جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

مكانة حماية البيئة في برنامج الدعم الفلاحي

دراسة ميدانية بمنطقة سيدي عقبة-بسكرة-

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية

تخصص: علم اجتماع البيئة

إعداد الطـــالب :

خيراني الصالح

إشراف الأستاذ:

عباسي يزيد

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصـــــفة
شوقي قاسمي	أستاذ دكتور	بســـــكرة	رئيـــــــسا
يزيد عباسي	أستاذ دكتور	بســـــكرة	مشرفا ومقررا
عبد الرزاق عريف	أستاذ دكتور	ورقلـــة	منـــــــاقشا
عمر حمداوي	أستاذ دكتور	ورقلـــة	منـــــــاقشا
ميدني شايب الذراع	أستاذ دكتور	بســـــكرة	منـــــــاقشا
فريد بوبيش	أستاذ دكتور	جيجل	منـــــــاقشا

السنة الجامعية: 2022- 2023م

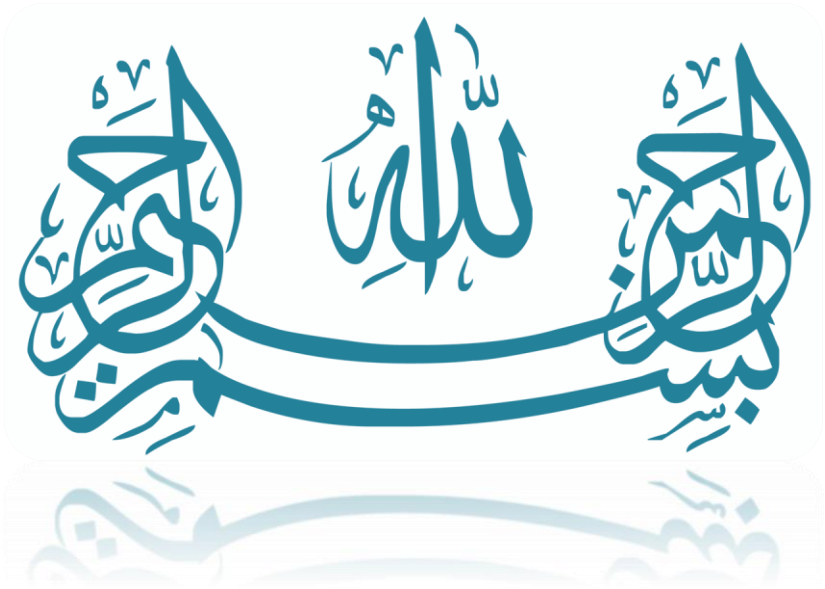

ولَقَدْ كَرَّمنا بنِي آدم وحَمَلْناهم
فِي الْبَرِّ والْبحرِ ورزَقْناهم من الطَّيِّبات وفَضَّلْناهم
علَى كَثِيرٍ ممَّنْ خلَقْنا تَفْضِيلًا ﴿٧٠﴾

سورة: الاسراء، الآية ﴿٧٠﴾

🧊شكر وتقدير🧊

الشكر لله سبحانه وتعالى

الذي بفضله تتم الصالحات

الشكر لأساتذتي اللذين لم يبخلوا بعلمهم ومعرفتهم

كما يسرني أن أتقدم بأسمى عبارات

الشكر والاحترام والتقدير إلى جميع أساتذة قسم علم

علم الاجتماع بجامعة محمد خيضر اللذين

فتحوا لنا أبواب المساعدة وأسأل الله سبحانه وتعالى

أن يجازينا خير الجزاء

إهداء

إلى روح أبي وأمي الطاهرتين

إلى كل الذين ساهموا في مساعدتي في هذا العمل

إلى زوجتي وأبنائي

إلى إخوتي وأصدقائي

إليهم جميعا أهدي هذا العمل.

فـــهـــــرس الموضوعـــــات

العنوان	الصفحة
مقدمة	**أ-ب**
فهرس الموضوعات	
قائمة الجداول	
الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة	
1-1-إشكالية الدراسة.	**14**
1-2-أسباب اختيار الموضوع.	**16**
1-3-أهمية الموضوع وأهدافه.	**17**
1-4-الصعوبات التي واجهتني أثناء الدراسة.	**17**
1-5-مفاهيم الدراسة.	**18**
1-6-الدراسات السابقة	**23**
1-7-أهم المداخل النظرية للبيئة	**25**
1-8-المدراس والاتجاهات المفسرة لعلاقة الإنسان بالبيئة.	**31**
الفصل الثاني: البيئة وحمايتها	
2-1-نشأة وتطور علم البيئة (الايكولوجيا) في علاقته بالإنسان.	**46**
2-2-التطور القانوني لحماية البيئة في الجزائر	**50**
2-3-عناصر البيئة ومشكلاتها.	**52**
2-4-البيئة والنظام البيئي.	**55**
2-5-الإنسان ودوره في حماية البيئة.	**56**
2-6-الوعي البيئي وأهميته.	**58**
2-7-التحديات البيئية.	**63**

الفصل الثالث: التـنمية الفـلاحية	
3-1-التنمية الفلاحية.	**67**
3-2-مفهوم التنمية الفلاحية وأهدافها.	**68**
3-3-مقومات التنمية الفلاحية.	**71**
3-4-استراتيجية التنمية الفلاحية.	**74**
3-5-دور الفلاحة في التنمية الاقتصادية.	**75**
3-6-مساهمة التنمية الفلاحية في التنمية الوطنية.	**78**
الفصل الرابع: الاستراتيجية التنموية لسياسة الدعم الفلاحي في الجزائر	
4-1-واقع الفلاحة في الجزائر.	**101**
4-2-الأهداف الاستراتيجية لدعم الحكومي للقطاع الفلاحي.	**102**
4-3-سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر.	**105**
4-4-مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي.	**115**
4-5-المخططات الوطنية للتنمية الفلاحية وتقييمها.	**124**
4-5-1-الإطار المالي للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية.	**124**
4-5-2-توسع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى الإبعاد الريفية.	**127**
4-5-3-تقييم سياسة الدعم الفلاحي خلال فترة تطبيق المخطط الريفي للتنمية الفلاحية	**130**
4-6-مشاكل وتحديات القطاع الفلاحي في الجزائر.	**134**
الفصل الخامس: منهجية الدراسة الميدانية	
5-1-مجالات البحث.	**141**
5-2-المجال البشري وعينة الدراسة	**145**
5-3-المنهج المتبع في الدراسة.	**146**
5-4-الأدوات المنهجية المستخدمة في البحث.	**147**
5-5-عرض ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية.	**149**

5-5-1-مناقشة النتائج في ضوء الفرضيات.	**149**
5-5-2-تقييم دور القطاع الفلاحي في ظل التجديد الريفي.	**174**
5-5-3-النتيجة العامة للدراسة.	**179**
خاتمة	**180**
قائمة المصادر والمراجع	**184**
الملاحق	**189**
الملخص	

* قائـــمة الـــــجـــــداول:

العنوان	الصفحة
الجدول رقم01 يوضح توزيع المبحوثين حسب الجنس	149
الجدول رقم 02يوضح توزيع المبحوثين من خلال السكن	150
الجدول رقم03 توزيع المبحوثين من خلال المستوى التعليمي	150
الجدول رقم 04يوضح توزيع المبحوثين من خلال المهنة	152
الجدول رقم 05 يوضح مساهمة برامج الدعم الفلاحي في تنوع النشاطات الاقتصادية بالمنطقة	152
الجدول رقم 06يوضح برنامج الدعم الفلاحي وحركة الشغل	153
الجدول رقم 07يوضح أهم ملامح التحول الاقتصادي التي أحدثتها برامج الدعم	154
جدول رقم 08يوضح انعكاسات برامج الدعم الفلاحي على طبيعة العلاقات الاقتصادية بالمنطقة	156
الجدول رقم 09يوضح رفع برنامج الدعم الفلاحي في جذب الخيرات الوطنية والمحلية للمنطقة.	157
الجدول رقم 10يوضح انعكاسات برنامج الدعم الفلاحي على منطقة الدراسة	158
الجدول رقم 11تقييم وضع البيئة والمحيط بمنطقة سيدي عقبة	159
الجدول رقم 12يوضح أثر برنامج الدعم الفلاحي على الشعب الفلاحية التي كانت منتشرة بالمنطقة	160
الجدول رقم 13 يوضح تقييم وضع البيئة والمحيط بمنطقة الدراسة	161
الجدول رقم 14يوضح كيفية تأثير المحاصيل التي اعتمدها برنامج الدعم الفلاحي على البيئة بمنطقة الدراسة	163
الجدول رقم 15يوضح مراعاة متطلبات البيئة الحيوانية برنامج الدعم الفلاحي بمنطقة الدراسة	164

الجدول رقم 16يوضح أهم التحولات المسجلة على مستوى المحيط البيئي بمنطقة سيدي عقبة بعد تنفيذ برنامج الدعم الفلاحي	**165**
الجدول رقم 17يوضح الفعاليات التحسيسية للمحافظة على البيئة الموجهة للفلاحين بميدان الدراسة	**167**
الجدول رقم 18يوضح أهم التغيرات التي أحدثتها برنامج الدعم الفلاحي على البيئة الاجتماعية بالمنطقة	**168**
الجدول رقم 19 يوضح أهم الآثار الاجتماعية للنمو الفلاحي بمنطقة الدراسة	**169**
الجدول رقم 20 يوضح أثر تنويع النشاط الفلاحي على التشكيلة الاجتماعية بالمنطقة	**170**
الجدول رقم 21 يوضح أهم التحولات المرفولوجية في المجال العمراني التي أحدثتها برامج التنمية الفلاحية بالمنطقة	**171**
الجدول رقم 22 يوضح مدى توازن بين حاجات ومتطلبات حماية البيئة في برنامج الدعم الفلاحي	**173**

مقدمة

شهدت الجزائر خلال السنوات الأخيرة عملية هيكلية مؤسسات الدولة، وعصرنة المجتمع وتكييف اقتصادها مع قواعد السوق لتجاوز الأزمة المعتمدة الجوانب التي تتخبط فيها، والتكيف مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية المستمرة سواء على الصعيد الوطني أو الدولي.

وفي هذا الصدد، يستلزم وجود أدوات تعتمد عليها الدولة وسياسات اقتصادية واجتماعية لابد من إنتاجها لمواكبة سياق التحول الذي يخص المجتمع الجزائري بكل مكوناته في أحسن الظروف الممكنة؛ حيث يمر هذا التحول بمسلك شاق، صعب قياسه بالنسبة لرهانات الجزائر المتعدّدة، التي تواجه إشكالية الإسراع في الإصلاحات للانتقال إلى اقتصاد السوق بنجاح، مع الحفاظ على التوازن الاجتماعي غير المستقر خاصة في الأرياف.

لقد أخذت هذه الرهانات بعدا خاصا كلما تعلق الأمر بالمخاوف التي تنجر عن عواقب اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي، وانخراط الجزائر في المنظمة العالمية للتجارة والتحضير لتحمل المسؤولية بجدارة، فقد أصبح العالم الريفي غير مستقر بسبب الظروف الطبيعية غير الملائمة والظروف المعيشية القاسية، فهو معرض أكثر للتهميش ويتطلب استراتيجية قوية لإنمائه وترقيته وتقليص الفوارق الإقليمية.

هذه المخاوف شرعية وفي نفس الوقت، هي تحديات يمكن فهمها ومواجهتها في حالة تبني الدولة سياسات واقعية وفعالة.

هذا من شأنها الدفع للإسراع وبدون تردد إلى القيام بإصلاحات تتماشى مع هذه التحولات سابقة الذكر، وإذا حاولنا التعمق أكثر، فإن الدولة ستتخذ من الإصلاحات الاقتصادية والبيئة مقاربة عملية لحماية البيئة في ظل برامج التنمية الفلاحية المعتمدة.

موضوع الدراسة الراهنة على ارتباط وثيق بمجالات أخرى، لاسيما السياسية والاجتماعية والثقافية منها، لكن تركيزنا سينصب على القطاع الزراعي الذي شهد تطورا

كبيرا جعل منه منافسا لا يستهان به للقطاع الصناعي، على عكس ما كان عليه في السنوات الماضية.

وليتمكن القطاع الزراعي في من تحقيق هذا الدور الهام، انتهجت الدولة العديد من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والتجارية في السنوات الأخيرة، بالإضافة إلى تبني العديد من سياسات الدعم وتشجيع القطاع الفلاحي في مختلف الأنشطة الزراعية النباتية والحيوانية من إنتاج وتسويق زراعي، منها تقديم الإعانات والقروض بدون فوائد او ضمان هذه الفوائد وتوزيع الأراضي الزراعية للاستصلاح وتنمية وتطوير الخدمات المساندة للقطاع الزراعي، كالبنية الأساسية من فتح الطرق والمسالك وبناء السدود وقنوات الري والصرف الصحي والخدمات الإرشادية والوقائية ومراكز البحوث علاوة على تدريب العاملين في إدارة القطاع الزراعي.

ولطرح هذا الموضوع في سياسات الدعم الفلاحي تبنينا الخطة التالية:

مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة.

الفصل الثاني: البيئة وحمايتها.

الفصل الثالث: التنمية الفلاحية.

الفصل الرابع: الاستراتيجية التنموية لسياسة الدعم الفلاحي في الجزائر.

الفصل الخامس: منهجية الدراسة الميدانية.

خاتمة.

الفصل الأول:

الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة.

1-1-إشكالية الدراسة.

1-2-أسباب اختيار الموضوع.

1-3-أهمية الموضوع وأهدافه.

1-4-الصعوبات التي واجهتني أثناء الدراسة.

1-5-مفاهيم الدراسة.

1-6-الدراسات السابقة.

1-7-أهم المداخل النظرية للبيئة.

1-8-المدراس والاتجاهات المفسرة لعلاقة الإنسان بالبيئة.

يتسم البحث السيوسولوجي بين جزئيه النظري والميداني، وإن كان هناك فصل بينهما فهو للضرورة المنهجية، وهذا التكامل سوف يمنح الدراسة الاجتماعية موضوعية وتكاملا للمعطيات أثناء تفعيل الفهم والتحليل والتفسير والتركيب بين متغيرات الدراسة.

إذا كان الجزء النظري يفرض علينا إتباع إطار تصوري ومفهومي نبرز من خلاله القضايا والأطروحات التي تناولناها لتحديد المسائل الجوهرية في بحثنا فإن الجزء الميداني هو الآخر يقتضي إتباع خطوات منهجية مضبوطة والسير في إطارها لذلك فقد جاء الفصل ليبرز أهم الإجراءات المنهجية لدراستنا والمتمثلة في فروض ومجالات الدراسة بأبعادها ونوعية العينة وكيفية اختيارها، بالإضافة إلى منهجية الدراسة وأسلوب التحليل.

1-1-الإشكالية الدراسة:

مما لا شك فيه أن الإنسان اجتماعي بطبعه، فهو لا يستطيع العيش بمعزل عن بقية أفراد مجتمعه. حيث يتفاعل الإنسان مع باقي الأفراد الآخرين من خلال تأثيره فيهم وتأثره بهم، ويقوم بمعيتهم بممارسة جميع نشاطاته الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والثقافية...كل هذهالأنشطة يمارسها الإنسان في نطاق محدد يدعى البيئة. فالبيئة هي الوسط الذي يعيش فيه الإنسان مع باقي المخلوقات الأخرى، ويمارس فيها نشاطاته المختلفة، مستخدما ثرواتها وعناصرها المختلفة. فكل ما يأكل الإنسان وما يلبس وما يشرب، وكل الوسائل التي يستعملها في تنقلاته، والبنايات التي يقيم فيها ويعمل فيها...والهواء الذي يتنفسه... كلها منذ وجوده على سطح الكرة الأرضية، والإنسان يستغل كل ما يستطيع الحصول عليه من عناصر البيئة وثرواتها، وما يرى فيه فائدته ومصلحته، محاولا على مر العصور تحقيق الرفاهية والعيش الكريم. وقد عاش لفترة طويلة في تناغم مع البيئة، حيث كان عدد سكان الكرة الأرضية متوازن مع ما تستطيع البيئة أن تمنحه من خيراتها، كذلك كانت المخلفات والنفايات التي يصدرها الإنسان تستطيع البيئة تدويرها بنفسها، وتعيد استغلالها من جديد. لأن حجم هذه النفايات كان أقل من أي بيئة أن تحتمله غير أن سعي الإنسان الدائم إلى تحقيق التقدم والتطور، وطمعه

في الوصول إلى أرقى مستويات العيش، جعله يستغل موارد البيئة استغلالا جائرا ولاعقلانيا، واضعا نصب عينيه تحقيق مصلحته فقط، دون أن يولي البعد البيئي أي اهتمام، مستخدما في ذلك أحدث التقنيات والوسائل التكنولوجية المتطورة، كل هذا خلق العديد من المشكلات البيئية التي أثارت انتباه العديد من العلماء والباحثين في مختلف التخصصات العلمية، وأيضا اهتمام الدول والمنظمات الدولية، عقدت على إثره العديد من المؤتمرات الدولية لمناقشة موضوع البيئة ومشكلاتها. كان أولها مؤتمر "استوكهلم" عام 1972ثم تلته العديد من المؤتمرات الأخرى.

وبما أن الإنسان يمارس مختلف نشاطاته في نطاق البيئة، فهي بذلك موضوع مشترك بين مختلف المجالات والقطاعات، فلا يختص بها مجال أو قطاع معين، وبما أنه يعيش فيها أيضا، فالبيئة لا تعني شخص دون آخر، بل هي تعني وتهم جميع الناس، وبالتالي فإن حمايتها، والحفاظ عليها، ومحاولة الحد من مشكلاتها، ليست مسؤولية الأجهزة الحكومية أو المؤسسات العاملة في مجال صيانة البيئة وحدها، وإنما لا بد من دعم الأفراد لهذه الجهود.

ويكمن دور الفرد في الحفاظ على البيئة وحمايتها، في تجنب السّلوكات المضرة بالبيئة وتحسين معاملته اتجاهها. وذلك لا يتم إلا من خلال وعيه بأهميتها وبضرورة الحفاظ عليها وتركها نظيفة، سليمة، خالية من أي تلوث، حتى يتسنى له العيش في رفاهية، ويضمن بالمقابل حق الأجيال القادمة في العيش الكريم.

غير أن هذا الوعي البيئي غير متوفر لدى جميع الناس، فنقصه بينهم الناس من أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث المشكلات البيئية الراهنة. وحتى يتم التقليل من حدة هذه المشكلات والحفاظ على ما يمكن الحفاظ عليه من موارد البيئة وثرواتها، لابد أن يتم نشر الوعي البيئي.

وللمحافظة على الثروة الطبيعية سُطرت برامج من طرف الدول لحماية البيئة بصفة عامة والأرض بصفة خاصة فكانت مجموعة من البرامج الفلاحية لتنمية الاستثمارات

الفلاحية قصد تحقيق أهدافه ولدراسة احد هذه البرامج كانت هذه الدراسة التي تبنى على الإشكالية التالية:

- **هل ساهم برنامج الدعم ألفلاحي في المحافظة على البيئة؟**

للإجابة على هذا التساؤل تم صياغة تساؤلات فرعية نذكرها على التوالي:

- كيف أثر برنامج الدعم الفلاحي على البيئة الاقتصادية لمنطقة سيدي عقبة؟
- ماهي الآثار الناجمة عن برنامج الدعم الفلاحي على البيئة الطبيعية لمنطقة سيد عقبة؟
- كيف ساهم برنامج الدعم الفلاحي في تغيير الحياة الاجتماعية للفلاح بمنطقة سيدي عقبة؟

وللتدقيق أكثر، طرحنا مجموعة من االفرضيات و هي:

✓ساهم برنامج الدعم الفلاحي في المحافظة على البيئة بمنطقة سيدي عقبة.

✓ظهرت العديد من التحولات على البيئة الطبيعية نتيجة لبرنامج الدعم الفلاحي بمنطقة سيدي عقبة

✓ساهم برنامج الدعم الفلاحي في تغيير الحياة الاجتماعية للفلاح بمنطقة سيدي عقبة.

1-2-أسباب اختيار الموضوع:

1-2-1-أسباب موضوعية:

يعد القطاع الفلاحي في الجزائر ركيزة أساسية لبناء الاقتصاد الوطني، إلا أنه لم يحظ باهتمام كبير من قبل المختصين، لكن مع مطلع هذه الألفية لاحظنا تحولا كبيرا مس هذا القطاع، هذا ما أثار اهتمامنا وبالخصوص المجهودات التي تبذلها الدولة لتحسين مردوده.

1-2-2- أسباب ذاتية:

يعد هذا الموضوع من أهم المواضيع في التنمية والبيئة وخاصة في الجانب الفلاحي لأنه يسعى إلى المحافظة على البيئة وحمايتها، وتطوير حياة الفلاح.

- الرغبة الشخصية للبحث في الميدان الزراعي والوقوف على مقوماته التنموية في الجزائر.

- إظهار الإمكانيات التي يتوفر عليها القطاع الزراعي لمواجهة الأخطار البيئية

لذا ارتأينا إلى اختيار هذا الموضوع قصد البحث فيما إذا كانت برامج الدعم الفلاحي قد حققت نتائج على المستوى الاقتصادي ولاجتماعي والبيئي بشكل خاص.

1-3-: أهمية الموضوع وأهدافه:

-تكمن أهمية الدراسة في تشخيص وتحليل واقع القطاع الزراعي وأهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال التزايد في الدور المناط بالاستثمار في القطاع الخاص وبتوفير الظروف المناسبة لذلك من أجل استغلال الإمكانيات المتاحة للقطاع في الجزائر.

-مواكبة التطورات التي عرفتها سياسة الدعم التي طبقتها كل من الدول المتقدمة والنامية وبخاصية الجزائر، مع إبراز أهميتها في تنمية القطاع الزراعي في ظل التطورات الاقتصادية للدولة.

يُعد موضوع بحثنا هذا أهمية بالغة بالنسبة للمحليين السياسيين، وذوي الدراية بالشؤون الاقتصادية والبيئية خاصة عندما يتعلق الأمر برسم السياسات العامة والقيام بالتخطيط لها بالإضافة إلى أن فرع التنظيم السياسي والإداري فرعا جامعا للعديد من الدراسات (سياسات التنمية، رسم السياسات العامة، التخطيط والقانون....)

وفي هذا البحث، سنحاول الكشف عن كيفية انتقال الجزائر من اقتصاد قائم على قطاع المحروقات أو الصناعة الطاقوية، إلى اقتصاد قائم على التوازن بين مختلف القطاعات من صناعة، زراعة، وتجارة قصد المحافظة على البيئة والإنسان.

1-4-: الصعوبات التي واجهتني أثناء الدراسة:

أثناء إعدادنا لهذا البحث واجهتنا بعض الصعوبات منها ما تعلق بالموضوع في حد ذاته، بحيث أن مثل هذه المواضيع التي لها علاقة بسياسيات التنمية تحتاج إلى تحليل سويسيو اقتصادي معمق.

كما أن الموضوع حديث حيث تعود أصوله إلى سنة، 2000 فإنه كان من الضروري البحث مليا عن المراجع التي تتحدث عن سياسة التنمية الفلاحية وتدقيقا حول المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وما يتضمنه من آليات الدعم الفلاحي ومن برامج تعمل على تطوير الجانب الفلاحي بالمنطقة.

كذلك من بين الصعوبات التي واجهتني قلة المراجع والمصادر باعتبار أن الموضوع أصبح من الأرشيف، لذلك يصعب علينا تواجد المعلومة الكافية فهو يستلزم البحث المعمق والمساعدة من طرف الإدارة المعنية بذلك. بالإضافة إلى أن الإدارة في حد ذاتها لم تستطع إعطاءنا المعلومات الا بالقدر الضئيل نظرا لتحديثات التي طرأت على مواضيع الاستثمار الفلاحي ولاستصلاح الزراعي للتنمية الفلاحية.

1-5-مفاهيم الدراسة:

1-5-1-تعريف البيئة:

-**البيئة** هي عبارةٌ عن الوسط المكاني الذي يعيش به الإنسان وما يحيط به من جماداتٍ أو أحياءٍ أو غازاتٍ في الغلاف الجوي، ويؤثر في هذه المكونات ويتأثر بها، ويمكن أن يكون هذا الوسط ضيقاً لا يتجاوز البيت الذي يعيش به الإنسان وقد يتّسع ليشمل منطقةً واسعةً، كما تعرف أيضا:

-عُرِّفت **البيئة** على أنَّها الأشياء الموجودة حولنا، والتي لها تأثيرٌ على بقاء الكائنات الحيَّة على سطح الكرة الأرضيَّة، وتشمل البيئة عدَّة عناصرٍ هي: الماء، والهواء، والتربة، والمعادن، والمناخ، والكائنات الحيَّة.[1]

- وتعرف **البيئة** بأنها كل ما يحيط بالإنسان من كائنات حية، وغير حية، الذي يتفاعل معهم الإنسان سواء كان مؤثراً أو متأثراً، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وتعرف أيضاً بالمكان الذي يعيش فيه الإنسان، ويتحصل منه على كلّ احتياجاته من غذاء ومسكن ودواء، ويمارس فيه علاقاته مع الآخرين. والبيئة طبيعية التي سخّرَ اللهُ ودائعَها خدمةً لمخلوقاتهِ؛ الإنسان والنبات والحيوان، وتشمل الماء والهواء والتربة والشمس، وهناك البيئة الصناعية؛ وهي كلُّ ما تدَخّل الإنسانُ في تكوينه، باستخدام مكونات البيئة الطبيعية؛ كالبيوت والمصانع والشركات.

وفي تعريف آخر نجد البيئة تعني المجال الذي تحدث فيه الإثارة والتفاعل لكل وحدة حية وهي كل ما يحيط بالإنسان من طبيعة ومجتمعات بشرية ونظم اجتماعية وعلاقات شخصية وهي المؤثر الذي يدفع الكائن إلى الحركة والنشاط والتفاعل ومتواصل بين البيئة والفرد والعطاء مستمر ومتلاحق.

كذلك تعني الوسط الكلي الذي يولد فيه الانسان ويتفاعل معه، كما أن تعدد التعريفات التي تناولت مفهوم البيئة مرتبط بتعدد الزوايا التي نظّر منها للبيئة ومكوناتها حيث ركزت بعض التعريفات على البيئة الطبيعية، وركز البعض الآخر على علاقة الانسان والبيئة ومن ثم إعطاء أهمية متوازنة لكل من البيئة الطبيعية والبيئة الاجتماعية.[2]

علم البيئة: Ecologie: معناها العلم الذي يهتم بالجوانب الفيزيقية والبيولوجية للبيئة من أرض، وماء، وحيوان، ونبات في تفاعلاتها المتداخلة.

---

[1]- الشرنوبي محمد عبد الرحمان: **الانسان والبيئة**، ط2، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، مصر، 1981م، ص15.

[2]- ابن منظور: **لسان العرب**، ط3، المجلد الأول، دار صادر للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1999م، ص530.

ومما سبق فإنّ **المفهوم الإجرائي للبيئة** كما يلي "البيئة هي كل ما يوجد في محيط الانسان ويتفاعل معه، ويشمل ذلك كل ما هو مادي كالهواء والتربة والماء وغيرها من الموارد الطبيعية وكل ما هو غير مادي كالثقافة والسياسة والتاريخ وغيرها، وبمعنى آخر هي كل ما يمكن أن يوجد في الحيز الإنساني ويستطيع الاستفادة منه مثل الماء والهواء، والعادات والقوانين والقيم وإن اختل التوازن في هذا الحيز، فإن آثاره تنعكس سلبا على معيشة الانسان وحياته ومستقبل الأجيال القادمة.

1-5-2-مفهوم التنمية:

لقد أصبحت التنمية الاقتصادية مسألة اجتماعية وسياسية تحتل مكانا بارزا في الأمور العالمية منذ، 1945كذلك غدت دراسة التنمية الاقتصادية ومشاكلها تحتل اليوم مركز الصدارة في الفرع التي يبحثها الفكر الاقتصادي العالمي إن غالبية بلدان العالم الثالث عانت من نكسات متكررة لجهودها المبذولة، لتنشط تنميتها الاقتصادية المدعومة، فلابد لهذه البلدان من الاعتماد على مواردها وإمكانياتها الخاصة لتعزيز تنميتها، وهذا ينطبق خاصة على المناطق الريفية.

ولقد أصبحت المشكلة المركزية تتمثل في تحريك الموارد المحلية واستعمالها بفاعلية، من خلال استراتيجية "التنمية من القاعدة إلى القمة"، كذلك تقتضي التنمية الاقتصادية والاجتماعية المعتمدة الجوانب أن يعاد التأكيد مجددا على القطاعات الاقتصادية للعمل الزراعي المكثف. والجزائر من بين البلدان التي تسعى الى تنمية اقتصادها؛ حيث أنها متذبذبة في كل القطاعات.

إن التنمية الاقتصادية وفق هذا المنظور كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي، عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة، وإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل النمو السكاني فإن متوسط الدخل الفردي سيرتفع، للتنمية الاقتصادية استراتيجية تتمثل في إحلال الواردات وتشجيع الصادرات، لكنها فشلت في تحقيق أهدافها المرسومة في إحداث التنمية الاقتصادية

الفعالة والقضاء على التخلف وتقليل التبعية للعالم الخارجي. هذا الفشل في تحقيق الأهداف الرئيسية لعملية التنمية الاقتصادية، دفع بنا إلى التفكير الجدي في إيجاد استراتيجية بديلة تنطلق من الاعتماد على الذات، كأساس لابد منه لإنجاح هذه العملية وذلك من خلال سيطرة المجتمع على مواردها لذاتية وقدرته على اتخاذ القرارات المستقبلية، فيما يتعلق بتحديد نمط استخدامها وشكلها، وتسخيرها باتجاه الأهداف المرسومة.

التنمية هي إحداث تغيير جوهري في البناء الاجتماعي ككل ليشمل كافة القطاعات سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية البيئية والتي في مجملها تعتمد عليها.

وتجدر الاشارة أنه هناك فرق بين النمو والتنمية، والنمو ينظر إليه عملية ثلاثية تحدث دون تخل من جانب الانسان لتحقيق أهداف معينة، وفي هذه الحالة تصبح التفرقة بين النمو والتنمية كالتفرقة بين التطور والتطوير والتغير والتغيير، وإنما يتمثل في حالة تدخل الانسان إحداث التنمية أو التطوير أو التغيير.

-تعريف "محمد جوهري":

يحدد محمد جوهري مفهوم التنمية على أنه "تهني توظيف جهود الكل من أجل صالح الكل وخاصة تلك القطاعات والفئات الاجتماعية التي حرمت في السابق من فرصة النمو والتقدم فتتطلب التنمية توسعا حاسما في كل مجالات القدرات والانشطة الانسانية، ويشمل المجالات الروحية والفكرية والتكنولوجيا والاقتصادية والمادية من حيث قهر الظروف الجغرافية والمسافات المكانية وتحسين مستويات الرعاية الطبية ورفع مستوى الغذاء لعامة الشعب، وأخيرا المجالات الاجتماعية وتشمل تنشيط الاعداد المتزايد باستمرار من البشر للمشاركة في مجالات العلاقات الانسانية لتحقيق اهداف محددة وأداء

وظائف مستخدمة باستمرار، فلا يقتصر دور أبناء الجماعة التي تشهد عمليات التنمية على مجرد تنفيذ بل يتعداها إلى المشاركة الايجابية الفعالة في تحقيق أهداف التنمية.[3]

واستنادا إلى المفاهيم المختلفة للتنمية، وكذا المفاهيم المشابهة لها يمكن صياغة **التعريف الاجرائي** للتنمية كما يلي "تعني العملية الاجتماعية والاقتصادية وكذا البيئة التي تقضي على التخلف بكل مؤشراته ومسبباته كما ونوعا، والتي تتم في إطار نمط إنتاج اجتماعي معين وضمن هيكل بيئي محدد على أساس خصوصيات تميز كل بلد، حيث تحدد القوانين الاقتصادية لهذا النمط مسيرة وإنجاز مهام هذه التنمية ".

-تعريف "عاطف غيث":

يرى أن التنمية "تعني التحرك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية

والاقتصادية تتم من خلال أيدولوجية معينة لتحقيق التغير المستهدف، من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها.

-تعريف "إسماعيل صبري عبد الله":

التنمية ليست مجرد عملية نمو اقتصادي تجري في فراغ بل هي عملية مجتمعية شاملة تغطي الإنتاج وزيادته والخدمات واتساع مجالاتها، وكذلك أنماط السلوك الاجتماعي والقيم السائدة والأوضاع السياسية الداخلية والخارجية التي لها أثرها الذي لا ينكر ولا سيما في مستوى تحديد أولويات التنمية.[4]

---

[3]- محمد شفيق: **دراسات في التنمية الاجتماعية**، (دط)، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر 1996م، ص16.

[4]- محمود الكردي: **التخطيط للتنمية الاجتماعية**، (دط)، دار المعارف للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1988م، ص187.

1-5-3-مفهوم الفلاحة:

لقد شمل مفهوم الفلاحة نشاطات زراعية مختلفة وعليه، ماذا نقصد بها؟ تعتبر الفلاحة حقلا واسعا لمختلف الأنشطة الزراعية التي يمارس فيها الإنسان نشاطه، من أجل العيش و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، وقد لا نجد تعريفا دقيقا وشاملا لبعض الكلمات كالفلاحة و الزراعة... ويعتبر وجود هذا الاختلاف بين المفكرين، أحد العوامل الأساسية التي تساهم في تعميق الاختلافات بينهم و بالتالي الوصول إلى نتائج متباينة.

لغة: إن الفلاح من حيث اللغة هو الخير والنجاح و التوفيق.[5]

-وفي تعريف آخر، إن كلمة الزراعة مشتقة من كلمة Agre الحقل او التربة وكلمة Cultureأي العناية والرعاية والفلاح من حيث اللغة هو الخير والنجاح والتوفيق[6]، أما من حيث مدلول الكلمة العام، فهو تلك المجموعات التاريخية المتميزة ترتبط بعلاقات طبيعية واجتماعية مع الأرض، وطالما تحررت هذه المجموعات من العلاقات المرتبطة بالأرض انطلقت في صراعات ضمن علاقات زراعية.

فعندما نقول الحروب الفلاحة والثورات الفلاحة كان أساسها هو الحصول على الأرض.

إن الزراعة تضم جميع الأنشطة المنتجة التي يقوم بها الفلاحون أو المزارعون، للنهوض بعملية الإنتاج لتحسين نمو الإنتاج النباتي والحيواني وذلك بقصد توفيرها للإنسان.

1-5-4-التعريف الإجرائي للفلاحة:

هي ذلك النشاط الزراعي الذي يعتمد على أدوات بسيطة وتقليدية في بدايته، وهو مرتبط بالإنتاج الحيواني والزراعي على حد سواء لسد حاجيات السوق والفرد بصفة عامة،

---

[5]- خليل حسين: **السياسات العامة في الدول النامية**، ط1، دار المنهل البناني، بيروت، لبنان، 2001م، ص391.

[6]- سالم توفيق النجفي: **التنمية الاقتصادية الزراعية**، ط2، جامعة الموصل: كلية الإدارة والاقتصاد، الموصل، العراق، 1987م، ص202.

وقد أدخلت عليها تحديثات بالتطور التكنولوجي كآليات السقي والري، والزرع والحصاد لزيادة تحسين نوعية النشاط الفلاحي وبالتالي تنوع في المحاصيل الزراعية.

1-6-الدراسات السابقة:

أولا: دراسة "زاوي بومدين" فقد كانت دراسته تدور حول التمويل البنكي، العم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر 2016/2015.

بحيث كانت تدور الإشكالية حول كيفية تأثير التمويل البنكي من جهة والدعم من جهة ثانية على إنتاج القطاع الفلاحي، استطاع أن يظهر أهمية الدراسة في طبيعة المتغيرات التي تجمعها، كما اعتمدت الباحثة على المنهج الوفي التحليلي.

ومن بين النتائج التي توصل إليها من خلال الدراسة تبين أن معدل نمو القطاع الفلاحي في ارتفاع لكن بمعدلات ضعيفة مقارنة بدرجة الاهتمام الممنوحة للقطاع والمتجسدة في كل من الدعم الفلاحي والتمويل البنكي بنوعيه القصير والمتوسط الأجل.

وقد توصل الباحث الى وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة، هذا ما جعل الباحث يتحفظ على مستوى نجاح السياسات التمويلية للقطاع الفلاحي المنتهجة من قبل سياسة التجديد الفلاحي والريفي والتي يتوجب لها التوجه نحو دراسة مدى فاعلية تلك الخدمات المالية الممنوحة للقطاع في إنعاش الاستثمار الفلاحي.

ثانيا: كما أن دراسة" بن بادة نصر الدين" يدور حول التمويل البنكي في تنمية القطاع الفلاحي في المناطق الصحراوية، مذكرة ماستر جامعة قاصدي مرباح 2017/2016 دراسة حول مشروع استثماري في بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي تدور اشكاليته حول كيف يساهم البنك في تنمية قطاع الفلاحة بالمناطق الصحراوية (ورقلة) واستطاع الباحث من خلال الدراسة إبراز أهمية الموضوع في ما يلي:

المكانة التي يحتلها القطاع الفلاحي.

يعدد البرامج والإجراءات التحفيزية التي عملت على تطوير هذا القطاع في الجزائر.

المساهمة والاعتماد الكبيرين على هذا القطاع بشكل كبير في صادرات الجزائر

المبالغ الكبيرة التي أصرفت على هذا القطاع من أجل تشجيع الشباب على خدمة الأرض، ومن بين النتائج المتوصل إليها أن القطاع الفلاحي من القطاعات الاستراتيجية والحساسة التي تساهم بفعالية كبيرة في عملية التنمية، فهو المصدر الرئيسي للغذاء وإشباع العديد من الرغبات الاستهلاكية.

كما يشكل مجالا واسعا للتشغيل اليد العاملة وامتصاص البطالة ومن ثمة يعمل على تحقيق الرفاهية.

ثالثا: دراسة "بولحبال نادية"، جامعة الجزائر2000م:

أشكال الدعم الفلاحي فيظل التحولات الاقتصادية الراهنة في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تناولت في دراستها مكانة الأسعار في النظرية الاقتصادية وأثر سياسة الدعم على أسعار المنتجات الزراعية، ثم تناولت الدعم الزراعي في إطار المجموعة الاقتصادية الأوروبية وبعض الدول العربية وأثر الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على سياسات دعم المنتجات الزراعية في البلدان النامية والتطور التاريخي للقطاع الزراعي الجزائري، ثم أهمية الاستثمار والتمويل في القطاع الزراعي، ثم دراسة الأسعار وتطورها وأشكال دعم الأسعار الزراعية في الجزائر.

-بالإضافة إلى العديد من أطروحات الدكتوراه و رسائل الماجستير الذي تم الإشارة إلى معظمها في قائمة المراجع.

رابعا: دراسة الباحثة "خديجة علي بودية" خرافي، دور السياسات المالية في تنمية القطاع الزراعي الجزائري فيظل أحكام المنظمة العالمية للتجارة رسالة لنيل درجة ماجستير في الاقتصاد العام (المالية العامة)، كلية التجارة قسم المالية العامة، تناولت في دراستها مفهوم الزراعة وتطورها وأهميتها في الفكر/ جامعة الإسكندرية الاقتصادي، ثم تحديد واقع

القطاع الزراعي وأهمية في الاقتصاد الجزائري، كما تناولت السياسة المالية التي طبقتها الجزائر على القطاع الزراعي منذ1962م ونتائجها على القطاع، بالإضافة إلى تحليل للسياسة المالية المقترحة لتنمية القطاع الزراعي في ظل أحكام المنظمة العالمية للتجارة لرفع مستوى هذا القطاع وجعله قادر على تحقيق الأهداف المنوطة به وفق أحكام ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة.

لقد حاولنا الاطلاع على بعض الدراسات السابقة لمعرفة ما مدى أهمية موضوعنا ومن بين النتائج المتوصل إليها:

القطاع الزراعي من أهم القطاعات التي تملك الجزائر إمكانيات كبيرة تحتاج إلى استغلالها وتطوير طرق ووسائل الإنتاج مما يساهم في تنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات.

أن واقع الفلاحة الجزائرية يستدعي تدعيم هذا القطاع الاستراتيجي بكل الوسائل وتحويله الى قطاع رئيسي وإعطائه الأولوية.

يعتبر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وسيلة من وسائل تطبيق سياسة الدعم الفلاحي التي اتبعتها الجزائر مؤخرا.

1-7-أهم المداخل النظرية للبيئة:

1-7-1- المدخل الجغرافي:

يعتبر المدخل الجغرافي من أهم المداخل الفكرية لدراسة البيئة والتلوث، ولقد أكد أصحاب هذا المدخل في بداية الأمر على مبدأ الحتمية الجغرافية، وكان من أبرز ممثليها "هنتنجتون" الذي استخدم مفهوم الحتمية الجغرافية في تفسير تغير المجتمعات، ومن ثم ذهب إلى القول بأنه إذا كانت الظروف الجغرافية هي التي تحدد صفات الناس وسلوكهم فان هذه الصفات وهذا السلوك لن يتغير إلا إذا تغيرت البيئة الجغرافية. وفي ضوء ذلك

فسر ظهور الحضارات وسقوطها[7]، وفي هذا يمكن القول أن أصحاب هذا الاتجاه يرون أن البيئة بمكوناتها الطبيعية هي العامل الأساسي والوحيد في تشكيل الثقافة والنظم الاجتماعية، ولذلك لزم على الإنسان أن يتكيف مع بيئته حتى يتمكن من عملية التوازن البيئي، وقد ظهرت تفسيرات أخرى يمكن اعتبارها تطور لهذا المدخل نحو اتجاه آخر يرى أن البيئة تقدم للإنسان عددا من الاختبارات والفرص، والإنسان ليس خاضعا تماما للبيئة ولكن لديه القدرات المختلفة للتأثير عليها، ولم يكتف أصحاب المدخل الجغرافي باتجاهين فقط بل ظهر اتجاه ثالث يتبنى فكرة أن البيئة الطبيعية ذات تأثير واحد، ولكن تعامل الإنسان مع البيئة يختلف من مجتمع لآخر وفقا لحجم المجتمع ودرجة تحضيره[8]. ونحن في بحثنا هذا نرى أن هذا الاتجاه يتميز بين مجتمع لآخر في تأثيره وتأثره في البيئة. غير أنه يتجاهل أن البيئة ليست بيئة واحدة فهناك اختلاف بين البيئة الريفية والبيئية والحضرية وهناك أيضا اختلاف بين البيئة الريفية بالمناطق الجبلية والبيئية الريفية بالمناطق الصحراوية، وكذلك هناك بيئة قاحلة وأخرى خصبة، وبها يكون هناك اختلاف في تعامل كل مجتمع مع بيئته الخاصة به، أما بالنسبة لما هو موضح في تأثير العنصر البشري على البيئة يساير حجم المجتمع، فإن الكثير من المجتمعات الريفية والفقيرة لا تملك حريتها في التعامل مع البيئة التي تسكنها بل أصبح التأثير خارجا عن نطاقها وسلطتها، مثل ما يحدث في مجتمعاتنا الحديثة من تلوث في المحيطات وتسرب للنفايات السامة وتدمير لغابات الأمازون.

1-7-2-: المدخل الاقتصادي:

لقد ظل علماء الاقتصاد حتى وقت قريب ينطلقون في تحليلاتهم من مبدأ المنفعة الاقتصادية، بحيث كانوا يرون أن الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية يهدف إلى

---

[7]- السيد رشاد غنيم: **الأبعاد الاجتماعية لمشكلة التلوث البيئي في القرية المصرية**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2006م، ص 177.

[8]- **المرجع نفسه**، ص 178.

تحقيق أكبر ربح ممكن أو إشباع الحاجات الإنسانية بأقل تكلفة ممكنة. إلا أن هذا المفهوم لم يعد يتناسب مع متطلبات تطور النشاط الاقتصادي حيث لا يأخذ في اعتباره البعد البيئي في النشاط الاقتصادي. فحسابات المشروع تتضمن فقط التكاليف الإضافية التي تتحملها الوحدات الاقتصادية الأخرى أو المجتمع ككل ولا تظهر هذه التكاليف في الحسابات الخاصة للمنشآت أو في الميزانيات العامة.

وتتمثل التكاليف الاجتماعية في الأضرار الصحية الناجمة عن التلوث وكذلك الأضرار الاقتصادية الناجمة عن استنزاف الموارد وكذا الأضرار الطبيعية والحيوانية[9]. وكنتيجة حتمية أفرزت هذه التطورات البيئية وجود فرع جديد من العلوم الاقتصادية هو علم اقتصاد البيئة، والذي أصبح يهدف إلى المحافظة على التوازنات البيئية لضمان النمو المستدام أو ما أصبح يعرف بالتنمية المستدامة.

1-7-3-المدخل الديموغرافي:

يرى أصحاب هذا المدخل بأن التزايد السكاني الحالي وتوقعات النمو المقبلة وعلاقتها بالموارد الطبيعية المتاحة لتأمين مصادر الغذاء يشكل هاجسا مقلقا لمستقبل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويحدث هدا النمو السريع وغير المتوازن للسكان والتنمية الاقتصادية في ذات الوقت الذي يحدث فيه تدهور في جوانب البيئة المادية للأرض. فعلى سبيل المثال لقد فقدت الأرض في القرن العشرين من التربة السطحية ما فقدته على مدى الألف عام السابقة. ولقد كان الاستخدام الإجمالي للطاقة أثناء أعوام القرن العشرين المائة، يساوي عشرة أضعاف استخدامها في الألف سنة السابقة. وقد تضاعف إنتاج الغذاء في العالم بمعدل أسرع من زيادة السكان، وبات النصيب الفردي من الغذاء المتوافر حاليا يفوق أي مثيل له في تاريخ العالم. إلا أن زيادة

[9]- السيد رشاد غنيم: **المرجع السابق**، ص 178.

الندرة في الموارد الزراعية والبيئية الأخرى، وتلوثها تلقى بظلال كثيفة على المدة التي ستظل معدل إنتاج الغذاء فيها يزيد على معدل نمو السكان.[10]

فعلى نطاق العالم تتعرض للانقراض كثير من النظم البيولوجية الفردية الهشة وكثير من أنواع النباتات والحيوانات التي تعيش فيها. وتختفي مساحات من الغابات ولا سيما في المناطق المدارية. ويشكل التلوث الصناعي والمخلفات الضارة للإنتاج الزراعي خطرا على نوعية الماء والهواء. وتقل بالفعل الإمدادات من المياه العذبة في بعض المناطق ويعيش ثلث سكان العالم تقريبا في بلدان تصنف بأنها تعيش ندرة متوسطة إلى حادة في المياه وفي هذا فإن نمو السكان في المستقبل لن يسفر إلا عن زيادة الضغط على هذه الموارد المتجددة ببطء والمحدودة.[11]

ومن ثم يرى أصحاب هذا الاتجاه أن تزايد السكان بهذه المتتالية الهندسية _ حسب تعبير مالتوس_ يعد قنبلة موقوتة تؤثر في أمن واستقرار العالم، بحيث يؤدي ذلك إلى التعدي على البيئة وتخريبها وتلوثها وهو بالفعل ما يعاني منه العالم اليوم.

1-7-4- المدخل السوسيولوجي:

لقد برز الاهتمام السوسيولوجي بمفهوم البيئة في اتجاهات علماء الاجتماع العرب وفي مقدمتهم ابن خلدون، والذي تعد أعماله بمثابة الانطلاقة الأولى في مجال التفسيرات التي تظهر أثر الطبيعة في الإنسان وحضارته. له الفضل في وضع أقدم النظريات المتعلقة بهذا الموضوع حيث اظهر العامل الجغرافي على المظهر العمراني في أكثر من موضوع وفسر كثرة العمران وازدياد السكان بالظروف المناخية وفي ذلك يقول "وإفراط

---

[10]- السيد رشاد غنيم: **المرجع السابق**، ص 179.

[11]- إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (شعبة السكان): **التقرير الموجز للسكان والبيئة والتنمية**، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001م، ص 62.

الحر يفعل في الهواء تجفيفا ويبسا يمنع التكوين لأنه إذا أفرط الحر جفت المياه والرطوبة وفسد التكوين في المعدن والحيوان والنبات إذ التكوين لا يكون الا بالرطوبة [12]

ويؤكد على أثر المناخ في احوالهم، فبناؤهم بالطين والقصب وأقواتهم من الذرة والعشب وملابسهم من أوراق الشجر أو الجلود وأخلاقهم مع ذلك أقرب من خلق الحيوانات العجم وقد انتقل ابن خلدون بعد ذلك للحديث عن أثر الهواء في أخلاق البشر، حيث ارجع كثيرا من الظواهر الاجتماعية الموجودة الى عوامل ايكولوجية بالمفهوم الحديث للإيكولوجيا، فذهب إلى تفسير العوامل البيئية القاسية في الصحراء كأسباب أدت الى خشونة البدو وقوة بأسهم واعتمادهم العصبية في النسب لحماية أنفسهم، بعكس سكان الحضر المتصفين بالنعيم والترف وفقدان الشجاعة، والسبب في ذلك يقول ابن خلدون يعود الى أن أهل الحضر ألقوا جنوبهم على مهاد الراحة وانغمسوا في النعيم والترف ووكلوا أمرهم في المدافعة على أموالهم وأنفسهم إلى واليهم والحاكم الذي يسومهم، وأهل البدو لتفردهم عن المجتمع وتوحشهم في الضواحي وبعدهم عن الحامية قائمون بالمدافعة على أنفسهم، فهم دائما يحملون السلاح ويتلفتون عن كل جانب في الطرق[13].

وقد حاول "ابن خلدون" فهم خصائص المجتمع الريفي الذي يمثل نموذجا من الحياة لها تطلعاتها وطموحات افرادها وتطلعاتهم للحياة وفقا للظروف فالريفيون عنده أولئك الذين يمتهنون الفلاحة كنشاط عادي وهذا الاتجاه نجده يؤكده في أكثر من موقع في مقدمته وخاصة عندما يتحدث عن البداوة والريف حيث يفرق بين المجتمعين انطلاقا من هذا المستوى، حيث ينظر إلى الريفيين بأنهم يعيشون في حالة استقرار دائم ويقومون بفلح الارض وتربية المواشي والنحل، فهم يعيشون على قدرة الارض الانتاجية، وتأسيسا على

---

[12]– بشير ناظر الجحيشي: **الآثار الاجتماعية الميدانية للتلوث البيئي**، ط1، دراسة ميدانية لآثار الحرب على البيئة في المجتمع العراقي، دار الافاق العربية، مصر، القاهرة،2011م، ص59.

[13]– عبد الرؤوف الضبع، **علم الاجتماع وقضايا البيئة: مداخل نظرية ودراسات واقعية**، (دط)، دار الوفاء للطباعة والنشر الإسكندرية، مصر، 2004م، ص9.

ذلك يقرر "ابن خلدون "أن العلاقات الاجتماعية هي التي تربط الجماعات أو الافراد في المجتمع الريفي، بالإضافة إلى اعتمادهم على القرابة والنسب كما أنهم لا يميلون إلى حياة الترف وطلب الكماليات، واحيانا يرجع هذه الحالة إلى العامل الاقتصادي بالدرجة الاولى، وقد يعود ذلك الى تأثير البيئة الطبيعية على حياتهم.

–ويرى "ماكس فيبر " Max Weber" أن المحيط الاجتماعي يتكون من ثلاثة محاور أساسية هي القيم والمعتقدات الثقافية، انماط الفعل الاجتماعي والتوجهات النفسية للفاعلين وافتراض وجود علاقة تبادلية بين هذه المحاور، ويفترض أصحاب هذا المدخل أن الافراد يسعون لتحقيق اهداف شخصية في ظل مواقف وأوضاع معينة يتوافر فيها وسائل بديلة لتحقيق هذه الأهداف فهم مقيدون بعدد من الظروف الموقفة مثل خصائصهم البيولوجية وظروف بيئتهم الطبيعية والايكولوجية كما أن سلوك الافراد محددا أيضا بالقيم الاجتماعية والمعايير السلوكية، والافكار السائدة في المحيط الذي يعيش فيه.

ولما كانت الثقافة نتاج تفاعل الانسان مع بيئته الاجتماعية والطبيعية فقد كان لها جملة من الوظائف التي تحدد مدى تفاعل الإنسان مع بيئته سواء أكان سلبيا او ايجابيا حيث تمد الثقافة الإفراد بمجموعة من الأنماط السلوكية التي تساعدهم على تحقيق احتياجاتهم البيولوجية، هذا فضلا عن القوانين والنظم التي تتيح التعامل بين أعضائها مما ينتج مع أعضائها مما ينتج تكيف مع المواقف البيئية المختلفة ومن ثم تمنحهم الوسائل والأساليب التي تهيئ لهم التفاعل داخل الجماعة، علاوة على أن الثقافة تخلق حاجات يكتسبها الفرد ثم تمده بوسائل إشباعها، ولذلك يرى أصحاب هذا المدخل انه لا يمكن التعامل مع البيئة أو فهم طبيعتها وأسلوب التعامل معها إلا من خلال فهم ثقافة المجتمع، الثقافة تختلف من مجتمع لآخر، ومن فترة زمنية لأخرى وفقا لثقافة كل مجتمع من المجتمعات.

– أما أنصار التفاعلية الرمزية فيرون أن المشكلات البيئية هي نتاج للقيم والإيديولوجيات والاتجاهات التي يتعلمها الأفراد، وتصبح جزاء من سلوكهم الاجتماعي

نتيجة للتركيز على الجوانب الكمية للبيئة وترك الجانب الاجتماعي أو السلوكي، والاتجاه نحو الحضرية التي أدت في مجملها الى التركيز أيضا على الجوانب المادية وعدم الاهتمام بالبيئة، مما ترتب عليه العديد من المشكلات البيئية نتيجة الخلل في التنظيم الاجتماعي، هذا فضلا عن السلوك الاجتماعي لأبناء المناطق الفقيرة، والمناطق العشوائية والقرى الريفية التي تفرز أنماطا غير سوية من السلوك الاجتماعي والتي تلعب دورا محوريا في ظهور العديد من المشكلات البيئية وبخاصة مشاكل البيئة.

1-8-المدارس والاتجاهات المفسرة لعلاقة الإنسان بالبيئة:

يتجلى اهتمام العلوم الاجتماعية بمفهوم البيئة من خلال عدة مدارس سعت إلى فهم وتفسير حقيقة العلاقة القائمة بين البيئة والإنسان، وقد ارتأينا في هذا العنصر التعرض إلى أهمها ممثلة في: المدرسة الحتمية البيئية، والمدرسة الاختيارية أو المكانية، وانتهاء بالمدرسة الأخيرة الاحتمالية أو التوافقية باعتبارها الأكثر تناسبا مع طبيعة الاختصاص فضلا عن تفسيرها لتصنيف نوعية البيئة والإنسان وجوهر العلاقة بينهما.

1-8-1-أهم المدراس:

أولا/ مدرسة الحتمية البيئية (النظرية الايكولوجية):

يرى أنصار هذه المدرسة أن البيئة الطبيعية هي العامل الأساسي في نشأة وتشكيل الثقافة والنظم الاجتماعية، وان الاختلاف القائم بين المجتمعات الإنسانية في التنظيم والعادات والتقاليد والمناخ ترجع في الأصل إلى اختلافات في الظروف البيئية والجغرافية فالثقافية والنظم الاجتماعية تفسر على أساس البيئة الطبيعية كالطقس والتضاريس، ومن ثم يطلق عليها المدرسة البيئية، وهي تؤمن بأن الانسان خلال الحتم البيئي مسيرا وليس نخيرا وكان من روادها الأوائل "هيبو قراط "و"أرسطو" اللذان ربطا المناخ وطبائع الشعوب وعادتهم وقد ظهر نفس الاتجاه الحتمي في مقدمة ابن خلدون في العصور الوسطى[14]

[14]- السيد عبد العاطى السيد: **الايكولوجيا الاجتماعية: مدخل لدراسة الانسان والبيئة والمجتمع**، (دط)، دار المعارف الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1989م، ص 204.

لم يكن الفكر الحتمي مبلورا كنظرية أو فلسفة واضحة المعالم حتى منتصف القرن التاسع عشر، عندما أعلن الألماني "فريدريك آرثر" مبدأ الحتمية في علاقة الانسان مع البيئة، وقد ظهرت في كتابه (جغرافية الأجناس عام 1982)، ويقوم الفكر الحتمي او البيئي على أساس واضح وهو أن الانسان يعيش في بيئة تؤثر فيه كثير، وعليه أن يتكيف مع بيئته ويعيش على مواردها.

فالإنسان في رأيه كالنبات والحيوان، ومن نتائج البيئة وهو في نشاطاته وتطوره محكم بها ولا يستطيع التخلص منها، حيث تتشكل طبيعة المجتمعات وفقا للبيئة.

وتتلخص الإبعاد الأساسية لهذه النظرية فيما يلي:

*التأكد على العلاقة بين الأشخاص وبيئاتهم.

*التوجه نحو تحسين التحولات التي تحدث بين الأشخاص وبيئاتهم حتى تزداد قدراتهم ويمكنهم التوافق والبيئة التي يعيشون فيها.

*عملية التوازن البيئي هي نتيجة للتبادل بين المصادر والحاجات والتوقعات والدوافع والمتطلبات، سواء الأداء الاجتماعي هو نتيجة لضعف التوازن الايكولوجي بين الناس وبيئاتهم الاجتماعية.

*فهم الأداء الجماعي للإفراد من خلال ديناميكية المحصلات الفردية والجماعة لعملية التحول بين الوحدة الإنسانية والبيئة الطبيعية والاجتماعية.

*استخدام بعض المفاهيم الايكولوجية مثل النظام البيئي والتوازن البيئي والتعدد في العلاقات البيئية بالكائنات الحية.[15]

كذلك برز **فيكتور كزن** والذي تتلخص أفكاره واستنتاجاته في تفسير العلاقة القائمة بين البيئة والانسان في عبارته المشهورة التالية "أعطيني خريطة دولة ما، ومعلومات وافية عن موقعها ومناخها ومائها ومظاهرها الطبيعية لأخرى ومواردها، وبإمكاني في ضوء ذلك

[15]– عزت عجيب عبد الحميد متولي: **مستويات التنمية المستدامة في البيئات الحدودية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم البيئية –جامعة عين شمس، كلية الإدارة والاقتصاد، مصر، القاهرة، 2002م، ص197–198.

أن أحدد لك أي نوع من الانسان يمكن أن يعيش في هذه الأرض، وأي دولة يمكن أن تنشأ عليها، وأي دور يمكن أن تمثله هذه الدولة في التاريخ".

الإقرار بأهمية البيئة الطبيعية في حياة الانسان في مأكله وملبسه ومسكنه وعمله خاصة بالمقارنة بين سكان السهول والجبال والصحارى، فيه نوع من الصحة إلا أن المغالاة في إعطاء البيئة كل هذا الوزن وتجاهل الجهد البشري والاختيار الإنساني هو ما لا يقر به خاصة وأن الحتميين لا يلجؤون إلى البيئة الطبيعية غالبا إلا لتفسير ما عجزوا عن تفسيره من اختلافات جوهرية بين الشعوب بالمنطق أو الدراسة العلمية ولذلك كانت العموميات هي الغالبة على كتاباتهم وأحكامهم التي تدخل فيها النواحي الشخصية في أغلب الأحيان سواء في تلك الكتابات القديمة أو الحديثة منها باستثناءات قليلة.

هذه الأفكار الرئيسية لمدرسة الحتمية البيئية وهؤلاء هم ابرز مفكريها وركيزة أفكارهم ان الانسان في حياته مسير لا مخير تتحدد طباعه انطلاقا من الحتمية بيولوجية او جغرافية تجعله يستسلم ويسلم بواقعه، وقد لقيت هذه المدرسة عدة انتقادات أهمها غلوها الشديد في تغليب كفة الطبيعة على الانسان وهدم منطقيتها في تفسير تطور البشر واكتساب تكوين خلق وخلائق الأفراد، بالإضافة الى ان التاريخ اثبت تشابه حضارات الشعوب وأخلاقهم وسلوكاتهم ورغم اختلاف بيئاتهم وتضاريسهم ومناخهم و أغفلت كذلك هذه المدرسة قدرة الانسان بعقله وفكره والتطور التكنولوجي الذي بفضله استطاع التأقلم مع الظروف الطبيعية والبيئية والتعايش معها بل والسيطرة عليها وتطويعها في كثير من الأحيان.[16]

ثانيا/المدرسةالاختيارية او الإمكانية:

تتلخص فلسفة هذه المدرسة في أن الانسان ليس مخلوقا سلبيا غير مفكر خاضعا تماما لمؤثرات وضوابط البيئة الطبيعية ولكنه قوة إيجابية فعالة ومفكرة ذات خاصية

[16]– محمود عودة: **أسس علم الاجتماع**، (دط)، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1997م، ص269–298.

دينامكية قادرة على التغيير والتطور، والبيئة الطبيعية تقدم للإنسان عددا من الاختيارات، وأن الانسان بمحض فيزيقيته لم تتضمن آثار وبصمات أنشطة الانسان، فالإنسان هو المسيطر على البيئة التي يوجد بها، ومن رواد هذا الفكر الامكاني "ولوسيان فيفر"و "إسحاق بومان"[17]

المتأمل في أساس هذه المدرسة في تفسير العلاقة القائمة بين الانسان والبيئة يجدها منحت فرصة للإنسان باعتباره كائنا مفكرا وعدم إقصائه في التعامل والتعاطي مع الطبيعة كما ذهبت إليه المدرسة الحتمية، واعتبرت الانسان بقدرته وتفكيره عنصر إيجابيا مع البيئة لا سلبيا، فيستطيع منه الخالق من عقل وتدبر مسايرة الطبيعة ومعايشتها وعدم الخضوع لها كلية، وإنما محاولة تطويعها ولو جزئيا وعدم منحها فرصة كلية لرسم طبائعهم وطبعه مثلما ذهبت إليه الحتمية البيئية.

ازدهرت أفكار هذه المدرسة في بداية القرن العشرين، ارتبطت أفكارها بقدرة الانسان في التأثير على البيئة الطبيعية، ومع وجود تقدم ملحوظ في التصنيع وإنتاج الأدوات والآلات واستغلال هذه المنتجات في تمكين الانسان من العيش في كافة الظروف البيئية، كالعيش في المناطق الباردة جدا مثل الربع الخالي في الجزيرة العربية، بالإضافة إلى أن الانسان هو الذي يحدد نمط استغلاله لموارد الطبيعة، ومظاهر العمران المختلفة والتقدم العلمي والتكنولوجي الذي أدى إلى التأثر بشكل فعال يدعم فكر هذه المدرسة التي تؤكد دور الانسان في رسم علاقة مميزة بالبيئة الطبيعية.[18]

ويرجع الفضل للمدرسة الجغرافية الفرسية في ظهور مبدأ الإمكانية ويعتبر "**فيدال دي لابلاش**" من أشهر مؤسسيها ويرى من خلال أفكاره ومساهماته في هذه المدرسة أن للإنسان دور كبير في تعديل بيئته وتهيئتها وفقا لمتطلباته واحتياجاته ويصف البيئة بأنها

---

[17]– عبد الله الدبوبي وآخرون: **الانسان والبيئة دراسة اجتماعية تربوية**، ط3، دار المأمون للنشر والتوزيع، المملكة الاردنية الهاشمية، عمان، الأردن، 2014م، ص23.

إنسانية وليست طبيعية، ينبغي دراستها على أساس تاريخي من خلال تحليل جهود الانسان في علاقاته مع البيئة عبر التاريخ ويرى التنوع في عناصرها حيث يختار ما يتلاءم منها حسب مهارته الآلية واليدوية فالعامل الحاسم هنا هو القدرات الإنسانية الحاضرة المصرية القديمة من خلال إقامة الجسور ومشروعات الري وبناء السد العالي وغيرها من الحضارات الإنسانية الأخرى في بلاد السودان والحبشة.[19]

يرى العالمان "**لويسان فيفرواسحاق بومان**" من رواد هذه المدرسة حيث يرى العالمان أن مظاهر البيئة من فعل الانسان مثل حقول الشعير ومزارع الأرز والقطن قصب السكر وغيرها، وان الانسان هو الذي نظم الحقول وأقام القناطر والسدود وشق الترع والمصارف، واخترع أساليب وأدوات زراعية جديدة لزيادة رقعة الأرض التي يزرعها ولا يقتصر الأمر على الزراعة وإنما يمتد للصناعة التي ترتبط إلى حد كبير بتوفير المادة الخام في بيئتها والتي بدورها تتطلب توفير المهارات وسبل الموصلات والمال والأسواق والتي واقعيا تعتمد على مقومات بشرية أكثر من مقومات بيئية حيث أن المهارة والتكنولوجيا تتصل بالتواجد البشري وعن مواقع المدن واختيار مواقعها كانت من الأدلة التي استند إليها أصحاب هذه النظرية لتأييد نظرية الاختيارية وتحكم الانسان في البيئة وليس لمجرد تواجدها الطبيعي فالمدن الدينية والحربية سواء من أجل عوامل ثقافية كالتدين او عوامل أمنية كالحماية، كما أن التوزيع السكاني لأي مدينة في العالم يرجع إلى عوامل اجتماعية وثقافية وبشرية إلى جانب العوامل الطبيعية، ويصل هذا التأثير إلى الحيوان فنجد عدم وجود بعض الحيوانات في بعض البلدان و توفرها في بلدان أخرى مثل البقرة في الهند التي يحرم ذبحها لتقديسها.

والجدير بالملاحظة حول هذه المدرسة أن روادها كانوا أكثر حذر من الحتميين في معالجة العلاقة القائمة بين البيئة والإنسان وأكدوا على الوحدة الجغرافيا والاختلاف

[19]– عبد الله عطوي: **الجغرافية البشرية، صراع الانسان مع البيئة**، ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1996م، ص25.

البشري، ويؤخذ على توجهات هذه المدرسة أن الانسان لم يسطر سيطرة كاملة على الطبيعية، بل هناك ظواهر طبيعية تفوق قدرته العقلية ولازالت تؤرقه إلى يومنا هذا رغم ما توصل إليه من تطور علمي وتكنولوجي، ورغم ذلك فإن هذه المدرسة تعتبر أكثر منطقية من الحتمية في إعطائها فرصة للإنسان وما يتميز به من عقل لمسايرة الطبيعة والتأقلم معها.

ثالثا/المدرسة الاحتمالية أو التوافقية:

توفق هذه المدرسة بين أنصار المدرستين الحتمية والاختيارية للصراع الذي دار بينهما، وكان لابد من ظهور نظرية ثالثة جديدة تحاول التوفيق بين الآراء المختلفة لذا يطلق عليها اسم النظرية "التوافقية "او "الاحتمالية "وهي لا تؤمن بالحتمية المطلقة او الإمكانية المطلقة وإنما تؤمن بدور الانسان و البيئة وتأثير كل منهما على الأخر بشكل متغير فتغلب على بعض البيئات تعاظم تأثير الطبيعة وسلبية تأثير الانسان عليها ويكون العكس على بعضها ويكون العكس في بعض البيئات الأخرى، واعتمد أصحاب هذه النظرية في تفسيرها على تصنيف نوعية البيئة، من ناحية، ونوعية الانسان من ناحية أخرى، حيث يتفاعلان الاثنين سويا ليشكلا جوهر العلاقة بين الانسان والبيئة.

وقد حددت طريقة العلاقة على النحو التالي:

الطرف الأول: البيئة

بيئة صعبة ——————بيئة سهلة

فالبيئة الصعبة تحتاج إلى مجهود كبير من جانب الانسان للتكيف معها، بينما الطرف الآخر المتمثل في البيئة السهلة فهي تستجيب لأقل مجهود، ويقع بين طرفي هاتين البيئتين بيئات أخرى متفاوتة من حيث درجة الصعوبة فكلما اتجهنا ناحية اليمين يتعاظم دور البيئة والعكس يقل.

الطرف الثاني: الانسان

إنسان ايجابي ——————إنسان سلبي

فالإنسان الايجابي هو الذي يتفاعل مع البيئة بشكل كبير لتحقيق طموحاته وإشباع احتياجاته، أما الانسان السلبي فهو إنسان محدود القدرات والمهارات ودوره محدود بالمقارنة بالإنسان الايجابي ويقع بين هذين الطرفين مجموعات بشرية مختلفة في المهارات والقدرات وفي التأثير على البيئة.

ومن ثم فإن هذه النظرية أكثر واقعية لأنها توضيح أشكال عديدة للعلاقة بين الانسان وبيئته دون أن تميز إحدى أطراف هذه العلاقة دون غيره، وتتمثل هذه العلاقة في التنوع الذي يتضح بالشكل التالي:

بيئة صعبة +إنسان سلبي =حتمية بيئية.

بيئة سهلة + إنسان سلبي = إمكانية.

بيئة صعبة +إنسان إيجابي = توافقية.

بيئة سهلة + إنسان سلبي = توافقية.

وقد اقترب المؤرخ الانجليزي "**أرنولد توينبى**" من هذه النظرية والتي تحدد علاقة الانسان والبيئة في أربع استجابات مختلفة وهي:

1-**استجابة سلبية:** تخلف الانسان علميا وحضاريا مما يجعله غير قادر على الاستفادة أو أن يؤثر بشكل فعال عليها.

2-**استجابة التأقلم:** تكون البيئة هي المسيطرة عليه في هذه الاستجابة مع توافر بعض المهارات للإنسان التي تمكنه من التأقلم نسبيا مع الظروف الطبيعية.

3-**استجابة إيجابية:** وهي نجاح الانسان في تطويع البيئة بما يتناسب مع رغباته واحتياجاته ويستطيع من خلال مهارته الايجابية هذه أن يتغلب على أية معوقات وإن كانت بيئة صعبة.

4-**استجابة إبداعية:** وهي أرقى أنواع الاستجابات على الإطلاق، فلا يقف الأمر على كون الانسان ايجابيا وإنما مبدعا يعرف كيف يستفيد من بيئته ليس بالتغلب على الصعوبة وحلها، وإنما بابتكار أشياء تفيده في مجالات أخرى عديدة.

تعتبر هذه المدرسة انطلاقا من تسميتها قد وقفت إلى حد كبير في تفسير العلاقة القائمة بين البيئة والإنسان فهي لم تغلب الطبيعة على الانسان وتقصيه إقصاء تاما ول ترجح كفة الانسان على الطبيعة، بل حاولت التوفيق بين الرأيين وتفسر العلاقة بين البيئة والإنسان بصورة متوازنة، وهي تقترب من الواقعية في تصويرها لثنائية البيئة والإنسان وتشكيل المجتمعات وانطلاقا من هذه الفكرة فإن تفاعل الانسان مع الطبيعة ليس بالضرورة خاضع لحتمية مطلقة، أو إمكانية مطلقة، بل يتحدد وفقا لمدى صعوبة البيئة من جهة وقدرة الانسان على التكيف والتعايش من جهة أخرى، أي تبادل الأدوار بين البيئة والإنسان.[20]

1-8-2-الاتجاهات السوسيولوجي لدراسة البيئة:

إن دراسة العلاقة القائمة بين البيئة والمجتمع، استحوذت على اهتمام من طرف علماء الاجتماع كابن خلدون، وماكس فيبر، و"**كارل ماركس**"، "**ايميل دوركايم**" ومدرسة **شيكاغو** وعلماء الاجتماع الريفي وغيرهم، وكل منهم فسر العلاقة من منظوره الخاص، وعلى العموم انطلاقا من آرائهم وأفكارهم فقد اخذ علم الاجتماع البيئي يتبلور كعلم بداية من النصف الثاني من القرن الماضي بناء على ما توصل إليه هؤلاء المفكرين.

أولا/الاتجاه المحافظ (التوجه الوظيفي)

هذا الاتجاه امتداد لفكر "**اميل دوركايم**" ويتمحور حول أن المشكلات البيئية المعاصرة هي نتيجة لعملية التصنيع، فرغم أن التقدم التقني والصناعي ساعد المجتمعات على أداء وظيفتها بسهولة وتحقيق منافع الرخاء والوفرة، إلا أنه أفرز أثار جانبية تعد عرضا من أعراض سوء الوظيفة في المجتمع، أبرزها التلوث وإسراف للموارد مما أدى إلى التدهور البيئي وهي عرض من أعراض الاختلال الوظيفي الذي يصيب التنظيم الاجتماعي من جراء السعي وراء النمو الصناعي والاقتصادي وهناك من الباحثين ركز

[20]- أحمد موسى خليل: **مقدمة في الجغرافيا البشرية المعاصرة**، ط1، المجلد1، المكتب العربي للمعارف، مصر، 2015م، ص16.

على العلاقة بين الأزمة البيئية وسوء التنظيم الاجتماعي، كما تذهب إليه النظرية الوظيفية في بلورة المشكلات البيئية المختلف أبعادها، وينقسم أصحاب هذا الاتجاه إلى فئتين.

الأولى: ويرى مؤيدوها ان ظهور المشكلات البيئية في المجتمعات الغربية ارتبط بتغير النسق القيم، الذي أدى إلى ظهور قيم الفردية والعالمية والانجاز في المجتمعات الصناعية، وقد جلب هذا التغيير في النسق القيمي اختلافات في البناء الاجتماعي ومنافع مرافقة مثل الديمقراطية والمادية والرخاء والوفرة والتباين البنائي تعتبر قيما ايجابية وظيفية.

الثانية: يهتم أصحابها بطبيعة المجتمع الصناعي وبالتطبيع حيث يرون أن المجتمعات الصناعية سواء الرأسمالية او الاشتراكية تستخدم تكنولوجيا تؤدي إلى تلوث بيئي سواء بالماء او الهواء، وبما إن تغير القيم يؤدي إلى تقسيم معقد في العمل، تتصف به المجتمعات الصناعية وقد ربط أنصار هذا الاتجاه بين النمو الاقتصادي ومستوى المعيشة. وبناء عليه فهم لا يقدمون حلولا بيئية من شأنها أن تؤثر على القاعدة الصناعية للمجتمعات الغربية.

يعتبر هذا الاتجاه معبرا عن واقع الدول الصناعية الكبرى في تلك الحقبة الزمنية خاصة بداية الثورة الصناعية وتطورها فيما بعد فنتيجة لتطور الصناعي المستنزف للموارد الطبيعية و المواد الأولية وما يتطلبه من إنشاء المصانع كبرى، ظهرت مشاكل بيئية كبيرة لم تعرفها البشرية من قبل كالتلوث بكل أشكاله وكثرة النفايات الصناعية، وبذلك فإن رواد هذا الاتجاه فسروا المشكلة البيئية انطلاقا من واقعهم المعاش، فهم حددوا السبب الرئيسي للمشكلة البيئية بالتصنيع الذي يعتبر قيمة من القيم الاجتماعية والاقتصادية المصاحبة لثورة الصناعية خاصة في المجتمعات الرأسمالية، وعلى العموم فإن أصحاب هذا الاتجاه قدموا تفسيرات اجتماعية انطلاقا من تغير القيم وحللوا الأزمة البيئية وربطها بالصناعة ولم يقدموا حلولا لهذه الأزمة.

ثانيا/الاتجاه الليبرالي:

استمد هذا الاتجاه من أفكار وآراء المفكر الاجتماعي ماكس فيبر ويرتكز على القوة والهيمنة لتوضيح المشاكل البيئية، وهنالك وجهتا نظر أساسيتين في هذا الاتجاه.

الأولى: يرى أصحابها ان الحكومة والنسق القانوني تهيمن عليهما جماعات ليس لديها اهتمام بالبيئة، وليس لهذه الجماعات من اهتمام غير زيادة الأرباح والمنافع التي تؤدي إلى اتساع مجالات قوتها ونفوذها ويركز المنظرون الليبراليون على الشركات والمؤسسات التجارية والصناعية الضخمة، ذلك لأنها تستطيع القيام بعمليات ضبط للقرارات التي تتخذ في المناطق أو المقاطعات بما يتناسب ومصالحها وحيث تنظر هذه الشركات إلى البيئة على أنها وسيلة لزيادة اربحاها وتوسعها وهي لذلك تقاوم إعادة التشكيل البيئي، وهذا الرفض يزيد من تفاقم المشاكل البيئية.[21]

الثانية: أن أصحاب هذا الاتجاه في تحليلهم للمشكلات البيئية يرون أن المستفيدين من الانحدار والاستنزاف البيئي يستخدمون وسائل الإقناع الجمعي –الإعلام –وإعطاء صفة الشرعية لأهدافهم وأعمالهم كما يقومون أيضا بإقناع الناس بواسطة الإعلام، بزيادة الاستهلاك، الاقتصاد الدائم النمو أفضل وسيلة لرفع مستوى المعيشة وهكذا فإن استغلال الرموز الثقافية لإعطاء صفة شرعية للتنظيمات الاقتصادية في المجتمع، هو ميكانزيم حرج وحساس في تطور المشكلات البيئية وتفاقمها ويمكن الحل الوحيد في رأي الليبراليين بوجوب تضافر جهود المهتمين بالبيئة كالحركات البيئية لإزاحة القوة السياسية والهيمنة الكبيرة التي تمتلكها الشركات.

الملاحظ على هذا التوجه في تفسيره للعلاقة بين المجتمع والبيئة أساسها الأول والأخير يتمثل في أصحاب المصالح والجماعات غير المهتمة بالسلامة البيئية، المتغلغلة

---

[21]– إبراهيم سليمان عيسى: **تلوث البيئة أهم قضايا العصر، المشكلة والحل**، ط2، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، ص17.

داخل السلطة والحكومة، والتي همها الوحيد زيادة الأرباح واستنزاف الثروات من جهة أخرى لإقناع الجمعي بواسطة الإعلام القائم على الاتصال والإعلان بأن الاستهلاك والاقتصاد الدائم النمو أفضل وسيلة لرفع المعيشة، وهم بذلك يربطون بين تحسين ظروف المعيشية ومستواها وبين النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاج على حساب البيئة ومواردها، وبتالي تفادي هذه الأزمة يكمن في تفعيل دور المجتمع المدني والجمعيات البيئية وكل الأطراف المهتمة بالبيئة للإطاحة بالقوى السياسية ذات التوجه والوقوف في وجه الشركات الكبرى التي تسعى لتحقيق أهدافها وأربحاها على حساب البيئة.

ثالثا/الاتجاه الراديكالي (توجه الصراع):

يقدم النمط الراديكالي المستمد من فكر كارل ماركس تحليلا لأسباب استنزاف البيئة، فيرى أصحاب هذا الاتجاه أن المشاكل البيئية ظهرت نتيجة اللاعقلانية المتوارثة في نماذج الإنتاج الرأسمالية وان من المتعارف عليه أن التوسع الاقتصادي هو القناة التي حلت ن خلال المجتمعات الرأسمالية أزماتها مثل فترة الركود الاقتصادي الكبير.

ومن هنا يصبح النمو الاقتصادي ضروريا لزيادة الأجور وتحسين أوضاع العمال وهذا يسمح للطبقة الرأسمالية وحلفائها بالمحافظة على أرباحها وممتلكاتها عن طريق شراء القوى العاملة وبما أن النظام الرأسمالي يركز على الملكية الفردية وليس المجتمعية فإن الاستهلاك يوجه نحو العائلة النووية، فرض هذا النمط الخاص استنزاف المصادر الطبيعية وعدم المحافظة على توفير مستوى معين من الموارد والاستهلاك وبتالي المزيد من الانحدار البيئي، ومن هنا فإن المنظرين الراديكاليين يرون أن النظام الرأسمالي نظاما توسعيا وفي الفترة التي لا يتسع فيه تصيبه حالة من الركود، وبما أنه نظام مسرف ومكلف فإنه يؤدي إلى نتيجة واحدة وهي الاستعمال المنهك لمصادر البيئة الطبيعية.[22]

[22]– أحمد موسى خليل: مقدمة في الجغرافيا البشرية المعاصرة، **مرجع سابق**، ص16.

رابعا/النموذج البيئي الجديد:

لقد قدم كل من "**وليام كاتون**" و"**رايلي دنلوب**" 1978 نموذجا جديدا لدراسة البيئة كقاعدة لعلم الاجتماع البيئي مقابل نموذج التميز الإنساني الذي ساد التفسيرات الاجتماعية السابقة، وقد اعتمدت حجة "**كاتون**" و"**دنلوب**" على أن معظم استخدامات الاجتماعية تنظر للمجتمعات الانسانية على أنها محور العالم الطبيعي ومركزه بكل ما يرافق هذه النظرة من استخدامات للبيئة والسيطرة عليها، وحل مشاكلها بالإنسان ومنجزاته وبغرض خدمة الانسان دون اعتبار للعناصر الأخرى أو اهتمام بما يؤدي ذلك إلى تقليل قدرة الأرض على استيعاب التلوث وامتصاصه وبحق الكائنات الحية الأخرى بالعيش في جو خال من التلوث، فهناك أربعة سمات أساسية اشتمل عليها نموذج التميز الإنساني هي.

1-يمتلك الانسان تراثا ثقافيا بالإضافة إلى الوراثة الجينية لذا يختلف عن باقي الكائنات الحية الأخرى.

2-إن العوامل الثقافية والاجتماعية بما في ذلك التكنولوجيا هي العوامل الرئيسية التي تحدد نوع العلاقات الانسانية.

3-تعتبر كل من البيئة الاجتماعية والثقافية، إطار العلاقات الانسانية، أما البيئة الطبيعية فهي غير متصلة بالموضوع إلى حد بعيد.

4-إن الثقافة عبارة عن تراكمات وبما أن التقدم التكنولوجي والاجتماعي عمليتان مستمرتان إلى ما نهاية فإن ذلك يجعل كل المشاكل الاجتماعية قابلة للحل.

نتيجة لذلك طور كل من "**كاتون**" و"**دنلوب**" نموذجا جديد منافسا في مجال علم الاجتماع البيئي أطلقا عليه النموذج البيئي الجديد ضمناه أربعة مبادئ أساسية هي:

1-على الرغم من اتصاف الانسان بصفات خاصة ومميزة كالثقافة والقيم والتكنولوجيا إلا انه واحد من أنواع كثيرة لا تعد ولا تحصى تعتمد على بعضها في النسق البيئي الكبير.

2-إن العلاقات الانسانية لا تتأثر بعوامل اجتماعية وثقافية فقط، ولكن تتأثر كذلك بعلاقات متشابكة من الأسباب والنتائج وما يترتب على ذلك من ردود أفعال في نسيج البيئة الطبيعية وعليه فإن الأفعال الانسانية الهادفة لها كثير من النتائج غير المقصودة أي الكامنة.

3-يعيش الناس ويعتمدون على بيئة بيولوجية فيزيائية محدودة تفرض قيودا حيوية وفيزيائية على العلاقات الانسانية.

4-رغم أن كثيرا من قدرة الانسان على الاختراع والقوة المستوحاة أو المستقاة من عدة اختراعات قد تبدو للوهلة الأولى أنها تحمل في طياتها قدرة فائقة إلا أنه لا يمكن إلغاء القوانين الايكولوجية أو تجاوزها.

فمن خلال النقاط الأربعة المقدمة من طرف "**كاتون**" و"**دانلوب**" بخصوص النموذج البيئي الجديد في علم الاجتماع المنافس لنموذج التميز الإنساني نلحظ تركيزهما على إعطاء لكل طرف حقه في العملية التفاعلية بين الانسان والبيئة واعتبار الانسان كبيرا وعلاقاته الانسانية لا تتأثر بالاجتماع والثقافة فقط، وإنما تتأثر بالحيز البيئي الذي شكله مع البيئة المحيطة، ورغم قدرته على الاختراع إلا أنه لا يمكن إنكار وإلغاء القوانين الايكولوجية أو تجاوزها لأنها ذات قدرة فائقة تفرض عليه قيودا في بعض الأحيان.

وقد قدم باتيل في 1987 نقدا لكلا النموذجين حيث أوضح أن كل من "**كاتون**" و"**دنلوب**" قدما مفهوم نموذج التميز الإنساني على أنه نموذج قديم يغطي عدة اتجاهات نظرية متنافسة وانه يركز على الجانب الاجتماعي الإنساني فقط وبتالي فهو غير واقعي، وغير مناسب كإطار نظري بيئي للمجتمعات الانسانية أو بعبارة أخرى لا يمكنه تفسير حدود البقاء الإنساني في هذا الكون ضمن مقدرات البيئة، وينطلق نقد **باتيل** من أنه

بالرغم من اشتمال النموذج البيئي الجديد على "واقعية بيئية "وهو يوافق رأي كاتون ودنلوب في ضرورة دمج مفاهيم مثل الحدود والقيود البيئية في التحليلات الاجتماعية إلا انه يعتقد أن كلا النموذجين لا يشتملان على مجموعة من الفرضيات المتجانسة لذا فإن فرضيات كل منها غير منسجمة داخليا ولا تتسم بالشمولية وفي رأيه ان هذا الاختلاف بين النموذجين هو جزء من الجدل الحيوي حول الأطر النظرية في علم الاجتماع، كما أنه يرى عدم إهمال النموذج التميز الإنساني كليا بل الأخذ من كلا النموذجين بالإضافة إلى عدم إهمال النظريات الأخرى كالماركسية والوظيفية.

خلاصة القول: أن بين المجتمع والبيئة علاقة متبادلة، ولا يمكن دراسة المجتمع بمعزل عن البيئة أو دراسة البيئة بمعزل عن المجتمع، وهذه أصبحت حقيقة يدركها كل العلماء والباحثين سواء الاجتماعيين أو البيئيين مهما اختلفت أراءهم ونظرياتهم الاجتماعية والإنسانية، يكتسب أهمية بالغة هي نفس أهمية البيئة بالنسبة للإنسان والتي بدورها –البيئة –أصبحت في عالم اليوم تجذب اهتمام الأفراد على حد سواء لما آلت إليه من تدهور يهدد حياة المجتمعات والبشرية بأسرها.

وقد تناولنا أهم المدارس النظرية العلاقة القائمة بين البيئة والإنسان، والتي هي المدرسة الحتمية والمدرسة الاختيارية، والمدرسة التوافقية، تبين أن كل مدرسة اعتمدت في تفسيرها لهذه العلاقة على ركيزة معينة وأن هذه العلاقة وجدت منذ تواجد الانسان على الأرض ومحاولة تفسيرها ليست بجديدة على الانسانية وإنما هي منذ العصور القديمة، إلا ان شدة وكثافة وحدة كبيرة في العصور الأخيرة نتيجة لما آلت إليه من تدهور واستنزاف.

نفس الشيء بالنسبة للاتجاهات المتعلقة بدراسة البيئة فهناك اتجاهات كلاسيكية ظهرت نتيجة ظروف معينة كالثورة الصناعية وبروز الرأسمالية والاشتراكية وهي بذلك حاولت إيضاح كيفية دراسة القضايا البيئية بالاعتماد على عدة مؤشرات، ثم جاء النموذج البيئي الجديد وحاول إعطاء نظرة جديدة لدراسة القضايا البيئية وكيفية معالجتها ضمن ما يسمى بعلم الاجتماع البيئي.

الفـــصل الثانـي

الـبيئة وحـــمايـــتها

2-1: نشأة وتطور علم البيئة(الايكولوجيا) في علاقته بالإنسان.

2-2: التطور القانوني لحماية البيئة في الجزائر.

2-3: عناصر البيئة ومشكلاتها.

2-4: البيئة والنظام البيئي.

2-5: الإنسان ودوره في حماية البيئة.

2-6: الوعي البيئي.

2-7: التحديات البيئية.

لقد لقي الاهتمام بالبيئة تزايدا سريعا على المساحة العالمية وربما يرجع هذا لكونها أصبحت تهدد بقاء الانسان ورفاهيته، إلا أن هذا الإدراك الواسع لأهمية البيئة لا يعني أن العلاقة بين الانسان والبيئة علاقة حديثة العهد بل هي علاقة أزلية وأبدية معروفة على مر التاريخ.

ولقد كانت هذه العلاقة في البداية تتسم بسيطرة البيئة على الانسان، إلا انه سرعان ما أصبح هو الطرف القوي في هذه العلاقة وأخضع البيئة له، وهو ما زاد الاهتمام بدراسة هذه القضية على نطاق العلماء والمختصين وسنحاول في هذا الفصل التطرق لمفهوم البيئة ومقوماتها والإنسان في مواجهة تحديات البيئة.

2-1-نشأة وتطور علم البيئة (الإيكولوجيا) في علاقته مع الإنسان:

شهد النصف الثاني من القرن العشرين تغيرات عميقة في العديد من فروع العلم كما شهد ظهور تخصصات جديدة، لعل أكثرها شهرة علم الحسابات الإلكترونية وعلم البيئة. وقد نقلت هذه التغيرات ذوي التخصصات المختلفة إلى القرن الحادي والعشرون بمفاهيم جديدة ونظرة أكثر عمقا في أصول الأشياء.

ففي الخمسينات ومطلع الستينات من القرن العشرين كان قلة من الباحثين على دراية بمفهوم علم التنبؤ ECOLOGY كما أن مصطلح البيئة ENVIRONMENT كان يعني القليل كقضية اجتماعية أو سياسية. وبفعل أحداث هنا وهناك، كظهور أعراض مرض لم يكن مكتشفا من قبل وظهور ومخاطر تتهدد أنواعا من الكائنات الحية، أصبحت البيئة قضية لها شعبية كبيرة.

والسؤال المطروح هنا: ماذا نعني بعلم التنبؤ؟ وماذا نعني بمصطلح البيئة؟ أما علم التنبؤ فيعني ذلك الفرع من العلم الذي يهتم بدراسة العلاقات والتدخلات بين الكائنات الحية وبيئتها، أما مصطلح البيئة فيعني العالم الطبيعي الذي يعيش فيه البشر والحيوانات والنباتات معا، والذي يعد من الكثيرين عرضة للخطر بفعل الآثار المدمرة لنشاطات المجتمعات الصناعية.

كما هو الحال بالنسبة للكثير من القضايا السياسية والاجتماعية، استشعرت في البداية قلة من الناس أهمية البيئة وضرورة التحدث عنها وإبراز الهموم المتعلقة بها.[23]

وقد شهدت البدايات صراعا بين أنصار البيئة ودعاة التقدم الصناعي والاقتصادي الذي يجب أن يواكب الزيادة في عدد السكان. وفي أيامنا الحالية تغير الوضع بشكل كبير وأصبحت البيئة قضية اجتماعية وسياسية رئيسية. وتشير إحصائيات الرأي العام إلى أن القضايا البيئية تحتل المرتبة الأولى من بين القضايا الأخرى. كما خفت حدة الصراع بين أنصار البيئة ودعاة التقدم الصناعي والاقتصادي. وظهرت الحاجة لاستدامة البيئة نقية غير مهددة وكذلك الحال استدامة التقدم الصناعي والاقتصادي لرفع مستوى الحياة.

2-1-1-مجالات علم البيئة المختلفة:

على الرغم من ان ما تفعله عن بيئتنا قليل بالمقارنة بما يجب ان نلم به إلا ان تقدما ضخما قد حدث في هذا المجال أدى إلى ظهور مجالات متعددة لهذا العلم تشمل العلوم الطبيعية والتطبيقية والاقتصادية والانسانية. ومرد ذلك إلى تعدد أنماط بيئة الانسان إذ يمكن ان نميز:

أولا/البيئة الطبيعية: وتتضمن هذه:

- الأرض بما في ذلك التربية والغلاف الصخري ودور العمليات التي تتم على سطح الأرض وفي باطنها.
- المناخ وجميع عناصرها من هطول ودرجات حرارة ورياح وغير ذلك.
- الغلاف الحيوي بنظمه البيئة النباتية والحيوانية.[24]
- الغلاف المائي وما يحويه من مياه سطحية وجوفية.

---

[23]– غازي سفاريني، ملون عبد القادر عابد، **أساسيات علم البيئة**، ط1، دار وائل للطباعة والنشر، البوابة الشمالية للجامعة الأردنية، عمان، الأردن،2019م، ص19.

[24]– عبد الخالق عبد الله، **التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية**، مقال في مجلة: المستقبل العربي، العدد 167، مركز دراسات الوحدة العربية الكويت، 1993م، ص92.

ثانيا/البيئة الاصطناعية:

- الأراضي واستعمالاتها المختلفة.
- البنى التحتية والخدمات من مثل نظم الصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار وإمدادات المياه من حيث النوعية والكمية.
- تلوث الهواء والمياه والتلوث بالضجيج وكيفية معالجة كل منها.

ثالثا/البيئة الاجتماعية: وهذه تشمل:

- الخدمات الاجتماعية من مدارس ومتنزهات ومراكز صحية ودفاع مدني ومطافئ ومواصفات عامة.
- التجمعات السكانية وما يتعلق بها من خصائص عرقية واجتماعية واقتصادية.
- بيئة العمل وتشمل المناطق التجارية والصناعية.

أ. البيئة الجمالية: وتتضمن بصورة عامة جميع المناطق التاريخية والآثار والمناظر الطبيعية والطراز المعماري القائم.

ب. البيئة الاقتصادية: وتشمل المقومات الاقتصادية لبيئة الإنسان ونسب العمالة ومستويات الدخل.

وقد أدى هذا التعدد في بيئات الإنسان إلى تعدد في فروع علم البيئة، فهناك علوم الكيمياء البيئة والفيزياء البيئية والجيولوجيا البيئية والتنبؤ والجغرافيا البيئية والجيوفيزياء البيئية والجيوكيمياء البيئية... الخ، بمعنى أن علم البيئة محصلة لجميع فروع العلوم الطبيعية والاجتماعية. أما جذوره فهي ضاربة في علم التاريخ الطبيعي الذي يناقش أين وكيف تتم الكائنات الحية دورة حياتها. [25]

[25]– عبد المقصود زين الدين، **البيئة والانسان: علاقات ومشكلات**، ط1، منشأة المعارف، القاهرة، مصر، 1981م، ص43.

2-1-2-: مراحل تطور بيئة الإنسان: منذ أن خلقت الأرض وإلى يومنا هذا، تطور وباستمرار الوسط البيئي الذي تعيش فيه.

والباحث في طبيعة هذا التطور يستطيع ان يميز المراحل التالية:

❖ مرحلة تسخير الأرض لاستقبال البشر: وهذه تمثل الفترة التي انقضت إلى ان أصبحت الأرض مؤهلة لظهور الإنسان عليها. فخلالها تطور الغلاف الجوي والمائي للأرض وظهرت أنواع مختلفة من النباتات والحيوانات وتشكلت الثروات المعدنية. وتشمل هذه المرحلة معظم تاريخ الأرض إلى أن ظهر الإنسان عليها.

❖ مرحلة الصيد: حيث عاش الإنسان خلالها حياة تنقل مستمر باحثا عن طعامه وشرابه ومارس فيها مهنة الصيد ولم يكن الإنسان في هذه المرحلة أي دور يذكر في التأثير على البيئة والإضرار بها.

❖ مرحلة الزراعة: وتعود إلى قبل 12_10 ألاف عام ولغاية بدء الثورة الصناعية في منتصف القرن الثامن عشر. ففي بدايتها عرف الإنسان الزراعة وبدأ بالاستقرار. ويمكن اعتبارها المرحلة التي بدأ فيها التأثير السلبي للإنسان على البيئة إذ بدأ بحرق الغابات لأغراض الزراعة والرعي.

❖ مرحلة الثورة الصناعية: وتمتد هذه المرحلة من منتصف القرن العشرين حيث بدأ الإنسان في استخدام الآلات لأغراض شتى وبدأ بحرق الوقود الأحفوري لتسيير وسائط النقل المختلفة مثل السفن والقاطرات والسيارات والطائرات.

❖ مرحلة ثورة المعلومات: وهي المرحلة التي نعيشها ألان وتمثل بدايتها الثاني من القرون العشرين. ففي هذه المرحلة ظهرت الحسابات الالكترونية وتطورت وسائل الاتصال وتفجرت ثورة المعلومات وحدثت مشاكل بيئية متعددة من مثل تلوث الهواء

والماء واستنزاف الثروات الطبيعية وبدأ الجميع بالحديث عن حلول لهذه المشكلات والعمل من اجل الحفاظ على البيئة واستدامة ثرواتها للأجيال القادمة.[26]

2-2-التطور القانوني لحماية البيئة في الجزائر:

بعد الاستقلال مباشرة انصب اهتمام الجزائر على إعادة بناء ما خلفه المستعمر وبذلك فقد أهملت إلى حد بعيد الجانب البيئي، لكن بمرور الزمن أخذت الجزائر العناية بالبيئة وهذا بدليل صدور عدة تشريعات تكافح عن فكرة حماية البيئة وكان ذلك في شكل مراسيم تنظيمية:

1-منها ما يتعلق بحماية الساحل.

2-و منها ما يتعلق بالحماية الساحلية للمدن.

3-كما تم إنشاء لجنة المياه.

-و قد صدر أول تشريع يتعلق بتنظيم الجماعات اقليمية و اصلاحاتها و هو قانون البلدية الصادر سنة1967إلا أنه لم يبين صراحة الحماية القانونية للبيئة و اكتفى فقط بتبيان صلاحيات المجلس الشعبي البلدي. باعتباره يسعى إلى حماية النظام العام.

-أما قانون الولاية الصادر سنة 1969فإنه يمكن القول بشأنه أنه يتضمن شيئا عن حماية البيئة و هذا من خلال نصه على التزام السلطات العمومية بالتدخل لمكافحة الأمراض المعدية الوبائية، و في مطلع السبعينات و غداة دخول الجزائر مرحلة التصنيع بدأت تظهر بوادر تشريعية تجسد اهتمام الدولة بحماية البيئة و هذا ما نجده مبررا بإنشاء المجلس الوطني للبيئة كهيئة استشارية تقدم اقتراحا في مجال حماية البيئة.

-و في سنة 1983م صدر قانون حماية البيئة الذي تضمن المبادئ العامة لمختلف جوانب حماية البيئة و يعد هذا القانون نهضة قانونية في سبيل حماية البيئة و الطبيعة من جميع أشكال الاستنزاف و قد فتح ذات القانون كذلك الواسع للاهتمام بالبيئة مما

---

[26]- غلاب محمد السيد، **البيئة والمجتمع**، (دط)، دار شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1998م، ص 20.

أدى إلى صدور عدة قوانين و تنظيمات أهمها القانون المتعلق بحماية الصحة و ترقيتها من خلاله عبر المشرع على العلاقة بين حماية الصحة وحماية البيئة تحت عنوان "تدابير حماية المحيط والبيئة.[27]

-كما صدر القانون المتعلق بالتهيئة العمرانية و هذا ما يعني اتجاه الدولة إلى انتهاج سياسة التوزيع المحكم و الأمثل للأنشطة الاقتصادية و الموارد البيئية و الطبيعية

و في بداية التسعينات صدر قانون البلدية و الولاية.

- حيث نصت المادة 58من قانون الولاية على اختصاص المجلس الشعبي الولائي في أعمال التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و كذا تهيئة الإقليم الولائي و حماية البيئة و ترقيتها.

-و أضافت المادة 79أنه ملزم كذلك بالسهر على أعمال الوقاية الصحية و اتخاذ الإجراءات المشجعة لإنشاء هياكل مرتبطة بمراقبة و حفظ الصحة.

-و فيما يخص قانون البلدية فبالرجوع إلى نص المادة 107منه نجد أنه تضمن عدة أحكام تنصب مجملها حول حماية البيئة منها ضرورية لاتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة الأوبئة.

- و قصدا من المشرع لإحداث التوازن في تسيير الأراضي بين وظيفة السكن الفلاحة، الصناعة، والمحافظة على البيئة و الأوساط الطبيعية.

ويتجلى لنا بوضوح تأثر المشرع الجزائري بموضوع البيئة والإشكالات التي يطرحها من خلال صدور القانون رقم 10/03المتضمن حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة والذي يمكن القول بشأنه أنه جاء ثمرة مشاركة الدولة الجزائرية في عدة محافل دولية تخص هذا الموضوع منها ندوة ستوكهولم وقمة الجزائر لدول عدم الانحياز. وكذا مصادقة الجزائر على العديد من الاتفاقيات التي تصب في نفس الإطار وأهمها

---

[27]- عماد محمد ذياب الحفيظ، **الحماية البيئية: حمايتها، تلوثها، مخاطرها**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2011م، ص17.

اتفاقية ريودي جانيرو والمنعقدة بالبرازيل التي تعتبر نقطة التحول الكبرى في السياسة البيئية الدولية بصفة عامة والجزائرية بصفة خاصة[28].

2-3-عناصر البيئة ومشكلاتها:

2-3-1-عناصر البيئة:

يمكن تقسيم البيئة وفق توصيات مؤتمر ستوكهولم إلى ثلاثة عناصر هي:

-**البيئة الطبيعية:** وتتكون من أربعة نظم مترابطة ارتباطا وثيقا وهي: الغلاف الجوي، الغلاف المائي، اليابسة، المحيط الجوي بما تشمله هذه الانظمة من ماء وهواء وتربة ومعادن، ومصادر للطاقة بالإضافة للنباتات والحيوانات وهذه جميعا تمثل الموارد التي اتاحها الله سبحانه وتعالى للإنسان كي يحصل منها على مقومات حياته من غذاء وكساء ودواء ومأوى.

-**البيئة البيولوجية:** وتشمل الإنسان "الفرد" وأسرته ومجتمعه وكذلك الكائنات الحية في المحيط الحيوي وتعد البيئة البيولوجية جزاء من البيئة الطبيعية.

-**البيئة الاجتماعية:** ويقصد بالبيئة الاجتماعية ذلك الإطار من العلاقات الذي هو الاساس في تنظيم الجماعات سواء بين أفرادها يعضهم البعض في بيئة ما، أو بين جماعات متباينة أو متشابهة معا وحضارة في بيئات متباعدة وتؤلف أنماط تلك العلاقات ما يعرف بالنظم الاجتماعية، واستحدث الإنسان خلال رحلة حياته الطويلة بيئة حضارية لكي تساعده في حياته فعمر الارض واخترق الأجواء لغزو الفضاء.[29]

وعناصر البيئة الحضارية للإنسان تتحدد في جانبين رئيسيين هما:

---

[28]- محمد السيد أرناؤوط، **الانسان وتلوث البيئة**، ط1، الدار المصرية اللبنانية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1999م، ص 65.

[29]- القصاص محمد عبد الفتاح، **الانسان والبيئة والتنمية**، (دط)، دار المعارف للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2000م، ص23.

-**الجانب المادي:** كل ما استطاع الانسان ان يصنعه كالمسكن والملبس ووسائل النقل والأدوات والأجهزة التي يستخدمها في حياته اليومية.

-**الجانب غير المادي:** فيشمل عقائد الإنسان وعادته وتقاليده وأفكاره وثقافته وكل ما ينطوي عليه نفس الإنسان من قيم وآداب وعلوم تلقائية كانت أم مكتسبة.

وإذا كانت البيئة هي الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته من غذاء وكساء ويمارس فيه علاقات مع أقرانه من بني البشر، فإن أول ما يجب على الانسان تحقيقه حفاظا على هذه الحياة، أن يقوم بعمل جماعي جاد لحمايتها وتحسينها وأن يسعى للحصول على رزقه وأن يمارس علاقاته دون إتلاف أو إفساد.[30]

2- 3-2- المشكلات البيئية ومسبباتها:

شهدت مرحلتي الثورة الصناعية وثورة المعلومات قمة التداخل الإنساني في إحداث المشكلات البيئية وتفاقمها، ولعل أهم أسباب ظهور المشكلات البيئة ما يلي:[31]

محدودية الثروات وزيادة السكان.

استنزاف الثروات المعدنية وما يتنج عن ذلك من تلوث خلال عمليات الاستخراج والمعالجة.

إنتاج كم هائل من المركبات الكيميائية الخطرة التي لا نظير لها في الطبيعة والتي لا تتحلل بسهولة إلى مكنوناتها الطبيعة مما يؤدي بالتالي إلى دخولها في السلسلة الغذائية.

---

[30]- محمدين السيد، **حقوق الانسان واستراتيجيات حماية البيئة**، الوكالة العربية للنشر والاعلان أفرست، القاهرة، مصر، 2006م، ص43.

[31]- عبد الخالق عبد الله، **التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية**، مقال في مجلة: المستقبل العربي، العدد 167، مركز دراسات الوحدة العربية، الكويت، 1993م، ص92.

سوء الممارسات الزراعية والإفراط في استخدام المخصبات الكيميائية والمبيدات الحشرية والفطرية، مما ادى إلى تدهور نوعية التربة وفقدانها.

سوء التخطيط في تنفيذ المشاريع وعدم تقييم الاثار البيئية الناجمة عن إقامتها.

انعكاسات زيادة الوعي البيئي:

أدى تفاقم المشكلات البيئية في الدول الصناعية في الدول والنامية على حد سواء إلى زيادة الوعي البيئي لدى الحكومات والمواطنين، فتشكلت بذلك جمعيات ومؤسسات ومعاهد لدراسة البيئة وحمايتها كما تشكلت أحزاب سياسية جعلت اهم هدف لها حماية بيئة الإنسان.[32]

الإخفاقات والنجاحات في عالم البيئة:

أولا/الإخفاقات:

في عقد الماضي ازداد النشاط الانساني بعدل 5% على الرغم من المؤتمرات الإيجابية على انخفاض معدلات الخصوبة. والمؤتمر على ذلك زيادة معدلات استهلاك الطاقة.

مازالت معدلات الاستهلاك في الدول المتقدمة آخذة في الارتفاع خصوصا في أوربا وأمريكا. وانتشار نمطية الاستهلاك هذه يشكل خطرا متزايد.

ترسخ القناعة بأن التغيرات المناخية مردها إلى ظاهرة الاحترار العالمي. خصوصا مع الإثبات بما لا يدع مجالا للشك بأن ذوبان جليد ألاسكا والقارة المتجمدة الجنوبية وموت الغابات في امريكا الشمالية وتعرضها لهجوم كاسح من قبل الحشرات مازال مستمرا ناهيك عن الفيضانات العارمة التي شملت مناطق كثيرة من العالم في عام 2002.

ترسخ القناعة لدى علماء الحيوان بان النشاطات الانسانية تقوم بتغيير الغلاف الحيوي. فعلى سبيل المثال زادت الإنسانية معدلات إضافة النيتروجين إلى دورة

[32]_ابن منظور، لسان العرب، **مصدر سابق**، ص530.

النيتروجين الأرضية خالقة بذلك مشكلة خطيرة في الحفاظ على خصوبة التربة ومسرعة بذلك فقد التعدد الحيوي ومفاقمة ظاهرة الاحرار العالمي.

ثانيا/النجاحات:

تنفيذ بروتوكول مونتريال للحد من استخدام الفريونات بهدف الحفاظ على طبقة الأوزون.

نمو وتطور التعاون بين رجال الاقتصاد والمهتمين في البيئة حيث يتم التركيز على إقناع الاقتصاديين بالنضال من أجل استدامة الثروات الطبيعية.

ترسخ القناعة بضرورة عدم الاعتماد على الحكومات فقط في حل المشكلات البيئية. وتشجيع الصناعيين الخصوبة في بعض من دول العالم.

تطور وسائل جديدة للمحافظة على البيئة والتقليل من اخطار المشكلات البيئية طبيعية كانت أم إنسانية. مثال ذلك ترشيد استهلاك الثروات الطبيعية والبحث عن طبيعة كانت أم إنسانية. ومعاقبة مسببيه واعتماد التخطيط البيئي وسيلة لعدم الوقوع في المشكلات والبحث عن مركبات كيميائية ورفيقة بالبيئة.[33]

2-4-البيئة والنظام البيئي:

يطلق العلماء لفظ البيئة على مجموع الظروف والعوامل الخارجية التي تعيش فيها الكائنات الحية وتؤثر في العمليات الحيوية التي تقوم بها.

ويقصد بالنظام البيئي اية مساحة من الطبيعة وما تحويه من كائنات حية ومواد حية في تفاعلها مع بعضها البعض ومع الظروف البيئية وما تولده من تبادل بين الأجزاء الحية والغير حية ومن أمثلة النظم البيئية الغابة والنهر والبحيرة والبحر، وواضح من هذا التعريف انه يأخذ في الاعتبار كل الكائنات الحية التي يتكون منها المجتمع البيئي (البدائيات، والطلائعيات والتوالي النباتية والحيوانية وكذلك كل العناصر البيئية غير الحية

---

[33]– قادري محمد الطاهر، **التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق**، (دط)، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر، محافظة جبل، لبنان، 2013م، ص 25.

لتركيب التربة، الرياح، طول الأنهار، الرطوبة، التلوث.....الخ) ويأخذ الإنسان – كأحد كائنات النظام البيئي مكانة خاصة نظرا لتطوره الفكري والنفسي، فهو المسيطر الى حد ملموس على النظام البيئي وعلى حسن تصرف تتوقف المحافظة على النظام البيئي وعدم استنزافه.

1-خصائص النظام البيئي: ويتكون كل نظام بيئي مما يأتي:[34]

كائنات غير حية: وهي المواد الأساسية غير العضوية والعضوية في البيئة

كائنات حية: وتنقسم الى قسمين رئيسيين.

كائنات حية ذاتية التغذية: وهي الكائنات الحية التي تستطيع بناء غذائها بنفسها ومن مواد عضوية بسيطة بواسطة عمليات البناء الضوئي.

النباتات الحية الأخرى بمختلف أنواعها كما تقوم هذه الكائنات باستهلاك كميات كبيرة من ثاني أكسيد الكربون خلال عملية التركيب الضوئي وتقوم بإخراج الأوكسجين في الهواء)

ب-كائنات حية غير ذاتية التغذية: وهي الكائنات التي لا تستطيع تكوين غذائها بنفسها وتضم الكائنات المستهلكة. والكائنات المحللة فآكلات الحشائش مثل الحشرات التي تتغذى على الأعشاب كائنات مستهلكة تعتمد على ما صنعه النبات وتحوله في أجسامها إلى مواد مختلفة تبني بها أنسجتها وأجسامها. وتسمى مثل هذه الكائنات المستهلك الأول لأنها تعتمد مباشرة على النبات، والحيوانات التي تتغذى على هذه الحشرات كائنات مستهلكة أيضا ولكنها تسمى "المستهلك الثاني "لأنها تعتمد على المواد الغذائية المكونة لأجسام الحشرات والتي نشأت بدورها من أصل نباتي، أما الكائنات المحللة فهي تعتمد في التغذية الذاتية على تفكك بقايا الكائنات النباتية والحيوانية وتحولها الى مركبات بسيطة تستفيد منها ومن أمثلتها البكتريا والفطريات.

---

[34]– أبو بوزيد أحمد، **أزمة البيئة**، عالم الفكر، المجلد السابع، العدد الرابع، 1988م، ص41.

2-5-الإنسان ودوره في حماية البيئة:

يعتبر الإنسان أهم عامل حيوي في إحداث التغير البيئي والإخلال الطبيعي البيولوجي فمنذ وجوده يتعامل مع مكونات البيئة، وكلما توالت لأعوام ازداد تحكما وسلطانا في البيئة، وخاصة بعد أن يسر له التقدم العلمي والتكنولوجي مزيدا من الفرص إحداث التغير في البيئة وفقا لازدياد حاجته إلى الغذاء والكساء.

وهكذا قطع الإنسان أشجار الغابات وحول أرضيها إلى مزارع ومصانع وأفرط في استهلاك المراعي المكثف، ولجأ إلى استخدام الأسمدة الكيمائية والمبيدات بمختلف أنواعها، وهذه كلها عوامل فعالة في الإخلال بتوازن التطم البيئية، ينعكس أثرها في نهاية المطاف على حياة الإنسان كما يتضح مما يلي:

-**الغـابات:** الغابة نظام بيئي شديد الصلة بالإنسان وتشمل الغابات ما يقرب 28%من القارات ولذلك فإن تدهورها أو إزالتها يحدث انعكاسات خطيرة في النظام البيئي وخصوصا في التوازن المطلوب بين نسبتي الأوكسجين وثاني أكسيد الكربون في الهواء[35].

-**المراعي:** يؤدي الاستخدام السيئ للمراعي إلى تدهور النبات الطبيعي، الذي يرافقه تدهور في التربة والمناخ فإذا تتابع التدهور تعرت التربة وأصبحت عرضة للانحراف.

النظم الزراعية والزراعة الغير متوازنة: قام الانسان بتحويل الغابات الطبيعية إلى أراضي زراعية استعاض عن النظم البيئية الطبيعية بأجهزة اصطناعية، استعاض عن السلاسل الغذائية وعن العلاقات المتبادلة بين الكائنات والمواد المميزة للنظم البيئية بنمط آخر من العلاقات بين المحصول الزراعي والبيئة المحيط به، فاستخدم الأسمدة والمبيدات الحشرية للحصول على هذا الهدف، وأكبر خطأ ارتكبه الإنسان في تفهمه لاستثمار الارض زراعيا هو اعتقاده بأنه يستطيع استبدال العلاقات الطبيعية المعقدة الموجودة بين

[35]– القصاص محمد عبد الفتاح، الانسان والبيئة والتنمية، **مرجع سابق**، ص33.

العوامل البيئية النباتات بعوامل اصطناعية مبسطة، فعارض بذلك القوانين المنظمة للطبيعة، وهذا ما جعل النظم الزراعية مرهقة وسريعة العطب[36].

النباتات والحيوانات البرية: أدى تدهور الغطاء النباتي والصيد غير المتنظم إلى تعرض عدد كبير والحيوانات البرية إلى الانقراض، أخل بالتوازن البيئي.

2-5-1-أثر التصنيع والتكنولوجيا الحديثة على البيئة:

إن للتصنيع والتكنولوجيا الحديثة آثارا سيئة في البيئة، فإطلاق الأبخرة والغازات وإلقاء النفايات أدى إلى اضطراب السلاسل الغذائية، وانعكس ذلك على الانسان الذي أفسدت الصناعة بيئته وجعلته في بعض الاحيان غير ملائمة لحياته كما يتضح مما يلي:

- تلوث المحيط المائي: إن للنظم البيئية المائية علاقات مباشرة وغير مباشرة بحياة الإنسان فالمياه التي تتبخر تسقط في شكل أمطار ضرورية للحياة على اليابسة، ومدخراتها من المادة الحية النباتية والحيوانية تعتبر مدخرات غذائية الإنسانية جمعاء في المستقبل، كما أن ثرواتها المعدنية ذات أهمية بالغة.

-تلوث الـجو: تتعدد مصادر الجو، ويمكن القول أنها تشمل المصانع ووسائل النقل والانفجارات الذرية والفضلات المشعة، كما تتعدد هذه المصادر وتزداد أعدادها يوما بعد يوم و من أمثلتها الكلور، أول ثاني أكسيد الكبريت، أكسيد النتروجين، أملاح الحديد والزنك و الرصاص وبعض المركبات العضوية و العناصر المشعة وإذا زادت نسبة هذه الملوثات عن حد معين في الجو أصبح لها تأثيرات واضحة على الانسان وعلى كائنات البيئة.

-تلوث التربة: تتلوث التربة نتيجة استعمال وإلقاء الفضلات الصناعية وينعكس ذلك على الكائنات الحية في التربة وبالتالي على خصوبتها وعلى النبات والحيوان، مما ينعكس أثره على الإنسان في نهاية المطاف.

---

[36]- رشوان حسين عبد الحميد أحمد، **البيئة والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع**، (دط)، المكتبة الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2006م، ص23.

2-6-الوعي البيئي وأهميته:

2-6-1-تعريف الوعي البيئي:

مع زيادة الضغوط الاجتماعية والاقتصادية على البيئة وعناصرها خلال نهايات القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين على المستوى الإقليمي وعبر وطننا العربي وفي العالم بشكل عام، ازدادت الحاجة إلى اكتساب الأفراد والجماعات الخبرة والدراية الكافيتان بعناصر ومكونات وقضايا وإشكاليات البيئة، وفهم العلاقة المتبادلة بين الإنسان وبيئته، وتقدير قيمة المكونات البيئية الأساسية المحيطة، والتعرف على المشاكل والإشكاليات البيئية. والتدرب على حلها ومنع حدوثها، وتجنب الوقوع في الكوارث البيئية أو ذات الصلة قبل وقوعها وما يترتب عليها من أزمات اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية في بعض الأحيان، ما فرض عليها ضرورة وجود التوعية البيئية.[37]

يمكننا القول باختصار أن التوعية البيئية هي كل البرامج أو النشاطات التي توجه للناس عادة أو لشريحة معينة بهدف توضيح وتعريف مفهوم بيئي معين، او مشكلة بيئية لخلق اهتام وشعور بالمسؤولية، وبالتالي تغيير اتجاههم ونظريتهم، وإشراكه في إيجاد الحلول المناسبة، أو هي عملية إعادة توجيه وربط لمختلف فروع المعرفة والخبرات التربوية بما ييسر الإدراك المتكامل للمشكلات، ويتيح القيام بأعمال عقلانية للمشاركة في مسؤولية تجنب المشكلات البيئية والارتقاء بنوعية البيئة.

2-6-2-أهمية التوعية البيئية وأهدافها:

تكمن أهمية ودور التوعية البيئية في إيجاد الوعي عند الافراد والجماعات واكتسابهم المعرفة، وبالتالي تغيير الاتجاه والسلوك نحو البيئة بمشاركتهم في حل المشكلات البيئية،

---

[37]- محمد الروبي إيمان سليمان، **دور العوامل الثقافية والاجتماعية في تنمية السلوك الاجتماعي للحد من اطار التلوث البيئي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة: الماجستير، معهد البحوث والدراسات البيئية، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2007م، ص13.

حيث يقومون بتحديد المشكلة ومنع الاخطار البيئية من خلال تنمية المهارات في متابعة القضايا البيئية المرتبطة بالتطور دون المساس بالبيئة وتحقيق تنمية مستديمة.[38]

2-6-3-أهداف التوعية البيئية:

تهدف التوعية البيئية في جال التلوث البيئي إلى تحقيق مجموعة من الاهداف من أهمها ما يلي:

تزويد الفرض بالفرص الكافية لإكسابه المعرفة والمهارة والالتزام لتحسين البيئة والحافظة عليها لضمان تحقيق التنمية المستدامة.

-تحسين نوعية المعيشة للإنسان من خلال تقليل أثر التلوث على صحته

-تطوير أخلاقيات البيئة بحيث تصبح هي الرقيب على الإنسان عند تعامله مع البيئة.

-تفعيل دور المجتمع في المشاركة باتخاذ القرار بمراعاة البيئة المتوفرة.

-مساهمة الفرد في اكتشاف المشاكل البيئية، وإيجاد الحلول المناسبة لها.

-تعزيز السلوك الإيجابي لدى الأفراد في التعامل مع عناصر البيئة.

-الاهتمام العالمي بالتوعية البيئية.

لقد كان الإنسان ومنذ ظهوره على سطح الأرض جزء لا يتجزأ من البيئة، وفي البداية لم تكن الاحتياجات المحدودة للإنسان تقلق انسجام الطبيعة لان حجم ونوعية الضرر الحاصل بالبيئة كانا ضئيلين جدا، ولكن في الوقت الحالي أصبح تزايد عدد السكان وتنوع احتياجاتهم بالإضافة إلى أنشطتهم المتعددة نتيجة التقدم الصناعي والتكنولوجي يجعل التدهور البيئي يسير بسرعة مخيفة.

إن تناقص مساحات الغابات، وخصوصا في المناطق الاستوائية وفقدان خصوبة التربة، وازدياد مساحات التصحر، والتوسع الحضري، وتسارع استنزاف الموارد الطبيعية

[38]- عادل مشعان ربيع، **التوعية البيئية**، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011م، ص 61.

الغير متجددة، وتزايد التلوث بأشكاله المختلفة، وانقراض العديد من الكائنات الحية النباتية والحيوانية، ما هي إلا بعض الأمثلة التي أدت لما يسمى بأزمة البيئة.[39]

لذا بدأت الحاجة تدعوا إلى وضع السياسات والاستراتيجية لحماية البيئة من خلال الأنظمة والتشريعات والاتفاقيات الدولية والإقليمية، وهذا يتطلب وجود أفراد مجتمعات لهم درجة من الوعي البيئي، ولا يحدث هذا إلا بمعرفة الإنسان لبيئته ومشكلاتها، ووعيه بالحلول والتخفيف من تلك المشكلات قدر الإمكان.

وقد ضنت دول كثيرة في بادئ الأمر إن هذه المشاكل تخص الدول المتقدمة والصناعية فقط إلى أن بدأت معظم الدول تتأثر بهذه المشاكل حيث أنها لا تعرف حدودا سياسية، ولا مستويات اجتماعية، فما يحصل في بلد ما تتأثر به بقيمة البلدان المجاورة.

ومن هنا أصبح الوعي البيئي له دور مهم في المجتمع لأنه ينشر المعرفة ويزود المهارات الضرورية، ويساعد في اكتساب الايجابية للتعامل مع المشاكل البيئية.

وقد جاء الإعلان في مؤتمر "استكهولم بالسويد عام 1972م، والذي انبثق عنه تشكيل ما يسمى بمنظمة الامم المتحدة للبيئة (UEN)، مؤكدا على ضرورة رسم سياسات توعية بيئية ضمن البرنامج الدولي للتربية البيئية(IEEP)، والذي يعتد على الرؤيا الشمولية في برامج التوعية والتثقيف البيئي ضمن ادراج المدرسية النظامية والغير نظامية والاعتماد على وسائل الاتصال الإعلامي المختلفة.

وهكذا بدا مفهوم التربية البيئية والتثقيف البيئي يأخذ بعدا آخر حيث أكد مؤتمر بلغراد عام 1975م على ان التربية البيئية هي "ذلك النمط من التربية الذي يهدف إلى تكوين جيل واع ومهتم بالبيئة وبالمشكلات المرتبطة بها، ولديه من المعارف والقدرات العقلية والشعور بالالتزام بما يتيح له ان يمارس فرديا وجماعيا حل المشكلات القائمة، وإن يحول بينها وبين العودة إلى الظهور مرة أخرى".[40]

---

[39]– غلاب محمد السيد، البيئة و المجتمع ، **مرجع سابق**، ص09.

[40]– عبد المقصود زين الدين، البيئة والانسان: علاقات ومشكلات، **مرجع سابق**، ص15.

كما أكد عليها مؤتمر تبليسي عام 1977 م وعرف التوعية البيئية بانها " عملية إعادة وتوجيه وربط لمختلف فروع المعرفة والخبرات التربوية بما ييسر الإدراك المتكامل للمشكلات ويتيح القيام بأعمال عقلانية للمشاركة في مسؤولية تجنب المشكلات البيئية والارتقاء بنوعية البيئة".

كما جاء التأكد على مسألة الوعي البيئي في اجتماع برنامج الامم المتحدة للبيئة عام 1981م، الذي نص على ان التربية البيئية هي "العملية التعليمية التي تهدف إلى تنمية وعي المواطنين بالبيئة والمشكلات المتعلقة بها، وتزويدهم بالمعرفة، والمهارات والاتجاهات وتحمل المسؤولية الفردية والجماعية تجاه حل المشكلات المعاصرة والعمل على منع ظهور مشكلات بيئية".

وعلى ضوء ما تقدم نستطيع القول أن التوعية البيئية من المنظور العالمي هي عملية تكوين القيم ولاتجاهات والمهارات والإدراك اللازم لفهم وتقدير العلاقات المعقدة، التي تربط الإنسان بمحيطه الحيوي وتوضح ضرورة الحافظة على البيئة ومصادرها وحسن استغلالها لأجل رفع مستويات معيشته.

2-6-4-دور التوعية البيئية في حل المشكلات البيئية:

تساهم التوعية البيئية بشكل فعال في التقليل من المشاكل البيئية من خلال برامج التوعية المختلفة، وقد أكدت الدراسات فعاليتها جنبا إلى جنب مع الوسائل الأخرى حيث تناغم البيئة التي تحتوي النظام الاجتماعي والتكنولوجي والبيئي مقابل المشاكل البيئية من تلوث واستنزاف للموارد الطبيعية والتوعية البيئية الوسيلة المثلى لحماية البيئة.

إن البشرية تحتاج إلى أخلاق اجتماعية عصرية ترتبط باحترام البيئة ولا يمكن أن نصل إلى هذه الأخلاق إلا بعد توعية حيوية توضح للإنسان مدى ارتباطه بالبيئة، وتعلمه حقوقه في البيئة، يقابلها دائما واجبات نحو البيئة، فليست هناك حقوق دون واجبات، ولقد أصبح من الضروري تنمية الوعي البيئي لدى المواطنين للمحافظة على البيئة وصيانتها، والحد من مخالفات الصيد في المحميات، وبطء إجراءات تنفيذ برامج إعادة توطين

الحيوانات الفطرية المهددة بالافتراض، وعدم الالتزام بإجراءات حماية البيئة في المشروعات الصناعية في المدن والمناطق الحضرية المأهولة للسكان.[41]

حيث يؤدي نشر الوعي البيئي بين المواطنين إلى ترشيد النفقات التي تتحملها الدولة للمحافظة على البيئة، كما يسهم في تنمية السلوك الحضاري للمواطنين، مما يتطلب تكثيف جهود جميع الأجهزة الإعلامية المختلفة، ووضع برامج تدريبية للعاملين في المجالات البيئية، والمشاركة في الندوات والمؤتمرات وورش العمل ذات العلاقة بالعمل البيئي والتوسع في مناهج حماية البيئة، والمحافظة على الحياة الفطرية في جميع مراحل التعليم.[42]

2-6-5-طرق التوعية البيئية:

توجه العديد من الطرق التي يمكن من خلالها تحقيق التوعية البيئية لعمل من أهمها ما يلي:

*التربية البيئية

*الاسرة

*المدرسة والمناهج الدراسية

*الجامعة

*وسائل الإعلام

*المنظمات البيئية

*المؤتمرات وللقاءات الدولية.

2-7-التحديات البيئية:

الإنسان أحد الكائنات الحية التي تعيش على الأرض، وهو يحتاج إلى الأكسجين لتنفسه للقيام بعملياته الحيوية، وكما يحتاج إلى مورد مستمر من الطاقة التي يستخلصها

---

[41]- الشرنوبي محمد عبد الرحمان: الانسان والبيئة، **مرجع سابق**، ص15.

[42]- **المرجع السابق**، ص65.

من غذائه العضوي الذي لا يستطيع الحصول عليه إلا من كائنات أخرى نباتية وحيوانية، وتحتاج أيضا إلى الماء الصالح للشرب لجزء هام يمكنه من الاستمرار في الحياة.

وتعتمد استمرارية حياته بصورة واضحة على إيجاد حلول عاجلة للعديد من المشكلات البيئية الرئيسية التي من أبرزها مشكلات يمكن تلخيصها فيما يلي:

1-كيفية الوصول إلى مصادر كافية للغذاء لتوفير الطاقة لأعدادها المتزايدة.

2-كيفية التخلص من حجم فضلاته المتزايدة والمتعددة وتحسين الوسائل التي يجب التوصل إليها، وخاصة النفايات غير القابلة للتحلل.

3-كفية التوصل إلى المعدل المناسب للنمو السكاني، حتى يكون هناك توازن بين عدد السكان والوسط البيئي.

ومن الثابت ان مصير الانسان مرتبط بالتوازنات البيولوجية وبالسلاسل الغذائية التي تحتويها النظم البيئية، وان أي إخلال بهذه التوازنات والسلاسل ينعكس مباشرة على حياة الإنسان، ولهذا فإن الإنسان يكمن في المحافظة على سلامة النظم البيئية التي يؤمن له حياة أفضل، ونذكر فيما يلي وسائل تحقيق ذلك.

1-الادراة الجيدة للغابات: تبقى الغابات على انتاجيتها ومميزاتها.

2-الادارة الجيدة للمراعي: من الضروري المحافظة على الطبيعية ومنع تدهورها وبذلك بوضع نظام صالح لاستعمالاتها.

3-الادارة الجيدة للأراضي الزراعية: تستهدف الادارة الحكيمة للأراضي الزراعية الحصول الزراعية الحصول على أفضل عائد كما ونوعا مع المحافظة على خصوبة التربة وعلى التوازنات البيولوجية الضرورية لسلامة النظم الزراعية ويمكن تحقيق ذلك:

أ. تعدد المحاصيل في دورة زراعية متوازنة

ب-تخصب الأراضي الزراعية.[43]

---

[43]-عبد الرحمان عبد الله: **ادارة البيئة والتنمية المستمرة في العالم الثالث**، (دط)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000م، ص53.

ج–تحسين التربة بإضافة المادة العضوية.

د–مكافحة انجراف التربة.

4–مكافحة تلوث البيئة: نظرا لأهمية تلوث البيئة بالنسبة لكل فإن من الواجب تشجيع البحوث العلمية لمكافحة التلوث بشتى أشكاله.

5–التعاون البناء بين القائمين على المشروعات وعلماء البيئة: إن أي مشروع تقوم به يجب أن نأخذ بعين الاعتبار احترام الطبيعة، ولهذا يجب أن يدرس كل مشروع يستهدف استثمار البيئة بواسطة المختصين وفريق من الباحثين في الفروع الاساسية التي تهتم بدراسة البيئة الطبيعية، حتى يقرروا مع التغيرات المتوقع خصوصها عندما يتم المشروع فيعملوا معا على التخفيف من التأثيرات السلبية المحتملة، ويجب أن تظل الصلة لبين المختصين والباحثين قائمة لمعالجة ما قد يظهر من مشكلات جديدة.

6–تنمية الوعي البيئي: تحتاج البشرية إلى أخلاق اجتماعية عصرية ترتبط باحترام البيئة، ولا يمكن أن نصل إلى هذه الأخلاق إلا بعد توعية حيوية توضع للإنسان مدى ارتباطه بالبيئة وتعلمه أن حقوقه في البيئة يقابلها دائما واجبات نحو البيئة، فليست هنالك حقوق دون واجبات.

وأخيرا مما تقدم يتبين أن هناك علاقة اعتمادية داخلية بين الإنسان وبيئية فهو يتأثر ويؤثر عليها يبدو جليا أن مصلحة الإنسان الفرد أو الجماعة في تواجده ضمن بيئة سليمة لكي يستمر في الحياة صحيحة سليمة[44].

تعد الجزائر من الدول التي خضعت لفترة طويلة من الاستعمار وبذلك فان مصيرها كان هو مصير أية دولة مستعمرة، تتداول عليها القوانين والأنظمة الاستعمارية لكن لما

---

[44]– سكينة بن عامر: **أهداف ومبادئ التربية البيئية**، متاح على الموقع:

http://elaalim1989.ahlamontada.com ،تاريخ الاصدار: 2010/01/26م، تاريخ التنزيل: 2022/10/23.

يتعلق المر بقواعد حماية البيئة فإن المستعمر الفرنسي يأبى تطبيقها في الأراضي الجزائرية لأن هذا يتعارض ومصالحه الاستعمارية.

– فالجزائر بالنظر لما تتمتع به من ثروات وموارد طبيعية مهدت للمستعمر باستغلالها فأدى هذا الطمع إلى استنزاف الموارد البيئية ومن ذلك الثروة الغابية حيث تعرضت لقطع الأشجار وحرق الغابات، كما قام المعمر بعمليات الحفر الهمجية رغبة منه في الحصول على الثروات المعدنية مما أدى تعكير طبقات المياه الجوفية وتشويه السطح كما قام المستعمر بإنشاء المستوطنات على حساب الأراضي الفلاحي.[45]

[45]–مناحي المنوخ العزامي عيد محمد، **الحماية الإدارية للبيئة**، (دط)، دار النهضة العربية للبيئة، القاهرة، مصر، 2009، ص 360.

الـفصل الـثالث:

الـتــنمية الـفــلاحية

3-1-التنمية الفلاحية.

3-2-مفهوم التنمية الفلاحية وأهدافها.

3-3-مقومات التنمية الفلاحية.

3-4-استراتيجية التنمية الفلاحية.

3-5-دور الفلاحة في التنمية الاقتصادية.

3-6-مساهمة التنمية الفلاحية في التنمية الوطنية.

إن المسألة الزراعية في البلدان النامية تعتبر أمرا راهنا، باعتبار أن التطور الاجتماعي والاقتصادي بهذه البلدان مرهونا بواقع زراعتها وريفها سيما وان السكان يعيشون لحد الآن في الوسط الريفي فهي راهنة بحكم حل المشاكل المطروحة والمتعلقة بتردي الوضع الاجتماعي والغذائي وبالعلاقة القائمة بين التصنيع والتنمية الفلاحية، إن التنمية الفلاحية في معظم بلدان العالم الثالث لم تحض بحماية الدولة، ولم تعرف دعم المنتجين الذي عرفته اقتصاديات الدولة المتقدمة. وفي هذا الفصل نتناول التنمية الفلاحية التي حضت بها المنطقة من خلال برامج الدعم الفلاحي.

3-1-التنمية الفلاحية:

إن التنمية الفلاحية هي عملية ادارة لمعدلات النمو؛ حيث الهدف هو زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي، على المدى الطويل في المناطق الريفية عن طريق توسيع رقعة المزروعة، وهي ما تسمى (التنمية الأفقية) او عن طريق التوسع في تكثيف رأس المال، وضح جرعات من التقدم التكنولوجي، وهذا ما يدعى بالتنمية الرأسية وبما ان النشاط الزراعي يخضع لقانون الغلة المتناقصة ولهذا فإن النظريات الاقتصادية خلصت إلى استنتاجات من بينها أن معدل نمو الدخل الزراعي لن يعادل نمو عرض العمل الزراعي، وان التشغيل الكامل في قطاع الزراعة لن يتحقق إلا بهجرة داخلية للعمالة، والسكان الريفيين إلى المناطق الحضرية.

ويعتبر القطاع الزراعي من أبزر القطاعات الاقتصادية في الهيكل الاقتصادي لمعظم دول العالم، وهذا الدور الذي يلعبه في تنمية اقتصاديات تلك الدول، من حيث مساهماته في تحقيق الأمن الغذائي والنمو والتقليص من الفقر، ومصدر الكسب الرزق للغالبية العظمى من السكان، هذا فضلا عن مساهمته في الناتج الوطني الإجمالي وفي زيادة حجم الصادرات، وكذا توفير المواد الأولية للعديد من الصناعات التحويلية، بالإضافة إلى أن نمو القطاع الزراعي قد شكل تاريخيا بذرة الأساس للثورة الصناعية التي انتشرت في مختلف دول العالم.

3-2-مفهوم التنمية الفلاحية وأهدافها:

3-2-1 :مفهوم التنمية الفلاحية:

تطرق العديد من المفكرين الاقتصاديين إلى مفهوم التنمية الزراعية، فقد عرّفت على أنها مجموعة من السياسات والإجراءات المتبعة لتغيير بنيان وهيكل القطاع الزراعي، مما يؤدي إلى أحسن استخدام ممكن للموارد الزراعية المتاحة، وتحقيق الارتفاع في الإنتاجية وزيادة في الإنتاج الزراعي، بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع[46].

كما عرّفت التنمية الزراعية على أنها عملية إدارة معدلات النمو، حيث تهدف إلى زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل في المناطق الريفية، إما من خلال زيادة رقعة الأراضي الزراعية باستصلاح وزراعة الأراضي القابلة للزراعة، بقيام الحكومة بتزويدها بالبنية الأساسية اللازمة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فيها، وهو ما يمثل التنمية الزراعية الأفقية، أو من خلال تكثيف رأس المال وإدخال الأساليب التكنولوجية الحديثة في العمليات الزراعية والاستفادة من البحوث العلمية في المجال الزراعي، بهدف الاستغلال الأمثل للأراضي المزروعة والمحافظة على التربة وترشيد استغلال مياه الري وزيادة الإنتاجية، وهي ما تمثل التنمية الزراعية الرأسية.[47]

-وفق ما جاء في التقرير السنوي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية لعام2005 ، فإن التنمية الزراعية هي: استخدام الموارد المتاحة لإحداث زيادة متوالية في الإنتاج الزراعي، حيث تتمثل هذه الموارد في الموارد البشرية، الموارد المالية،

-الموارد الطبيعة والتكنولوجيا الزراعية.

---

[46]- البلاوي عزام: **التنمية الزراعية إشارة خاصة للدول العربية**، (دط)، معهد البحوث والدراسات العليا، 1967م، ص 22.

[47]- لقوشة رفعت: **التنمية الزراعية قراءة في مفهوم متطور**، ط1، المكتبة الأكاديمية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1998م، ص11.

-من هذه التعاريف نجد أن مفهوم التنمية الزراعية يتفق مع مفهوم التنمية الاقتصادية فكل منهما يركز على الجانب المادي المتمثل في اتخاذ كافة الإجراءات التي تؤدي إلى رفع الإنتاجية وزيادة الإنتاج، وبالتالي زيادة الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي مرتفع الأفراد المجتمع، غير أن مفهوم التنمية الزراعية اتسع ليشمل إضافة إلى البعد الاقتصادي والاجتماعي ضرورة مراعاة البعد البيئي، ومن ثم أصبح هذا المفهوم هو التنمية الزراعية والريفية المستدامة. وفي هذا المجال حددت اللجنة الزراعية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة عام2001 ، ثلاثة مجالات استراتيجية للزراعة، يمكن أن توّجه بها الحكومات سياستها للتنمية الزراعية والريفية إلى تحقيق الاستدامة وتتمثل في:

-بناء القدرات التي تمكن السكان من فهم بيئتهم وإدارتها، ويقوم ذلك على التعليم الزراعي ونشر المعلومات مع ضرورة أني صاحب ذلك وجود المؤسسات الفاعلة.

-حشد وتوجيه الموارد المالية نحو الاستثمار في الاقتصاد الريفي.

-استخدام التكنولوجيا للنهوض بالإنتاجية الزراعية، وإدارة البيئة الطبيعية ويتم هذا من خلال الشراكة بين القطاع العام والخاص .الاقتصادية، وهو ما نتطرق إليه في ما يلي:

3-2-2 -أهداف التنمية الفلاحية:

تعتبر التنمية الزراعية من أهم عناصر التنمية الاقتصادية وارتباطها الكلي بها في أي دولة، وبالتالي فإن أهداف التنمية الزراعية تدخل ضمن أهداف التنمية الاقتصادية بشكل عام، نظرا للترابط والتداخل فيما بين عناصرها في العديد من الجوانب التنموية، وهو ما يعني أن تحقيق أهداف التنمية الزراعية هو تحقيق لجزء من أهداف التنمية الاقتصادية، حيث أن التنمية الزراعية تهدف إلى تحقيق ما يلي:[48]

[48]-منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: **مكانة الزراعة في التنمية المستدامة الطريقة إلى تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة**، وثيقة صادرة عن لجنة الزراعة الدورة السادسة عشر، روما، إيطاليا، 30 مارس 2001م.

-زيادة الدخل الوطني الزراعي الذي يدخل ضمن الدخل الوطني الإجمالي، مما يرفع من متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، ويتم هذا عن طريق زيادة النمو في الناتج والإنتاجية الزراعية.

-زيادة الإنتاج الغذائي لتلبية الطلب المتزايد من طرف السكان الذين هم في تزايد كذلك، وإلى زيادة الصادرات والحد من الواردات، والى خلق وظائف جديدة من خلال تغطية مطالب القطاعات الأخرى، خاصة قطاع الصناعة.

-رفع مستوى معيشة السكان خاصة في المناطق الريفية التي يعتمد سكانها في معيشته م على القطاع الزراعي، وهذا من خلال تحقيق زيادة في الضروريات المادية من مأكل وملبس ومسكن وغيرها، بالإضافة إلى تحقيق مستوى ملائم منا لخدمات الاجتماعية من الصحة والتعليم والثقافة في هذه المناطق.

-تحقيق الاستقرار الاقتصادي بصفة مستمرة من خلال العمل على إنتاج أكبر قدر من الناتج المادي وتحقيق أعلى مستويات استغلال للمواد المتاحة من يد عاملة وموارد طبيعية وتكنولوجيا، خاصة وأن الإنتاج الزراعي يتميز بعدم الاستقرار بسبب ارتباطه بالظروف المناخية وموسمية الإنتاج، مما يتطلب التوسع في الاستثمار في المجلات المختلفة كاستصلاح الأراضي، وإقامة مشاريع الري والتوسع في زيادة المحاصيل والتقليل من هجرة اليد العاملة إلى القطاعات الاقتصادية.

-التوسع في الهيكل الإنتاجي باستحداث وحدات إنتاجية جديدة أو تطوير الوحدات الموجودة في مختلف الفروع الزراعية سواء النباتية أو الحيوانية، من خلال التوسع الأفقي والرأسي وتدعيمها على استخدام الطرق الحديثة في الإنتاج، مع توفير أحسن مدخلات الإنتاج من آلات وبذور محسنة وسلالات حيوانية جيدة، ومتابعتها عن طريق الإرشاد الزراعي.

-التقدم الاقتصادي والذي يقصد به تطوير وتنمية الفنون الإنتاجية، والذي اعتبره الكثير من الاقتصاديين أبرز عناصر التنمية الاقتصادية وأهم أهدافها، حيث يتيح ارتفاع

معدلات الاستثمار إلى ارتفاع معدلات نمو الدخل الوطني، الذي يؤثر بشكل مباشر على معدلات الادخار والاستثمار ويتحقق هذا بتوفر شرطين أساسيين هما:

-توفر البحوث العلمية المتواصلة والدقيقة.

- تراكم رؤوس الأموال الإنتاجية أو الاستثمارات.

العدالة الاجتماعية، ويقصد بها توزيع عادل للدخل الوطني بين مختلف الطبقات الاجتماعية التي ساهمت في تحقيقه، وبين مختلف أفراد كل طبقة، وكذا العدالة في توزيع من أفعال نشاط الزراعي بين المشاركين في الإنتاج، وهو الهدف الأساسي لمعظم الحكومات.

-توفير مناصب الشغل خاصة لسكان المناطق الريفية، حتى يتسنى لهم الحصول على مداخيل تلبي احتياجاتهم وتوفر لهم الاستقرار.

3-3-مقومات التنمية الفلاحية:

إضافة إلى مقومات التنمية الاقتصادية التي تطرقت لها سابقا والمتمثلة في خلق الإطار الملائم للتنمية، وتراكم رؤوس الأموال، والموارد الطبيعية، والتكنولوجيا والتقدم التكنولوجي، فإن التنمية الزراعية تحتاج إلى مقومات أخرى خاصة بها، منها ما هو مرتبط بالموارد الطبيعية والمتمثل في الأراضي الزراعية والموارد المائية، والظروف المناخية، ومنها ما هو حيوي يتمثل في توفر الثروة النباتية والحيوانية، وهو ما نتطرق إليه فيما يلي:

3-3-1-الأراضي الزراعية :تمثل الأرضي الزراعية القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي، مما يجعلها ثروة استراتيجية لابد من العمل على حمايتها وتنميتها بالوسائل المتاحة، من خلال العمل على تحسينها وتوسيعها عن طريق تزويدها بالمحسنات العضوية، والقيام باستصلاح الأراضي والحد من التوسع العمراني والانجراف والتصحر

والتملح، وهو ما يجعل ممارسة النشاط الزراعي عليها يهدف إلى زيادة الإنتاج عن طريق ثلاثة محاور هي[49]:

-محور زيادة الإنتاج بزيادة مساحة الأراضي المزروعة (التوسع الأفقي).

-محور زيادة الإنتاج بزيادة المساحة المحصولية (التكثيف المحصولي).

-محور زيادة الإنتاج بزيادة إنتاجية وحدة المساحة (التوسع الرأسي).

ويختلف تطبيق هذه المحاور من دولة إلى أخرى، فنجد أن الدول المتقدمة تركز على المحور الثاني والثالث، وذلك لاعتمادها على التقدم التقني في زيادة الإنتاجية، أما الدول النامية لاتزال تعتمد على المحور الأول، مما يجعلها تحتاج إلى استثمارات ضخمة، ليس فقط لاستصلاح الأراضي بل كذلك لتوفير البنية التحتية (طرق، شبكات الري، توصيل الكهرباء، بناء الجسور...الخ)، لذا على هذه الدول أن تحذوا حذو الدول المتقدمة بتطبيقها المحور الثاني والثالث الذي يتيح لها أكبر إنتاجية وأحسن كفاءة لاستخدام الأراضي الزراعية وبأقل تكلفة.

3-3-2-الموارد المائية: تعد الموارد المائية المحدد الرئيسي الإمكانيات التنمية الزراعية، وذلك بحكم محدوديتها من ناحية وانخفاض كفاءة استخدامها من ناحية أخرى في الدول النامية، بالإضافة إلى الضغوطات الكبيرة على استخداماتها والمتمثلة فيما يلي:

-ارتفاع معدلات نمو السكان.

-التغيرات المناخية التي يشهدها العالم، وزيادة التصحر وتدهور الموارد البيئية المختلفة.

-التطور الحضاري الهائل وغير المسبوق نتيجة لتحسن مستوى المعيشة الأغلبية سكان العالم.

---

[49]-عزاوي عمر: **استراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، وواقع زراعة النخيل في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة الجزائر، 2005م، ص9-10.

-الأنماط الزراعية الإنتاجية غير المستدامة التي أدت وتؤدي إلى استنزاف الموارد المائية، خاصة غير المتجددة منها والمتمثلة في المياه الجوفية.

-عدم استخدام تقنيات الري الحديثة بصورة فعالة في كافة المجالات الزراعية.

-غياب الوعي لدى الأجيال الجديدة والمتعلق بثقافة الترشيد في استخدام المياه.

إن هذه المشاكل والضغوطات ومحدودية الموارد المائية تفرض على الدول وخاصة النامية منها ضرورة رفع كفاءة استعمالها بشكل عام وفي تنمية القطاع الزراعي بشكل خاص من خلال العمل على:[50]

-تحسين كفاءة البنية التحتية لأنظمة الري ورفع كفاءة الري الحقلية بإتباع النظم الحديثة في الري(التقطير، الرش المحوري).

-إتباع طرق إنتاجية المحصول (الكمية المنتجة في المساحة) التي تقتصد مياه الري وتخفض التكاليف.

-تغيير الصورة المتداولة على أن الزراعة تهدر المياه.

-تنمية الموارد المائية عن طريق بناء السدود وإنشاء الحواجز المائية وحفر الآبار، ووضع سياسة شاملة ومستدامة لتسيير هذا المورد الهام في حياة الإنسان والحيوان والنبات.

-توسيع وتطوير شبكات وأساليب الرصد المائية والاهتمام بالثروات المائية.

3-3-3-الثروة الحيوانية والنباتية:

يعتبر توفر الثروة الحيوانية والنباتية من مقومات التنمية الزراعية، لأن الهدف الرئيسي أي نظام اقتصادي هو السعي إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع، من خلال الارتقاء بكفاءة استثمار هذه الموارد الحيوانية والنباتية المتاحة وصيانتها، لضمان استمرارها وقدرتها على العطاء، والذي يتفق مع أهداف التنمية الاقتصادية للقطاع

[50]-حمدي سالم: **التحرير النهائي حول الأمن الغذائي**، مشروع المساعدة في التحرير المؤسساتي والسياسات الزراعية سوريا، 2000م، ص7.

الزراعي، وحتى يمكن استثمار هذه الموارد الإنتاجية الزراعية بالكفاءة الاقتصادية، يستلزم الأمر أن تكون نواتج هذه الاستثمارات من المنتجات الزراعية والغذائية بالمستوى النوعي والكيفي الذي يفي بمتطلبات الأسواق، سواء الداخلية أو الخارجية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يحقق الاستثمار في تنمية هذه الموارد وتطويرها إلى الوفاء باحتياجات المجتمع من السلع الغذائية الرئيسية، ويخلق فرص العيش الكريم لأفراد المجتمع القائمين على عمليات الاستثمار الإنتاجي في هذا القطاع.

3-4-استراتيجية التنمية الفلاحية:

استراتيجية التنمية الزراعية تعني توفير أهم الاجراءات التي يجب إتباعها لتحقيق المظاهر التنموية المرغوبة في أنشطة القطاع الزراعي وصولا لإحداث تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة على مستوى الاقتصاد الوطني لأي دولة كما تعني هذه الاستراتيجية كيفية تنفيذ إجراءات التنمية وصولا لتحقيقها.

لابد من وجود استراتيجية تنموية للقطاع الزراعي تعمل على استمرار معدلات النمو في الاقتصاد الوطني ككل، وإذا لم تتم المحافظة على معدلات نمو الاقتصاد الوطني بل وحتى زيادة هذه المعدلات، ومن أهم استراتيجيات التنموية النمو المتوازن واستراتيجية النمو الغير متوازن الاولى تعني أن تكون برامج التنمية شاملة لكافة قطاعات الاقتصاد المختلفة تتشابك مع بعضها البعض، ولأن كل قطاع من قطاعات الاقتصاد يمثل سوقا لناتج القطاعات الاخرى، فإن توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات يعطي دفعة قوية للاقتصاد الوطني تجعله قادرا على التغلب على كثير من عوائق النمو مما يؤدي إلى ان يكون هذا الاقتصاد قويا بكافة قطاعاته، وذلك من خلال عملية تنمية تراكمية وذاتية قوية، أما استراتيجية النمو الغير متوازن فتعنى أن يتم التركيز على تنمية قطاع رئيسي في الاقتصاد من قبل الدول، وذلك بسبب قلة الموارد المالية للاستثمار في القطاعات المختلفة لذا يتم التركيز على قطاع رائد يعمل على جذب القطاعات الأخرى في الاقتصاد نحو التنمية، وذلك بعد نموه وقوته وبهذا تتحقق التنمية لكافة قطاعات الاقتصاد.

يلعب حجم القطاع الزراعي وأهمية هذا القطاع في الاقتصاد ككل دورا مهما في تحديد استراتيجية التنمية الملائمة لهذا القطاع، فإذا كان القطاع الزراعي كبيرا ويضم إمكانيات واسعة، فإن الاستراتيجية المثلى لتنمية هي النمو المتوازن حيث يؤدي نمو كل منها إلى تنمية القطاع الزراعي تؤدي إلى الاعتماد على أيدي عاملة كثيرة، مما يعنى زيادة الدخل لهؤلاء وبتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات في القطاع الصناعي بسبب ارتفاع القدرة الشرائية للعاملين في القطاع الزراعي، وبنفس الوقت تنمية القطاع الزراعي يؤدي إلى زيادة الانتاج الزراعي مما يؤدي إلى نشوء انشطة صناعية تتبع القطاع الصناعي ولكنها ترتبط بالقطاع الزراعي كصناعات الاغذية وصناعة السكر والزيوت النباتية وغير ذلك من الصناعات.

هذا التبادل بين القطاعين الزراعي والصناعي بحيث يكون كل منهما سوقا للآخر ما هو إلا محصلة نهائية للاستثمار في القطاعين معا بالإضافة إلى الاستثمار في القطاعات الأخرى، إن استراتيجية النمو المتوازن هي الاستراتيجية المناسبة لتنمية القطاع الزراعي مع الاخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية لهذا القطاع في الاقتصاد الوطني لأي دولة.[51]

3-5-دور الفلاحة في التنمية الاقتصادية:

يلعب القطاع الزراعي دورا هاما في التنمية الاقتصادية وفي رفع عجلتها في معظم دول العالم وخاصة الدول النامية، وذلك من خلال إسهام الموارد الاقتصادية الزراعية ومعطياتها الإنتاجية سواء على صعيد المحاصيل الزراعية أو المنتجات الحيوانية في التأثير على المتغيرات الآتية[52]:

---

[51]– حمدي سالم: التحرير النهائي حول الأمن الغذائي، **مرجع سابق**، ص 08

[52]– **المرجع نفسه**، ص09.

3-5-1 -توفير الاحتياجات الغذائية للسكان :

للتنمية الزراعية أهمية كبيرة في توفير السلع الزراعية الغذائية والمنتجات الحيوانية، سواء من خلال رفع الإنتاجية باستخدام الوسائل الإنتاجية الحديثة، وهو ما يمثل التوسع الرأسي، أو زيادة الرقعة الزراعية وهو ما يمثل التوسع الأفقي، حيث يؤدي كل منهما إلى زيادة حجم الناتج من السلع الزراعية لمقابلة الطلب المتزايد عليها، سواء من الناحية الكمية أو النوعية، وتعتبر مسألة توفير الغذاء بصورة مناسبة لأفراد المجتمع ذات علاقة مترابطة مع متغيرات التنمية الاقتصادية الزراعية، إذ أن معالجة نقص الغذاء وتوفيره في ظل طبيعة الطلب عليه، سيمكن العمال من زيادة كفاءتهم الإنتاجية نتيجة تحسين ظروفهم الغذائية، ويخفض من أسعار هذه السلع، هذا يعني أن الوصول إلى معدلات ملائمة من التنمية الزراعية، سيؤدي إلى تحقيق الاحتياجات الأساسية لأفراد المجتمع، كما أنه لتحقيق تلك الاحتياجات يتطلب رفع كفاءة العمل الزراعي.

3-5-2 -توفير الموارد النقدية :

يلعب القطاع دورا هاما في توفير الموارد النقدية واستخدامها في توفير الاحتياجات الأساسية للتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال التوسع في إنتاج المحاصيل التصديرية وفقا لما تمتاز به الدول النامية من ميزات نسبية في إنتاج بعض المحاصيل الزراعية وتوجيهها لأغراض التصدير، وبالتالي فإن القطاع الزراعي يعتبر المصدر الرئيسي للحصول على الموارد النقدية لتنمية الاستثمارات، وجذب الوسائل التكنولوجية لرفع الإنتاجية، وزيادة حجم الإنتاج.

3-5-3 -توفير اليد العاملة للقطاعات الاقتصادية الأخرى :

إن تنمية القطاع الزراعي من خلال تنفيذ سياسة زراعية فعالة باستخدام الموارد المتاحة والآلات والتقنيات الحديثة في الزراعة، تمكن من تحقيق كفاءة إنتاجية عالية للعمل في القطاع الزراعي من ناحية، وتعمل على توفير حجم من العمالة للقطاعات الإنتاجية الأخرى، كالقطاع الصناعي والتجاري والخدماتي، نتيجة تقلص حاجة الزراعة

إلى الأيدي العاملة في العمل الزراعي، وكذا انتشار البطالة المقنعة بسبب العمل الموسمي، الأمر الذي يحقق تأدية الزراعة لدورها في تلبية حاجة القطاعات الأخرى التي تحتاج عملية التنمية فيها إلى التوسع في الأيدي العاملة، وأثبتت التجربة التاريخية بأن الزراعة مثلت المصدر الأساسي للأيدي العاملة التي توفرت لتطوير القطاعات الأخرى منذ الثورة الصناعية وحتى الآن، الأمر الذي يؤكد ذلك أن نسبة المشتغلين في القطاع الزراعي من مجموع المشتغلين في الاقتصاد تقل مع استمرارية العمل من أجل تحقيق التنمية، وأن هذه النسبة تنخفض إلى حد كبير بعد تحقيق هذه العملية، أي في حالة تحقيق التقدم الاقتصادي تصل العمالة الزراعية إلى مستويات منخفضة جدا في الدول المتقدمة لصالح زيادة نسبة العاملين في القطاعات الأخرى، وبالذات الصناعة التحويلية والخدمات انسجاما مع مقتضيات التطور ومتطلباته.

3-5-4 -تموين الصناعة بالمواد الأولية الزراعية :

تحتل المحاصيل الزراعية مكانة هامة في مجال التنمية الصناعية، لما تقدمه من محاصيل زراعية كمدخلات في العمليات الإنتاجية الصناعية، وأن تطور الصناعات المحلية خاصة الغذائية منها مرتبط بمقدار النمو المحقق في إنتاج المحاصيل الزراعية، ومن هنا تظهر الأهمية النسبية التي تمثلها التنمية الزراعية في مجال التنمية الاقتصادية الوطنية، إذ يتوقف النمو في مجال الصناعات الغذائية على النمو المحقق في المحاصيل المرتبطة بما يقدمه القطاع الزراعي.

3-5-5 -القطاع الفلاحي سوق للسلع غير الزراعية :

إن تحقيق معدلات نمو مناسبة في إنتاج المحاصيل الزراعية سيترتب عليه زيادة في دخول المزارعين، ومن ثم فإن التنمية الزراعية ستؤدي إلى زيادة الطلب الفعال للسلع غير الزراعية، مما يؤدي إلى توسيع السوق، وباعتبار السوق فيا لقطاع الزراعي بالدول النامية مجالا واسعا للسلع الصناعية، فإن ذلك يترتب عليه أيضا نمو في الصناعات المرتبطة بالإنتاج الزراعي وغيرها، وهكذا نجد أن الآثار غير المباشرة للتنمية الزراعية تمتد إلى

تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى، كما أن عملية تطوير الزراعة تتطلب استخدام أوسع للأسمدة والمبيدات والآلات والمعدات الزراعية، مما يعني توسع في الطلب على هذه المنتجات التي توفرها الصناعة.

مما سبق نستنتج أن للقطاع الزراعي دورا هاما وأساسيا في التنمية الاقتصادية والتنمية الشاملة من خلال تأثيره على معدل النمو الإجمالي للاقتصاد الوطني ككل، بفضل مساهمته في توفير الاحتياجات الغذائية الضرورية للسكان، وفي توفير العمالة للقطاعات الأخرى، ومصدر لتنمية القطاعات التي تعتمد على المخرجات الزراعية كمواد أولية لها، ومنفذ المخرجات القطاعات الأخرى التي يستخدمها القطاع الزراعي في تطويره، وبالتالي يصبح القطاع الزراعي المساهم الرئيسي في تكوين الناتج والدخل الوطني لمعظم دول العالم خاصة الدول النامية منها.

3-6-مساهمة التنمية الفلاحية في التنمية الوطنية:

تميزت التنمية الزراعية في الجزائر بعدة تطورات تماشيا والإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي عرفتها البلاد، والإصلاحات التي عرفها القطاع الزراعي، سواء قبل التسعينات أو بعدها، وهذا بهدف مسايرة التطورات الاقتصادية العالمية، فكان الاهتمام بالقطاع الصناعي والاعتماد على قطاع المحروقات في تمويل مخططات التنمية الاقتصادية، وإهمال القطاع الزراعي الذي يتوفر على مجموعة من المقومات تجعله يحقق قفزة نوعية في التنمية الاقتصادية، غير أن انخفاض أسعار البترول والعجز المالي الذي عرفها لاقتصاد الوطني وارتفاع أسعار السلع الغذائية والزراعية في الأسواق العالمية، دفع الدولة إلى القيام بإصلاحات اقتصادية وهيكلية مدعمة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي[53] وإعطاء أهمية أكبر للقطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية بتوفير كل

[53]– فليح حسن خلف: **اقتصاديات الوطن العربي**، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004م، ص119.

الإمكانيات والدعم اللازم له، خاصة بداية من الألفية الثالثة، بهدف استغلال كافة الموارد الطبيعية و البشرية المتاحة له، و هو ما نتطرق إليه من خلال المطلبين التاليين:

3-6-1-التنمية الفلاحية في الجزائر وتطورها:

عرفت التنمية الفلاحية في الجزائر مرحلتين هامتين، مرحلة أولى تميزت بتطبيق النظام الاشتراكي اعتمد فيها على نظام الخطط التنموية التي أعطيت فيها الأهمية للقطاع الصناعي وإهمال القطاع الزراعي، خاصة في مجال المخصصات المالية الموجهة لتنمية القطاع، ومرحلة ثانية بداية من التسعينات وتميزت التنمية الاقتصادية فيها بعدة مشاكل وأزمات أدت إلى طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، نتج عنه تطبيق إصلاحات اقتصادية وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي المفروض من قبلهما، ثم تبعه تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الذي وفر الظروف المناسبة لتنمية هذا القطاع، وهو ما نتطرق إليه في هذا المطلب.

وقد عرفت التنمية الفلاحية هي الأخرى مرحلتين أساسيتين للتنمية ارتبطت التحولات الاقتصادية التي عرفتها البلاد، وهذين المرحلتين هما:

أولا/ التنمية الزراعية قبل88(في ظل النظام الاشتراكي):

عرف القطاع الزراعي في ظل هذا النظام عدة تحولات بهدف تحسين وضعية القطاع وزيادة حجم الإنتاج الزراعي ونصيب الفرد من هذا الناتج، ونسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام، والوصول إلى تحسين المستوى المعيشي للسكان أهمها:

-التسيير الذاتي الذي جاء بعد الاستقلال مباشرة وكان يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إسناد تسيير المزارع المسترجعة من الاستعمار إلى الفلاحين بغرض إعادة الاعتبار للفلاح من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية والنهوض بالقطاع، خاصة وأن أغلبية السكان في هذه الفترة هم في الريف والذين يعانون من صعوبة العيش والجهل وتفشي الأمية، وكذا العمل على إشراكهم في بناء الاقتصاد الوطني، إلا أنها لم تأت بالنتائج المرجوة نظر المركزية التسيير و البيروقراطية، مما أدى بالدولة إلى إعادة النظر

في تسيير القطاع خاصة مع تطبيق نظام المخططات التنموية وإعادة تأميم الأراضي الفلاحية.

-فجاء تطبيق نظام الثورة الزراعية في سنة 1972بهدف إحداث تغيير جذري في الأرياف من أجل القضاء على الفوارق الاجتماعية والاقتصادية التي كان يتسم بها الريف الجزائري، عن طريق تأميم الأراضي وإلغاء الملكيات الكبيرة لها وإعادة توزيعها، ومساعدة الفلاحين وخلق الظروف المناسبة التي تعمل على تحسين وترقية سكان الأرياف، مع ضمان استقرارهم وتحسين مستوى معيشتهم.

-في سنة 1981عرف القطاع إعادة تنظيم بسبب انتهاج الدولة سياسة الإصلاح الهيكلي للاقتصاد الوطني، نتج عنه حل6000 تعاونية من تعاونيات الثورة الزراعية وإعادة إدماجها ضمن2000 مزرعة مسيرة ذاتيا، وبذلك تم إنشاء 3264مزرعة فلاحية اشتراكية و 150مزرعة نموذجية، كما صدر في1983 القانون83-18 المتضمن حق حيازة الملكية العقارية بواسطة الاستصلاح، وكان يهدف هذا الإصلاح إلى زيادة المساحة الزراعية وتحقيق الاستغلال الأمثل للأراضي والموارد الزراعية من أجل زيادة الإنتاج وتقليص حجم الواردات، إلا أن هذا الإصلاح لم ينجح بسبب العجز المالي الكبير الذي عرفه القطاع، وكذا الضائقة المالية التي عرفتها البلاد في سنة 1986م نتيجة انخفاض وارداتها من المحروقات، مما دفع الدولة إلى التفكير في إصلاحات جديدة تمكنها من التخلص من مشاكل تمويل القطاع، ومن الخسائر التي كانت تتحملها خزينة الدولة.

ثانيا / التنمية الزراعية بعد 88 (التحول إلى اقتصاد السوق):

نتيجة فشل التسيير المركزي الذي لم يشجع العمال في القطاع الزراعي على الإنتاج، وارتفاع المديونية وخدمة الدين لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية الذي كلف بتمويل الفلاحة، دفع السلطات الحكومية إلى اتخاذ إجراءات جديدة في تنظيم الإنتاج، للتخفيف من عجز الميزانية العمومية للدولة اتجاه القطاع، وجعله أكثر فاعلية من خلال التوجه نحو خوصصة شاملة وحرية في الإنتاج والتسويق، وذلك بتطبيق القانون

19/87المؤرخ في 1987/11/08، المتعلق بإعادة تنظيم الأملاك العمومية، بهدف التوسع الرأسي للإنتاج من خلال تكثيف العملية الإنتاجية، مع حرية اتخاذ قرارات الإنتاج والتسويق والمبادرة، خاصة مع تطبيق الاتفاق الائتماني مع صندوق النقد الدولي سنة 1989لإعادة توجيه الاقتصاد الوطني نحو النمو القائم على آليات اقتصاد السوق، لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتخلص من الإنفاق العمومي، وتشجيع الإنفاق الخاص والأجنبي، كما أن صدور قانون 90-25 المؤرخ في – 18-11-1990المتعلق بالتوجه العقاري الذي عمل على استرجاع الأراضي المؤممة بأمررقم17-73- المؤرخفي1971/11/18 إلى أصحابها الذي بلغ عددهم2236 مالك، والمرسوم التنفيذي رقم 92-289 المؤرخ في 1992/01/06.الذي يحدد شروط التنازل عن الأراضي الصحراوية، والبرنامج الاستعجالي الذي صادقت عليه الحكومة بتاريخ 1998/01/23المتعلق بإصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز، مع تحمل الدولة تكاليف النفقات الكبرى لهذه المشاريع من جلب المياه، وتوصيل الكهرباء، وشق الطرق، وإنجاز الأعمال الضرورية لاستعمال الأملاك العقارية المعنية بالاستصلاح، جعل هذه البرامج تعمل على زيادة التوسع الأفقي للأراضي الزراعية، وتوفير مناصب الشغل لخريجي المعاهد الفلاحية والقوى العاملة الشابة في الأرياف، وتشجيع برامج الاستثمار في المجال الفلاحي، وتوسيع الهجرة العكسية من المدن إلى استصلاح الأراضي في المناطق الريفية، وبالتالي استغلال الموارد الطبيعية والموارد البشرية والتجهيزات المتوفرة، وفيه هذا الإطار حددت وزارة الفلاحة عدد امتيازات ومناصب الشغل المطروحة في برنامج استصلاح الأراضي عن طريق منح حق الامتياز.[54]

[54]–زبير يرابح: **الإصلاحات في القطاع الزراعي في الجزائر وآثارها على تطوره**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية: العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 1996م، ص26.

3-6-2-مقومات التنمية الفلاحية في الجزائر:

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاستراتيجية في التنمية الاقتصادية في الجزائر، لما يتوفر عليه من مقومات طبيعية وبشرية تؤهله في رفع عجلة النمو وتوفير المنتجات الغذائية والمدخلات الوسيطة للعديد من الصناعات التحويلية، وزيادة الناتج المحلي الخام، وتحسين مستوى المعيشة لنسبة كبيرة من سكان الريف، وكذلك للعاملين في الأنشطة الإنتاجية والخدمية الأخرى المرتبطة بهذا القطاع، وهذه المقومات تتمثل فيما يلي:

3-6-2-1-الموارد الطبيعية:

المقصود بها الهبات التي منحها الله للإنسان في الطبيعة، وأوجدها له لتمكينه من تلبية حاجاته ورغباته، والمتمثلة في الأرض، المياه، المعادن...وغيرها، وهذه الموارد تعتبر نقطة البداية لعملية التنمية الزراعية، فتوفرها يسمح للإنسان بإنتاج السلع الغذائية الضرورية للمحافظة على وجوده من جهة، ووسيلة ضغط على الدول التي تتميز بضعف إنتاجها من جهة أخرى، وتتمثل هذه الموارد الطبيعية في الأراضي الزراعية والموارد المائية وهو ما نتطرق إليه فيما يلي:

أولا/ الأراضي الزراعية:

تعتبر الأراضي الزراعية أهم عامل يؤثر على إمكانيات التنمية الزراعية في أي بلد، وتشكل القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي، فتوفرها في أي دولة يعتبر ثروة استراتيجية لابد من العمل على حمايتها والمحافظة عليها وتنميتها بالوسائل المتاحة، كما أن لها دورا كبيرا في نمو الإنتاج الزراعي وتوسعه من خلال زيادة المساحة الزراعية(التوسع الأفقي)، أو زيادة المساحة المحصولية(التكثيف المحصولية)، أو زيادة إنتاجية وحدة المساحة (التوسع الرأسي)، وتمثل الأراضي الزراعية في الجزائر ما بين16.50، 17.8من إجمالي المساحة الكلية المقدرة 238هكتار.

ثانيا/ الموارد المائية:

تمثل المياه أهم عنصر للحياة كما أنها تعتبر من العناصر الأساسية التي تتحكم في الإنتاج الزراعي وتكثيف الزراعة، وأن تطور هذا القطاع وتنميته مرهون بحجم الموارد المائية المعبئة له، التي تستغل في الري الزراعي وتوسيع المساحة المسقية، كما أن الظروف المناخية لها دور فعال في التحكم في حجم المساحة المسقية، والتي هي ضئيلة جدا في الجزائر مقارنة مع حجم الأراضي الصالحة للزراعة، ولدراسة دور الموارد المائية في التنمية الزراعية نتطرق إلى العناصر التالية :حجم ومصادر المياه في الجرائر، وطرق استغلال المياه في المحاصيل الزراعية، وحجم الأراضي المسقية.

أ-حجم ومصادر المياه في الجزائر:

إن اتساع مساحة التراب الوطني وتنوع المناخ نتج عنه اختلاف كبير في كمية المياه ومصادرها بين القسم الشمالي والقسم الجنوبي، وتقدر الموارد المائية في الجزائر بـ 20مليار م^3، منها 13 مليار م ^{3}حجم الموارد المائية السطحية بالشمال، و7مليارم ^{3}من الموارد المائية الجوفية (منها 2 مليار م ^{3}بالشمال و5مليارم^{3}في الجنوب)، وأن هذه الموارد المائية75% قابلة للتجديد، ولتحديد توزيع هذه الموارد قمنا بتقسيم البلد إلى قسمين أساسيين :القسم الشمالي والقسم الجنوبي[55].

- **حجم ومصادر المياه في الشمال:**

تنقسم الموارد المائية في الشمال إلى ثلاثة موارد رئيسية هي:

*- **الموارد المائية المطرية:** وهي أهم الموارد المائية في الشمال، حيث يتراوح المتوسط السنوي لسقوط الأمطار ما بين 95و100مليار م3 ، يتغير توزيعها جغرافيا بين المناطق الساحلية ومناطق شمال الصحراء، حيث أن80مليارم 3 منها يتعرض للتبخر، ما

[55]- سعد حسين فتح الله: **التنمية المستقلة، المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1995م، ص22-35.

تمثل نسبة 80مليار إلى84مليار والباقي المتمثل في16مليارم3 ، فيوزع إلى12.5 .مليار م 3 تتدفق في الأنهار والوديان، ليحتفظ منها بحوالي5.2 مليار م 3 في السدود، و7.3مليار م3 تتدفق مباشرة في البحر والشطوط المالحة.

*-**الموارد المائية السطحية** :تتمثل المواد المائية السطحية في:

-**الوديان والأنهار** :

تتمثل في مجموعة الأودية والأنهار التي يقدر عددها بنحو 30مجرى معظمها في إقليم التل وتصب في البحر المتوسط، وتتميز بأن منسوبها غير منتظم وتقدر طاقتها بنحو12.4 .مليار م^{3}وأهمها :وادي الشلف والوادي الكبير والتي تنتج أكثر من مليار يم 3، بالإضافة إلى وادي السيبوس و الصومام و التي تنتج مابين500مليارم 3 سنويا، أما وادي الداموسو الصفصاف والعرب والخميس و بودواو، فهي تنتج ما بين 30و100 مليون م^{3}سنويا، وأخيرا وادي تافنة والحراش ومازفرانتنتجمابين100و500مليونم 3 سنويا.

-**السدود** :

تعتبر السدود من المنشآت الرئيسية لتخزين المياه، ويقدر الخبراء عدد المواقع الملائمة لبنا السدود في الجزائر من الناحية النظرية بنحو 250موقعا، ولكن عدد السدود المنشاة يقدربـ114سدا2 ، بحجم تخزين إجمالي لا يتعدى5.2مليارم^3، وبحجم إجمالي منتظم يقدربـ2.228مليارم^3، منها52سدا تفوق سعته 10ملايين م3، باقي السدود (62سد)فهي سدود صغيرة ومتوسطة تتراوح طاقتها التخزينية ما بين مليون إلى10مليون م^{3}كما يجري حاليا برنامج إنشاء 22 سدا جديدا بطاقة إجمالية نظرية تساوي7مليارم^3، من بينها سد بني هارون(ولاية ميلة)، الذي يعد أكبر سد في الجزائر بطاقة تخزين960مليون م^3، في حين تجري الدراسات لإعداد مشروع بناء52سدا آخر.

-**المحاجز المائية** :

هي أحواض مائية وتسمى أيضا البحيرات الجبلية وقدرة التخزين فيها لا تفوق مليون م ^{3}وهي تستغل أساسا في السقي و تربية المواشي، ويبلغ عددها حوالي834حاجزا بطاقة

استيعاب تبلغ 213مليون م^{3}يستغل منها75 %في القطاع الزراعي، و505% في تربية المواشي، و20 %تبقى غير مستغلة.

ج – الموارد المائية الجوفية: قدرت المصالح التقنية للوكالة الوطنية للموارد المائية ومديرية تهيئة المنشآت الكبرى إن حجم الموارد المائية الجوفية في الشمال تقدر بحوالي 2 مليار م3، يتم استغلال90% منها حاليا بواسطة أكثر من5000 بئر يدوي وأنبوبي، يستخدم منها15% في الزراعة.

- **حجم ومصادر المياه في الجنوب الجزائري:**

يغطي الجنوب الجزائري85% من المساحة الإجمالية، وهو يدخل ضمن المناطق الشبه جافة والجافة مما يجعل متوسط معدل تساقط الأمطار يقلع ن100ملم/سنة، وتتمثل الموارد المائية الأساسية في المياه الجوفية التي يمكن استغلال منها5مليار م3، وهي مياه عميقة عن سطح الأرض حيث يصل عمقها في بعض الأماكن إلى2000م، ماعدا أدرار(بين200مو300م)، أما الحجم المستغل فيقدر ب725مليون م 3منها505مليون م^{3}تستغل في السقي بواسطة أكثر من 742بئرا، كما يوجد بالإضافة إلى الموارد الجوفية ثلاثة سدود كبيرة بسعة 415.85 .مليون م^3.

ب–تحلية مياه البحر–: تتجه الجزائر في السنوات الأخيرة نحو استغلال مواردها المائية البحرية الممتدة على سواحلها الشاطئية المقدرة ب250كلم، من خلال إنشاء العديد من مصانع تحلية مياه البحر، أهمها مصنع أرزيو بطاقة إنتاجية كلية900ألف م^3 في اليوم، مصنع الجزائر الذي ستكون طاقة إنتاجه 200ألفم ^{3} في اليوم، بالإضافة إلى إنشاء10مصانع أخرى بطاقة إنتاجية ما بين50و200ألفم^{3}يوميا، و 22 مصنع صغير يتم تشييدها حاليا لتنتج أكثر من57ألف م^{3}يوميا، ليتم الوصول إلى إنتاج أزيد من مليون م^{3}في اليوم من المياه المحلاة.

ج-استخدام المياه في الزراعة:

تعتمد الزراعة في الجزائر أساسا على الزراعة المطرية؛ حيث أن90% من المساحة الزراعية تستغل اعتمادا على الأمطار، إلا أن الأمطار في الجزائر ينحصر سقوطها في الغالب بين شهر نوفمبر و شهر مارس، كما أنها تتسم بعدما الانتظام والتذبذب الشديد والتوزيع غير المنتظم بين مناطق الوطن، مما يتطلب اللجوء إلى الري الزراعي من أجل تنمية هذا القطاع بزيادة الأراضي الزراعية المسقية وتكثيف الزراعة في بعض الأراضي ذات الهطول المطري، وهذا بهدف تغطية الطلب الوطني المتزايد من المواد الغذائية الأساسية كالحبوب والأعلاف والبطاطا والخضار والفواكه، التي تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه، ويمكن الذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية حققت في المناطق شبه صحراوية التي لا يتعدى معدل التساقط فيها عن 80ملم في السنة، على إنتاج يعادل80 قنطار من الحبوب في الهكتار 1بفضل استخدام نظام الري المناسب، وبالنسبة للجزائر فقد كشفت دراسات حول التربة أن المساحة الإجمالية القابلة للسقي بالمياه المعبئة تقدر بـ1.5مليون هكتار، منها 1.2 مليون هكتار في الشمال و300ألف هكتار في الصحراء2 ، والجدول التالي يبين تطور الأرضي الزراعية المسقية خلال الفترة (90-2006).[56]

ثانيا/ الموارد البشرية:

يعتبر العنصر البشري المحرك الأساسي والمهم لأي قطاع إنتاجي بصفة عامة وقطاع الزراعة بصفة خاصة، فهو العنصر الذي بإمكانه تحقيق الشروط الملائمة لاستغلال الموارد الطبيعية، والاستغلال الأمثل للإمكانات المتوفرة، وتحقيق التنمية

[56]- وثيقة لوزارة البيئة والمياه والزراعة: **الاستراتيجية الوطنية للزراعة والملخص التنفيذي لعام 2030**، المملكة العربية السعودية، متاح على الموقع:http //www.mewa.gov.sa، تاريخ النشر :2021/02/03، تاريخ الانزال:2022/12/15م.

الزراعية، خاصة إذا كان هذا العنصر البشري ذو مؤهلات علمية وتقنية، تمكنه من توفير شروط رفع الإنتاج الزراعي إلى المستوى الذي يتكفل بتحقيق الاحتياجات الغذائية للسكان.

تعد الجزائر من الدول التي تعتمد أساسا في الإنتاج الزراعي على العنصر البشري، نظرا لأن معظم العمليات الزراعية مازالت تنجز يدويا، وذلك يعود لقلة المعدات اللازمة أو تعذر مكننة بعض العمليات، مما انجر عنه وجود عدد كبير من العنصر البشري في هذا القطاع، ولأجل التعرف أكثر على الموارد البشرية ينبغي أن نتعرف على :حجم القوة العاملة في الزراعة، حجم القوة العاملة المؤهلة ومستوى تأطيرها.

أ-حجم القوة العاملة المؤهلة ومستوى تأطيرها:

يعتبر التكوين والتأهيل للفلاحين والأشخاص الذين يعملون في القطاع من العناصر الضرورية لتنمية هذا القطاع وتوجيهه إلى الطرق السليمة لزيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية، وذلك بمعرفة كيفية استغلال الوسائل الحديثة ومواد الصحة النباتية و الحيوانية، بالإضافة إلى استخدام الطرق الحديثة في تربية الحيوانات والدواجن، لذا عملت الدولة خلال تطبيقها للمخطط الوطني للتنمية الريفية إلى تنمية هذا المجال، من خلال تكوين وإعادة تكوين العديد من الكوادر في مختلف المستويات، وفتح مراكز للأبحاث، والقيام بالعديد من الملتقيات والندوات في كل المجلات الفلاحية.

ب- البحث العلمي الزراعي:

-يعتبر البحث العلمي من مقومات تنمية القطاع الفلاحي وتطوره، ومنذ صدور القانون 98-11 المتعلق بتوجيه البحث العلمي والتكنولوجي، من خلال البرامج الوطنية للبحث وكذا البرامج القطاعية والبرامج في إطار الشراكة، فقد ارتفع عدد الباحثين في مجال البحوث العلمية على المستوى الوطني وعلى مستوى القطاعات، فبالنسبة للقطاع الزراعي اهتمت البحوث بالمشاكل التنموية للقطاع خاصة في مجال الغذائية و التنمية الريفية و التنمية المستدامة، بالإضافة إلى البحوث في مجال الغابات(مكافحة الانجراف والتعرية، مكافحة التصحر، والتحسينات الوراثية النباتية والحيوانية)، فقد تطور عدد

الباحثين من 193 باحث سنة 2000 إلى 239 باحث عام 2006 في كل التخصصات الفلاحية، بنسبة نمو% 23 ، مع العلم أن قانون98-11، كما أن عدد البحوث انتقلت من 808 سنة 2004 إلى 1456 بحث سنة2006م بنسبة زيادة%80، مع العلم أنه يشترك أكثر من باحث في نفس البحث.

في الأخير يمكن القول أن القطاع الزراعي يملك قدرات بشرية من عمال ومستثمرين وتقنيين وإطارات وباحثين في كل التخصصات الفلاحية بإمكانها تحقيق النمو في القطاع إذا وفرت لها الإمكانيات المادية والمالية والتكوينية والتوجيهية اللازمة.

ثالثا/ الموارد النباتية و الحيوانية:

يعتبر توفر الموارد النباتية والحيوانية من مقومات التنمية الزراعية، فتوفرهما يحسن من مستوى معيشة السكان، ويحقق الأمن الغذائي والاستقرار، وفي هذا الإطار عملت الدولة على تنمية الإنتاج النباتي والحيواني من خلال توفير شروط الإنتاج والدعم والتحفيزات الضرورية، وقيامها بتوفير البنية التحتية اللازمة لذلك، مما أدى إلى زيادة الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني.

أ -تطور الإنتاج النباتي:

يعتبر الإنتاج النباتي، أهم مصادر الإنتاج الزراعي لما له من أهمية في توفير الاحتياجات الغذائية للسكان والمدخلات الوسيطة للعديد من الصناعات التحويلية، وهو ما يسمى بمساهمة الناتج الزراعي، كما يوفر النقد الأجنبي من خلال عائد الصادرات من السلع الغذائية، أو من خلال توفير سلع محلية يحد من حجم الواردات الغذائية، وهو ما يدعم بالتالي تمويل برامج التنمية، وعملت الجزائر من خلال برامجها المختلفة إلى تطوير هذا الإنتاج.

ب-الإنتاج الحيواني:

يعتبر الإنتاج الحيواني ثاني عنصر في التنمية الزراعية من حيث توفير العناصر الغذائية الضرورية للإنسان، كما أن زيادة إنتاجه تقلل من عملية الاستيراد وتوفير النقد

الأجنبي الذي يمكن استعماله في تطوير هذا النوع من الإنتاج أو الإنتاج الفلاحي بصفة عامة، وتتصف تربية الحيوانات في بلادنا بالتنوع، حيث نجد النظام التقليدي الذي يتلاءم مع الحيازات الفلاحية الصغيرة والواسعة الانتشار، إلى جانب النظم الحديثة للتربية والإنتاج المكثف التجاري، الذي يتسع ويتطور بشكل ملحوظ ويحقق نتائج بارزة أدت إلى تخفيض العجز في المنتجات الغذائية من اللحوم الحمراء والبيضاء والبيض، بالإضافة إلى توفير فرص التشغيل وتخفيض البطالة الموسمية والمقنعة، وتجعل النشاط الزراعي أكثر انتظاما وأقل موسمية، وعرف الإنتاج الحيواني تطورا معتبرا بدابة من سنة 2000م.

3-6-3-مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني:

يعتبر القطاع الزراعي القطاع الرئيسي المنتج للسلع الغذائية الأساسية، بهدف إشباع الحاجيات المتزايدة للسكان وفق التزايد غير المحدود لعدد هم، ومع تنامي القطاعات الأخرى وتطورها يبقى القطاع الزراعي يحتل مكانة الصدارة من حيث الأهمية بين القطاعات الأخرى لدى مختلف دول العالم وخاصة الدول المتقدمة منها، وفي الجزائر على الرغم من تنوع القطاعات الاقتصادية وتعددها يبقى القطاع الفلاحي بشقيه النباتي والحيواني من أهم القطاعات محل اهتمام الدولة خاصة بداية من الألفية الثالثة، وتطور المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة الذي أصبح القطاع الزراعي فيها من أهم الاتفاقيات لديها، وتظهر الأهمية الكبيرة لهذا القطاع في الاقتصاد الوطني من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وفي تأمين وتوفير فرص العمل لنسبة كبيرة من السكان خاصة في المناطق الريفية، وكذا مساهمته في توفير المواد الغذائية الضرورية للسكان، ومساهمته في تطوير القطاعات الأخرى خاصة القطاع الصناعي نظرا للعلاقة المتبادلة بينهما، بالإضافة إلى مساهمته في تنمية الاقتصاد الوطني ككل من خلال تصدير الفائض من الإنتاج إلى الخارج والحصول على النقد الأجنبي لتمويل عملية التنمية الاقتصادية، دون أن ننسى دور عوائد الإنتاج الزراعي وما ينجم عنها من قوة شرائية تساهم هي الأخرى في تنمية الاقتصاد الوطني.

-3-6-3-1-مساهمة القطاع الفلاحي في إجمالي الناتج الوطني وتوفير مناصب الشغل:

يعد القطاع الزراعي من القطاعات الاقتصادية الهامة في الجزائر، من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، ولما يستوعبه من حجم القوة العاملة الإجمالية خاصة في المناطق الريفية.

أولا :مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج الوطني:

تختلف نسبة مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج الوطني من دولة إلى أخرى حسب طبيعة اقتصاد كل دولة و الأهمية التي توليها الدولة لهذا القطاع ومدى تطوره، وفي الجزائر يحتل القطاع الزراعي أهمية من حيث مساهمته في تكوين الدخل الوطني، و توفير الدخل لنسبة كبيرة من السكان و في الرفع من متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل، الذي يعتبر من أهم المؤشرات التي توضح النمو الاقتصادي للبلاد، والجدول الآتي يوضح تطور مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر.

ثانيا -مساهمة القطاع الزراعي في توفير مناصب الشغل:

للقطاع الفلاحي دورا كبيرا في توفير مناصب العمل والتقليص من البطالة خاصة في المناطق الريفية التي تمثل نسبة السكان بها حوالي03% من مجموع السكان في2006، وأن نسبة تزايد السكان العاملين في القطاع الفلاحي تقدر بـ 2 % سنويا، بينما تقدر نسبة تزايد إجمالي السكان بـ1.8 % .و هو ما يبين إمكانية القطاع في استيعاب عدد كبير من القوة العاملة الريفية، لكن ما يجب الإشارة إليه هو أن القطاع الفلاحي يعرف الهجرة الريفية، البطالة المقنعة، البطالة الموسمية، وأن النسبة الكبيرة من قوة العمل المستخدمة فعليا تتكون من عمال مأجورين يعملون بصفة مؤقتة.[57]

[57]– علي جدوع الشرفات: **مبادئ الاقتصاد الزراعي**، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006م، ص344.

3-6-3-2-مساهمة القطاع الفلاحي في تلبية الاحتياجات الغذائية المتزايدة للسكان وتنمية الصناعة:

يلعب القطاع الزراعي دورا هاما في تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان وتحسن مستوياتهم المعيشية من خلال إنتاجه العديد من الأصناف والأنواع الغذائية النباتية والحيوانية التي يحتاجها الإنسان، كما أن للقطاع الزراعي دورا في تنمية الصناعات المحلية ذات الارتباط المباشر وغير المباشر بالقطاع الزراعي.

أولا –مساهمة القطاع الفلاحي في تلبية الاحتياجات الغذائية المتزايدة للسكان:

يعتبر الأمن الغذائي من أهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها دولا لعالم وخاصة الدول النامية، وذلك بسبب عدم قدرتها على تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان، لأن توفير هذه الاحتياجات الغذائية بمقادير مناسبة ومستقرة وبطريقة سهلة يؤدي إلى الاستقرار، واتجاه الأفراد إلى عملية التشييد والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لذا أصبح من الضروري اليوم على كل دولة أن تسعى و تعمل ما بوسعها من خلال الاهتمام بقطاعها الزراعي، لتأمين الحاجات الغذائية المتزايدة لسكانها خاصة بعدما عانت العديد من شعوب العالم وخاصة الدول النامية من أزمات غذائية حقيقية، أدى بها إلى الاعتماد على استيراد الغذاء الذي يؤثر على تطور البلد، نظر التأثر مخزون البلد من العملة الصعبة والمخصصة لبناء قطاعات منتجة أخرى، حيث أصبحت تصرف العملة الأجنبية بصورة متزايدة على تعزيز مستوى استهلاك الغذاء للفرد، فبات من الضروري الآن على الدول المستوردة للغذاء أن تتخلص من هذه المشكلة لتتحرر من هيمنة الدول المنتجة للغذاء، والتي تحاول دائما استغلال هذه المسألة واستخدامها كسلاح للضغط على هذه الدول لتنفيذ مطالبها الخاصة، ومن هنا تظهر أهمية القطاع الزراعي للحد من هذه المشاكل، وتحقيق الأمن الغذائي الوطني الذي يعني قدرة الإنتاج الوطني على تلبية الحاجيات الغذائية الأساسية للسكان من مادة أو عدة مواد أو تصدير مواد

تكون لها نفس المستوى من الأهمية، بحيث عوائد صادرات هذه الأخيرة تغطيت كلفة المواد المستوردة[58].

ثانيا/ مساهمة الفلاحية في تنمية الصناعة:

يلعب القطاع الزراعي دورا هاما وأساسيا في تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة القطاع الصناعي،

وتتمثل هذه الأهمية في تقديم المواد الأولية الأزمة لقطاع الصناعة منجهة، وكذا حاجة القطاع الزراعي للعديد من المنتجات الصناعية، كالأسمدة، مستلزمات الإنتاج الزراعي من جهة أخرى، وقد أثبتت التجربة أن تأخر الزراعة يمكن أن يهدد مسيرة التصنيع والنمو الاقتصادي في كامل فروع الاقتصاد الوطني، وبالمقابل فإن عجز الصناعة على تلبية متطلبات واحتياجات الزراعة يشكل عائقا أمام تطور الإنتاج والإنتاجية في الزراعة.

إن تحقيق زيادة في الإنتاج السلعي الزراعي يعد من أهم شروط نجاح التصنيع وتأتي هذه الضرورة من العلاقة الموضوعية التالية:

-إن زيادة الإنتاج السلع يعيد أمرا ضروريا من أجل توفير المواد الغذائية لعمال الصناعة، وكذلك من أجل توفير المواد الأولية الزراعية للفروع الصناعية، ومن هنا تأتي أهمية الإنتاج الزراعي في تطوير الصناعة، وأنه كلما كان الفائض في الإنتاج الزراعي كبيرا ازدادت سرعة نمو الإنتاج الصناعي.

-إن إنشاء فروع صناعية جديدة يتطلب قبل كل شيء سوقا داخلية، ولماّ كان الإنتاج الزراعي يحتل حيزا كبيرا في عملية تجديد الإنتاج في البلدان النامية عموما، فإن القطاع الزراعي يجب أن يساهم ويعمل على استيعاب الإنتاج الصناعي، ولكي يقوم القطاع الزراعي بهذه المهمة يجب أن تنمو القدرة الشرائية بشكل عام من أجل امتصاص

---

[58]– رفعت لفوشيه: **التنمية الزراعية قراءة في المفهوم التطور**، (دط)، المكتبة الاكاديمية للنشر التوزرع، القاهرة، مصر، 1997م، ص11.

السلع المصنوعة، ويتوقف تحقيق هذا الشرط قبل كل شيء على زيادة الإنتاج في القطاع الزراعي.

-إن أي تصنيع ناجح في بلدنا ما يجب أن يعتمد بالدرجة الأولى على مصادر التراكم الداخلية، ففي كل الظروف السائدة لدى أغلب الدول النامية يجب أن تكون الزراعة أهم مصادر التراكم، وأن استغلال الزراعة كمصدر للتراكم من أجل تلبية احتياجات التصنيع تتطلب زيادة القيمة المضافة في الزراعة، ولتحقيق ذلك يجب على حكومات هذه الدول تطبيق سياسة اقتصادية تساعد على تحقيق زيادة سريعة في الإنتاج والإنتاجية الزراعية وبالتالي زيادة في القيمة المضافة.

لقد ساهم القطاع الزراعي في الجزائر بشكل واضح في تنمية القطاع الصناعي وتطويره من خلال قيام صناعة غذائية عن طريق إقامة العديد من الوحدات الصناعية الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بتحويل المنتجات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني إلى منتجات صناعية نذكر منها:

-وحدات صناعية المبصرات النباتية (طماطم، فلفل، جلبانة، حمص، زيتون).

-وحدات صناعة المبصرات الحيوانية.

-وحدات صناعية العجائن الغذائية المختلفة ومطاحن الحبوب؛

-وحدات تجميع وتحويل وتعليب الحليب (استخدام جزئي للمواد الأولية المنتجة محليا).

-معامل صناعة المربيات الغذائية.

-وحدات صناعة الخمائر والخمور.

- وغيرها من المصانع التي أنشأت من أجل صناعة وتحويل المنتجات الزراعية من منتجات غير قابلة للتخزين إلى منتجات صناعية أكثر قدرة على التخزين و التصريف؛ إلا أن الصناعات الزراعية بمختلف أنواعها وفي أغلبها عرفت تطورا ملحوظا بتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي أعطى اهتماما بالغا لهذا النوع من

الصناعة بتقديمها لدعم المالي والعيني للأشخاص الذين يستثمرون فيه ذا المجال، والأكثر من ذلك فقد ساعد تطور القطاع الزراعي إلى زيادة الطلب على مداخيل الإنتاج المختلفة (الأسمدة، الآليات الزراعية، أدوات ووسائل الري)، مما أدى إقامة وحدات صناعية لتوفير هذه المستلزمات، ويمكننا القول أن تطور القطاع الزراعي أدى إلى نهضة صناعية حقيقية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في السنوات الأخيرة.

3-6-3-3-مساهمة الفلاحة في ترقية التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية:

تبنت الجزائر في سياستها الإصلاحية تحرير التجارة ومنها تجارة المنتجات الزراعية، من خلال تخفيضها للرسوم الجمركية وتقديم الدعم والحوافز للتصدير، مما نتج عنه تحسن مشاركة الزراعة في التجارة الخارجية عن طريق عمليات تصدير واستيراد هذه المنتجات، وهو ما نتناوله في ما يلي:

أولا -مساهمة الزراعة في ترقية الصادرات:

تعد مساهمة الزراعة في ترقية الصادرات مؤشرا آخرا من المؤشرات المهمة للدلالة على أهمية القطاع الزراعي في تنمية الاقتصاد الوطني، وتمثل الصادرات بصفة عامة مصدرا أساسيا من مصادر جلب العملة الصعبة لتغطية مبالغ الاستيراد، وتمويل مشاريع التنمية المحلية، كما يعتبر التصدير منفذا أساسيا للسلع الوطنية إذا عجزت السوق الوطنية على استيعابها، نتيجة الاكتفاء الذاتي ونقص القدرة الشرائية للمواطنين، وتتمثل صادرات الجزائر من الإنتاج الزراعي في(الخمور، التمور، الحمضيات، الجلود، الزيوت)، ويبين الجدول التالي تطور الصادرات الزراعية ونسبتها إلى مجموع الصادرات الكلية خلال الفترة1999 -2007م.

ثانيا -مساهمة الزراعة في تخفيض الواردات الغذائية:

إن زيادة كمية الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني يؤدي إلى تغطية الطلب المتزايد من هذه السلع الغذائية وتخفيض حجم الواردات منها، غير أن ارتفاع أسعار معظم هذا السلع في الأسواق العالمية، نتج عنه زيادة في قيمة الواردات من هذه السلع

ويظهر هذا من خلال الجدول الآتي الذي يبين تطور الواردات الغذائية خلال الفترة 1999 – 2007م.

3-6-4-دور القطاع الفلاحي في التنمية المستدامة بالجزائر:

يلعب القطاع الزراعي دورا هاما في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الاهتمام بالتنمية الزراعية المستدامة نتيجة باحتياجات السكان من الغذاء الكافي والسليم، دون التأثير على البيئة وصحة المستهلكين، وأنماط الحياة الاجتماعية للمزارعين وسكان الأرياف، مما دفع بالعلماء إلى التفكير في نظام زراعي متوازن يكفل الوفاء بمتطلبات الأجيال الحالية و المستقبلية تضمن لهم غذاء صحيا و بيئة نظيفة وموارد طبيعية مصانة و منتجة، ومن هنا نشأ ما يسمى بالتنمية الزراعية المستدامة التي أصبحت الآن تمثل محورا جوهريا في السياسات الزراعية للعديد من دول العالم ومنها الجزائر.

أولا/ مفهوم التنمية الزراعية المستدامة:

يقصد بالزراعية المستدامة أنها استخدام الموارد الطبيعية في تحقيق إنتاج زراعي صحي وكاف للمستهلكين ومربح للمنتجين، مع ضرورة أن تكون العمليات الزراعية المستخدمة غير ضارة بالطبيعة والبيئة ومصالح الأجيال القادم كما تعرّف كذلك على أنها تنمية تسمح بتلبية احتياجات ومتطلبات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها[59].

وتعرفها منظمة الأغذية والزراعة على أنها إدارة وصيانة قاعدة الموارد الطبيعية المهيأة إلى التغيير التقني والمؤسسي بما يضمن تحقيق الاحتياجات الإنسانية وبصورة مستمرة للأجيال الحالية والمستقبلية، بالعمل على التنمية الزراعية في قطاعات الزراعة والغابات يصون الأرض والمياه والتنوع الوراثي للنبات والحيوان، وتكون غير ضارة بيئيا و مناسبة فنيا وقابلة للتطبيق اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا.

---

[59]– لحاج محمد الحاج: **اتجاهات المزارعين نحو الزراعة المستدامة**، مركز بحوث كلية العلوم الأغذية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1428هـ، ص35.

مما سبق نستنتج أن التنمية الزراعية المستدامة تهتم بالبعد الاقتصادي للتنمية من خلال استدامة الحصول على العوائد المالية من الزراعة، وبالبعد البيئي بالمحافظة على البيئة وتقليل تأثير النشاط الزراعي على الموارد الطبيعية، وبالبعد الاجتماعي بالحصول على إنتاج غذائي صحي لجميع المستهلكين مع حفظ حقوق الأجيال المستقبلية واستمرارها، مما يجعل الزراعة المستدامة نظاما زراعيا شاملا ومتكاملا يهتم بالمجالات الزراعية التالية:

-استخدام التقنيات الحديثة الخاصة بالمحافظة على التربة الزراعية وحمايتها من التعرية والانجراف، من خلال إنشاء مصدات للرياح والزراعة المختلطة مع أشجار الغابات ونظم الزراعة بدون حرث، وزيادة خصوبة التربة بالطرق الطبيعية كالتسميد العضوي والحيوي وإتباع الدورة الزراعية.

-مكافحة الآفات الزراعية والأمراض النباتية بالطرق البيولوجية، واستخدام الدورات الزراعية (زراعة متعاقبة في نفس الأرض لزيادة خصوبتها والحد من انتشار الأمراض، والتقليل من معدلات الإصابة لغياب العائل الرئيسي)،

بالإضافة إلى زراعة المحاصيل المقاومة للأمراض، والاستفادة من تطبيقات علوم الهندسة الوراثية والتحسين الوراثي.

-المحافظة على الموارد الطبيعية خاصة الموارد المائية بترشيد استخدامها وحمايتها من التلوث، من خلال الاستفادة من تقنيات وتطبيقات العلوم الزراعية والبيئية المتعلقة بتصميم واستخدام نظم الري الحديثة، وربطها بالاحتياجات الفعلية للمحاصيل، واستخدام المحاصيل قليلة الاحتياجات المائية، والاستفادة كذلك من التقنيات الحديثة للتحكم في بيئة النبات بأساليب البيوت المحمية، وزراعة المحاصيل النباتية حسب المناطق الجغرافية الملائمة لمتطلبات المناخ والتربة، للحصول على معدلات إنتاج عالية باستخدام مساحات زراعية قليلة وموارد إنتاجية محدودة.

ثانيا/ التنمية الفلاحية المستدامة في الجزائر:

في هذا الإطار يلعب القطاع الفلاحي الجزائري دورا هاما في التنمية الزراعية المستدامة من خلال مساهمته في تكوين الناتج الوطني المحلي، وكذا باعتباره المورد الرئيسي لدخل السكان الذين يزاولون نشاطاتهم به، والاستقرار في المناطق الريفية، والرفع من مستوى المعيشي لهم مع تطوير مستويات الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف، وإن المحافظة على هذا القطاع وتنميته يسمح باستدامة الموارد الأساسية من موارد طبيعية(الأرض والماء)، والموارد الحيوية الموارد النباتية والحيوانية والكائنات الدقيقة) وتنميتها، مع تلبية الاحتياجات الغذائية المتزايدة وفق الزيادة السكانية حاليا و مستقبلا، وهو ما يمثل الأمن الغذائي، خاصة إذا علمنا أن الدول المتطورة تحارب الدول النامية و تنافسها على أسعار منتجاتها الزراعية، بحيث لا ترغب بإلغاء الدعم و الاعانة المقدمة لمزارعيها في المفاوضات الخاصة بالزراعة في المنظمة العالمية للتجارة التي عقدت عدة جولات تفاوضية في هذا الشأن ابتداء من2001 لتخفيضها. تقوم الدولة الجزائرية في السنوات الأخيرة بمحاولة تنمية القطاع الزراعي وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة من خلال:

-العمل على زيادة الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني مع المحافظة على الموارد الطبيعية وحمايتها.

-العمل على تحسين البنية التحتية في المناطق الريفية خاصة مرافق المياه، الطاقة، الطرق، تشجيع إنشاء الصناعات الصغيرة والمتوسطة مع توفير الدعم اللازم لسكان الأرياف.

-تحسين الممارسات الزراعية وأساليب الري الحديثة لرفع كفاءة استغلال المياه والحد من هدرها.

-تنمية وتطوير المراعي والغابات حفاظا على البيئة والحد من التصحر مع تكثيف البرامج الإرشادية للمزارعين.

-تعديل حقوق الملكية بهدف تشجيع الاستثمارات الطويلة الأمد في الزراعة، ووضع نظام حوافز للأسعار المتدهورة؛ تحفيز القطاع الخاص للاستثمار في مختلف الأنشطة الزراعية من خلال تطبيق المخطط الوطني للضبط والتنمية الفلاحية الذي وفّر الدعم المباشر وغير المباشر لمداخيل الإنتاج، وتقديم القروض بدون فوائد وضمانها، ودعم أسعار المنتجات الزراعية الأساسية.

-تحسين الممارسات الزراعية المستدامة خاصة في استخدام طرق الري الحديثة والأسمدة العضوية والتقليل من استخدام المبيدات الكيميائية والاهتمام بالمكافحة البيولوجية.

-العمل على تجميع مياه الأمطار ومعالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها في الزراعة.

-التوسيع الأفقي للأراضي الزراعية عن طريق استصلاح الأراضي وتوفير البنية التحتية.

-تدعيم التنمية الرأسية للإنتاج الزراعي بتوفير متطلبات التطوير والتحديث للنظم الإنتاج والتسويق والخدمات المساندة والدعم اللازم لذلك.

-العمل على المحافظة على البيئة الزراعية شاملة الأراضي والغطاء النباتي والحياة البرية.

-الاهتمام بمكافحة التصحر والانجراف للحد من تدهور الأراضي الزراعية.

-التوعية عبر وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية بالحفاظ على الموارد البيئية وكفاءة استخدامها بهدف إنتاج غذاء صحي وكافي، مع حفظ حقوق الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية.

خلاصــة القول: أن التنمية الاقتصادية تعتبر صورة حية عن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والهيكلية والتنظيمية، فمن الناحية الاقتصادية تعبر عن الزيادة الحقيقية في الدخل الوطني والذي ينتج عنه زيادة حقيقية في نصيب الفرد منه، مما يحسن في مستوى

معيشة أفراد المجتمع، ويساعد على زيادة الادخار الذي يدعم التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي في المجتمع، الذي يعمل على رفع الإنتاج والدخل ويساهم في تحسين الوضع الاجتماعي للسكان، من خلال تحسين مستويات الصحة والتعليم وتقليص البطالة، وكذا تطوير وسائل النقل والمواصلات وتقدم المؤسسات المالية، بالإضافة إلى التعديلات الهيكلية والتنظيمية لمواكبة هذه التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، ووضع استراتيجيات لذلك بهدف المحافظة على هذه النتائج المحققة وتطويرها واستمراريتها.

وتمثل التنمية الزراعية إحدى أقطاب التنمية الاقتصادية لما لها من أهمية في توفير الإنتاج الغذائي وزيادة الدخل الوطني، وزيادة نصيب الفرد من الناتج الزراعي بصفة مستمرة، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، والذي يتحقق من خلال استخدام مقومات التنمية الزراعية، المتمثلة في الموارد الطبيعية والموارد البشرية، وتراكم رؤوس الأموال والتكنولوجيا، التي يتم استخدامهم اعتمادا على مجموعة من المعايير الأساسية المتمثلة في معدل الاستثمار الزراعي، وكيفية تولي فعناصر الإنتاج، وعملية اختيار البرامج والمشروعات الزراعية، وسياسة الأسعار الزراعية التي تؤثر على العرض والطلب للمنتجات الزراعية، مما وينتج عنه الحصول على أقصى ناتج زراعي بأدنى تكلفة حدية له.

وعرفت التنمية الاقتصادية والزراعية في الجزائر تحولات تبعا للتحولات السياسية والاقتصادية التي كانت نتيجة للأزمات والتغيرات التي عرفها العالم، خاصة الأزمة البترولية لسنة 1986وانهيار النظام الاشتراكي في1990، مما جعلها تعيش في أزمة اقتصادية دفعتها لطلب المساعدة من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، أدى بها إلى القيام بتطبيق برامج التعديل الهيكلي المفروض من قبل هذه الهيئات المالية والنقدية الدولية، بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني والاستعداد للانتقال إلى اقتصاد السوق وبعث النمو لاقتصادي.

إن تطبيق هذه البرامج سمحت للاقتصاد الوطني باستعادة النمو الاقتصادي بزيادة قيمة الناتج الداخلي الخام الحقيقي وانخفاض في المديونية وتحقيق فائض في ميزانية الخزينة العمومية وانخفاض البطالة ومعدل التضخم، ومما ساعد على تحسن هذا الوضع ارتفاع أسعار البترول في نهاية التسعينات وبداية الألفية الثالثة.

ويعتبر القطاع الزراعي الجزائري أحد أهم القطاعات في عملية التنمية الاقتصادية في بلادنا، نظر الإمكانيات التي يتوفر عليها من موارد طبيعية وبشرية ونباتية وحيوانية، تؤهله لرفع عجلة التنمية من خلال زيادة الناتج الداخلي الخام وفي نصيب الفرد منه، وفي توفير مناصب الشغل للسكان خاصة في المناطق الريفية، وتقليص فاتورة استيراد المواد الغذائية.

وعرف هذا القطاع تحسنا كبيرا في زيادة الإنتاج في معظم السلع الزراعية وفي توفير مناصب الشعل وتحسن في مشاريع الصناعات الزراعية والتنمية الريفية، بفضل تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي أعطى دفعة جديدة للقطاع الزراعي، بفضل برامج الدعم والتحفيزات التي وفرها للفلاحين والعاملين في القطاع الزراعي، وكذا الاستثمارات في البنية الأساسية التي قامت بها الدولة لتوفير الظروف الملائمة للتنمية الزراعية.[60]

[60]– محمد عبد العزيز هجمية، ومحمد على الليثي: **التنمية الاقتصادية، مفهومها، نظرياتها، سياساتها**،(دط)، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2000م، ص20–21.

الفصل الرابع

الاستراتيجية التنموية لسياسة الدعم الفلاحي في الجزائر

4-1- واقع الفلاحة في الجزائر.

4-2- الأهداف الاستراتيجية لدعم الحكومي للقطاع الفلاحي

4-3- سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر.

4-4- مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي.

4-5-المخططات الوطنية للتنمية الفلاحية وتقييمها.

4-5-1-الاطار المالي للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

4-5-2- توسع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى الإبعاد الريفية

4-5-3-تقييم سياسة الدعم الفلاحي خلال فترة تطبيق المخطط الريفي للتنمية الفلاحية.

4-6-مشاكل وتحديات القطاع الفلاحي في الجزائر

امتدادا للفصل السابق جاء هذا الفصل لتوصيف الاستراتيجية التنموية في القطاع الفلاحي في الجزائر مثل برنامج الدعم الفلاحي، ونقف فيه عند جملة من العناصر:

4-1-:واقع الفلاحة في الجزائر.

بالرغم من كون الاهتمام بالبيئة ومشكلاتها لازال متخلفا في الدول النامية على المستويات الحكومية والمؤسساتية والشعبية، إلا أن الجزائر وإن كانت ضمن هذه الدول – تسعى إلى إعادة الاعتبار للبيئة وذلك من خلال الانفتاح على اقتصاد السوق وترشيد استغلال الموارد الطبيعية والمالية، حيث تم تسجيل المخطط الوطني من اجل البيئة والتنمية المستدامة بالإضافة إلى المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2010 لمدة 20 سنة.

4-1-1: مفهوم الدعم الفلاحي:

عرف الدعم على أنه مساهمة مالية تقدمها الدولة مباشرة، أو من خلال أحد أجهزتها على أراضيها يحقق منه منفعة لدى الجهات المستفيدة، وقد تأخذ هذه المساهمة شكل تحويل مباشر للأموال (كالقروض والمساعدات)، أو شكل تحويل محتمل للأموال كما في حالة تقديم ضمانات للقروض، أو شكل تنازل عن إيراد من جانب الحكومة كما هو في حالة الإعفاءات الضريبية أو الجمركية، أو شكل تقديم خدمة أو سلع يضاف إلى ذلك ضمانات الحكومة لبعض أجهزة القطاع الخاص للقيام بهذه النشاطات، فظلا عن الشكل المعتاد.[61]

وعرفت منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية الدعم الزراعي بأنه القيمة المالية السنوية لكافة التحويلات الإجمالية من دافعي الضرائب والمستهلكين، والتي تنشأ من إجراءات السياسات الحكومية التي تدعم الزراعة، والتي تزيد مدخول المزارعين وتخفض

[61]– عبد الحميد بوقصاص: **النماذج الريفية الحضرية ومجتمعات العالم الثالث في ضوء المتصل الريفي الحضري**، (دط)، ديوان المطبوعات الجامعية، المطبعة الجهوية بقسنطينة، الجزائر، ص 69.

تكاليف إنتاجهم، وبغض النظر عن أهدافها أو تأثيراتها على الإنتاج ودخل المزرعة أو استهلاك المنتجات الزراعية.

وعرفت اتفاقية الدعم والإجراءات التعويضية للمنظمة العالمية للتجارة الدعم الزراعي استنادا إلى ثلاثة شروط لا يعتبر الدعم موجودا إلا بتوفرها، وتتمثل هذه الشروط بوجود مساهمة المالية وأن تقدم من قبل الحكومة مباشرة أو من خلال أحد أجهزتها على أراضيها وأن تولد المنفعة لدى الجهات المستفيدة .

مما سبق يمكن أن نعرف الدعم الزراعي على أنه مساهمات مالية تقدم من قبل الحكومات مباشرة أو من خلال إحدى أجهزتها على أراضيها لتستفيد منها الجهات المتحصلة عليها بشكل كلي أو جزئي، حيث تتمثل هذه المساهمات المالية في التحويلات المباشرة للمخصصات المالية(كالقروض والمساعدات)، والتحويلات المالية المحتملة(كضمان القروض أو مسح الديون أو إعادة جدولتها)، والعائدات الحكومية المتنازل عنها(كالتخفيضات الممنوحة على ضريبة الدخل)، والمساعدات الحكومية العينية والخدمات الأخرى باستثناء البنية التحتية، يضاف إلى ذلك ضمانات الحكومة لبعض أجهزة القطاع الخاص للقيام بهذه النشاطات، بالإضافة إلى كل التسهيلات والمساعدات الحكومية ذات الطبيعة العامة وغير الموجهة إلى منتجين معينين أو نشاط إنتاجي معين.

4-2-: الأهداف الاستراتيجية للدعم الحكومي للقطاع الفلاحي:

تعتبر سياسة الدعم الزراعي إحدى الآليات المهمة المستخدمة في إطار السياسات الزراعية التي ترمي إلى القطاع الزراعي والنهوض به عن طريق الأخذ بيد صغار

المنتجين وتشجيعا لاستثمارات، وفي هذا الاتجاه حرصت معظم الدول وخاصة النامية منها إلى تحقيق جملة من الأهداف الاستراتيجية يمكن حصرها فيما يلي:[62]

4-2-1--تشجيع زيادة القطاع الخاص في إحداث التنمية الفلاحية:

اعتمدت الدول النامية في العقود الأخيرة على القطاع الخاص في إحداث التنمية الزراعية خاصة بعد فشل النظام الاشتراكي وتحول معظم دول العالم إلى اقتصاد السوق، وذلك بتقديم كل ما من شأنه دفع هذا القطاع للاضطلاع بهذه المسؤولية، مع العلم أن هذه المنهجية تمثل الاستراتيجية الاقتصادية التي تعمل وفقها كل الدول المتقدمة، مما يحصر دور الدولة في التركيز على تقديم الخدمات والبنيات الأساسية اللازمة، وانطلاقا من هذه الفلسفة التنموية فقد عمدت الدول النامية لتقديم كل الحوافز للقطاع الخاص للنهوض بالقطاع الزراعي وتنميته، فكان أن انتهجت معظم هذه

الدول سياسة زراعية راشدة في هذا الاتجاه تمثلت في منح الأراضي الزراعية البور بالمجان وتقديم الإعانات المختلفة والقروض الميسرة وذلك وفق سياسة تهدف إلى دفع الاستثمار في النشاط الزراعي[63]

4-2-2-المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي:

يعتبر تحقيق الأمن الغذائي من أهم المشاكل التي تواجهها كل دول العالم غنيها و فقيرها، لذا يمكن استخدام الدعم الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي سواء على محور

---

[62]- غردي محمد: **القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى منظمة العالمية للتجارة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية، تخصص: تحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2012م، ص31.

[63]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية: **دراسة قومية حول سياسات الدعم المحلي الزراعي في الدول العربية**، الخرطوم، السودان، ديسمبر 2006، ص6.

توفير الغذاء من زيادة الإنتاج المحلي وخدمة هذا الاتجاه آخذة في الاعتبار مقدار ونوعية المقومات المتاحة، وبالتالي زيادة درجة الاكتفاء الذاتي والتقليل من المخاطر التي تنطوي عليها أسواق الغذاء العالمية، أو على محور الحصول على الغذاء على أساس أن الدعم الإنتاجي يعمل على تخفيض أسعار المستهلكين.

4-2-3-: تفعيل استغلال الميزات النسبية للدول:

نظرا لتباين الظروف المناخية والموارد الطبيعية والإمكانيات المتوفرة لدى الدول، ولتعظيم الفائدة من الميزات النسبية لها، فقد اعتمدت هذه الدول سياسة الاستثمار الفاعل بإنشاء ودعم الشركات العاملة في مجال الإنتاج الزراعي في المناطق المختلفة لهذه الدول لتحقيق الاستغلال الأمثل لما هو متاح من موارد وإمكانيات طبيعية وبشرية.

4-2-4: نقل وتوطين التقنيات الحديثة:

نظرا للدور الكبير الذي تلعبه التقنيات الحديثة في تطوير الإنتاج الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي كميا و كيفيا، من خلال المكننة المتطورة والتحسينات الوراثية في المجال النباتي والحيواني، وكذا الاستخدام الكيميائي والبيولوجي لمحاربة الآفات النباتية والحيوانية، بالإضافة إلى استخدام هذه التقنيات في ترشيد استخدام الموارد الشحيحة في معظم هذه الدول وبخاصة المياه، جعل هذه الدول تعمل على توفير أساليب نقل وتوطين هذه التقنيات، باعتمادها على أسلوب الدعم المباشر وغير المباشر لتشجيع وتمكين المنتج ينفي هذه الدول على اختلاف أنواعهم وتعدد أنشطتهم لتبني هذه التقنيات والاستعاضة وتعويضها بها عن الأساليب التقليدية السائدة.

4-2-5: تحقيق التنمية الاجتماعية:

إن الغالبية العظمى من المواطنين في الدول النامية لها ارتباطا مباشرا بالعمل الزراعي، لذا أولت هذه الدول كل الاهتمام لتنمية القطاع الزراعي بهدف تحقيق التنمية الاجتماعية، بتوفير فرص العمل والارتقاء بدخل الفرد ورفع مستوى معيشته، خاصة في

المناطق الريفية، وذلك بتطوير استخدام الموارد المتاحة للاستغلال الزراعي عن طريق زيادة السعة الإنتاجية باستصلاح أراضي جديدة، أوالعمل على زيادة إنتاجية الأراضي المستغلة، وتقديم الدعم و الحوافز الاقتصادية المناسبة لذلك. [64]

4-2-6: تحقيق فائض إنتاجي للتصدير وزيادة الموارد منا لعملة الصعبة:

يعتبر تحقيق فائض في الإنتاج وتوجيهه للتصدير من أهم أهداف سياسة الدعم الزراعي في الدول النامية، خاصة في الزراعات التي يمكن أن تزيد من حجم الإنتاج فيها، وكذا التي تتميز بميزة نسبية لديها، و التي لها طلب كبير في الأسواق العالمية، من خلال استخدام الإعانات المالية والتعريفات والحواجز غير الجمركية وغيرها من تدابير الحماية، مما يؤدي إلى زيادة الموارد من العملات الصعبة لاستخدامها في استيراد المواد الأساسية التي لها عجز فيها، وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي لسكان هذه الدول[65].

4-2-7-: مساندة المزارعين لتدعيم قدراتهم التنافسية:

يعمل الدعم الزراعي على تخفيض تكاليف الإنتاج لدى المنتجين ويدعم قدراتهم التنافسية في مواجهة الواردات القادمة في الغالب من الدول المتقدمة والمدعومة بمعدلات كبيرة تصل إلى03% من تكاليف الإنتاج.

---

[64]- قادري محمد الطاهر: **التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق**، ط1، مكتبة حسن العصرية ، بيروت، لبنان،2013م، ص75.

[65]- عز الدين بن تركي: تطور **المسألة الزراعية في ضوء المنظمة الدولية لتجارة السلع الزراعية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية: العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007م، ص 132.

4-3-: سياسة الدعم الفلاحي قبل اعادة الهيكلة في الجزائر.

4-3-1-: سياسة الفلاحة في ظل التسيير الذاتي.

أولا/ إنشاء الاستغلالات الفلاحية.

-أن تعبير الاستغلالات الزراعية لا نجد تعريفا شاملا ودقيقا لتحديد مفهوم الاستغلالات الزراعية سواء من حيث طبيعة النشاط وعلاقتها مع الغير.

الاستغلالات الزراعية ليست وحدة اقتصادية من أجل الإنتاج وتحسين الموارد والوسائل والعلاقات الإنتاجية، كما أنها ليست من طبيعة تقديم الخدمات، حيث أن هذه الاستغلالات تحتوي على أحد العناصر الأساسية للإنتاج الاقتصادي وهو الأرض الزراعية الخصبة، كما أن تجميع المزارع في شكل استغلالات زراعية كبيرة من حيث المساحة وقليلة العدد لا تفسرها الاعتبارات الاقتصادية كاستعمال المكننة الزراعية والتكثيف واستعمال المخصبات والتحسينات الزراعية، بقدر ما ترجع هذه الاستغلالات الزراعية المجمعة إلى ضعف وقلة الإمكانيات والوسائل البشرية و المادية في تلك الفترة.

ثانيا/ الأساس التاريخي لنظام التسيير الذاتي:

لقد نصت مختلف مواثيق الثورة التحريرية على ضرورة إجراء تغيرات جذرية في المحيط الريفي، وتحديث طرق والوسائل التقليدية في الزراعة، كما أكدت أيضا ضرورة الإصلاح الزراعي وترقية الريف اجتماعيا واقتصاديا وتصفية أشكال الإقطاعية والعلاقات الاستغلالية، التي تعيش فيها الأغلبية الساحقة من الفلاحين المحرومين في الأرياف.

غير أن المواثيق **(مؤتمر الصومام، برنامج طرابلس وميثاق الجزائر)** لم تنص على وضع نظام التسيير الذاتي في الزراعة، والذي تبنته الدولة الجزائرية في سنة1963.[66]

---

[66]- عبد القادر فاضل: **القطاع الزراعي في الجزائر استراتيجية وآفاق التعامل مع عملية الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية: العلوم الاقتصادية، جامعة جامعة الجزائر 2007، ص110.

وكانت مراسيم مارس وأكتوبر أول تدخل للدولة الجزائرية، وذلك بهدف تنظيم الأراضي الزراعية وكيفية استغلالها وإضفاء الشرعية القانونية للاستلاء الجماعي من طرف الفلاحين على الأراضي الشاغرة التي تركها المعمرون.

وبموجب هذه المراسيم، أممت جميع الأراضي وتم إنشاء نظام التسيير الذاتي، وكما أشرنا، فإنه بالرغم من أن هذا الشكل الجديد للتنظيم الزراعي يعكس أفكار الفلاحين ومولاتهم وأهدافهم، غير أنه برز في غياب أي مرجعية تاريخية تحدد مثل هذا التنظيم الخاص بالتسيير الذاتي.

وقد شمل هذا النظام مجموع الأراضي الزراعية التي كان يستغلها المعمرون الأوربيون، والتي بلغت نحو22037 مزرعة بمساحة تقدرب2، 4 بمليون هكتار بحيث نشأت على إثرها استغلالات زراعية في شكل مزارع فلاحية و قد أسندت عملية تنظيم المزارع الشاغرة إلى" **ديوان الوطني للإصلاح الزراعي"، الذي أنشأ بموجب المرسوم 18 مارس1963 م وتتلخص مهمته في:**

4-3-2-: سياسة الفلاحة في ظل الثورة الفلاحية:[67]

إن الثورة الزراعية ضرورة اقتضتها حالة عدم المساواة في توزيع الأراضي الفلاحية وانعدام الأرض بالنسبة للكثير من الفلاحين، والذي كان هو السبب الرئيسي في انخفاض مستوى المعيشة للجماهير الريفية وعدم قدرتها على تحديث الأساليب الزراعية المختلفة.

ترددت عبارة الإصلاح الزراعي إلى جانب عبارة الثورة الزراعية، في الكثير من المناسبات الرسمية وغير الرسمية وهذا يعود إلى الشعور العام عند المواطن بالنهب الذي تعرض له من طرف المستعمر الفرنسي منذ الاحتلال وكانت أكثر الجوانب التي خضعت الأرض، فقد كانت أخصب مساحاتها قد وزعت على مالكين جدد، جاءوا من أوربا كان

---

[67]– أسامة بدر أحمد: سامي محمود عبد الغفار، **الجانب الزراعي في منظمة التجارة العالمية**، (دط)، مركز الأرض لحقوق الإنسان، سلسلة: الأرض والفلاح، العدد 37، أغسطس 2006، ص 63.

يطلق عليهم المعمرون وبقيت هذه الذكريات تحز في نفوس عدد من الفلاحين الجزائريين؛ لأن زحزحتهم إلى الأراضي الهامشية في الجبال أو الهضاب العليا كانت قد أدت إلى تدهور مستواهم المعيشي وتوسع الفقر في وسطهم بشكل كبير وسريع وكانت أمنية الفرد الواحد منهم أن يأتي يوم الذي يستعيد فيه الأرض التي انتزعت منه.

ومع اندلاع الثورة التحريرية كان التفكير في الأرض هو الفكرة الأولى، التي جاءت في أذهان الفلاحين وحتى المسؤولين في الثورة وأكدوا عليها في مختلف المواثيق السياسية والاقتصادية واهتموا بها شديد الاهتمام أيضا عشية الإعلان عن الاستقلال الوطني وهي تتلخص عموما في المبادئ التالية:

-الأرض لمن حررها ويخدمها.

-إقامة نظام التسيير الذاتي حيثما وجدت أرض شاغرة بسبب هروب المعمرين.

-الحد من الأراضي العقارية التي يملكها الفلاحون الجزائريون نشوء نظام تعاوني وسط الفلاحين المستفيدين من الأراضي الزراعية ووسط صغار الفلاحين جميعهم بصفة عامة.

أولا/ النظام التعاوني:

وقد أكدت، على ضرورة التنظيم التعاوني للنشاط الزراعي في البلد، جميع المواثيق الصادرة عن المسؤولين في القيادة قبل وبعد الاستقلال وليس ذلك مجرد رغبة، ولكنه تطبيق لسياسة اقتصادية تستهدف تغيير جميع مظاهر التخلف في البلد في أقصر الآجال الممكنة، وهو عمل يستلزم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بالتوجيه والاستثمار. ويظهر هذا التوزيع بأن كبار المستغلين الذين لا يمثلون إلا نسبة 3**%**من مجموع الملاكين يحوزون وحدهم على 25**%**من المساحة القابلة للزراعة، في حين أن الفلاحين المحرومين الذين يمثلون أكثر من نصف المستغلين لا يملكون إلا 10 **%**من نفس تلك المساحة.

ثانيا/ مبادئ الثورة الزراعية:

تستهدف الثورة الزراعية القضاء على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، وتنظيم الانتفاع من الأرض ووسائل فلاحتها بشكل ينجم عنه تحسين الإنتاج بواسطة تطبيق تقنيات فعالة وضمانا لتوزيع العادل للدخل وتطبيقا لثورة الزراعية في كل الأراضي الزراعية أو معدة للزراعة. وبموجب قانون الثورة الزراعية، فإنه قد تم منح أراضي للفلاحين المحرومين وذلك سواء في الأراضي التابعة لملكية الدولة والبلديات أو في الأراضي المؤممة، وقد بلغت مجموع هذه الأراضي التي أعطيت للفلاحين بمساحة تقدر بحوالي **1** مليون هكتار، نشأت عنها تعاونيات زراعية بلغت نحو **7000**تعاونية تقريبا.

4-3-3-: إعادة الهيكلة الزراعية:

جاءت إعادة الهيكلة الزراعية بناء على صدور منشور رئاسي رقم 14 الصادر في 14مارس 1981 المتعلق بالتسيير الذاتي وتعاونيات قدماء المجاهدين.

وإذا كانت الممارسة التشريعية لمتصل إلى إصدار قوانين وأوامر نظرا للمتطلبات التي تقتضيها معالجة مثل هذه المسائل الزراعية، فإن هذا المنشور حاول وضع الأطر والأدوات والكيفيات قصد تنظيم المزارع على أسس اقتصادية وخاصة كيفية استغلال الأرض والعقار الزراعي.إذ أن المراسيم التي نظمت التسيير الذاتي وأيضا قانون الثورة الزراعية، لا نجد فيها المراجع لمختلف الأعمال والتحضيرات والدراسات وتهيئة الشروط الضرورية للنمو والتطور وذلك من أجل وضع نظام جديد للإنتاج.

أولا/ تنظيم المزارع الفلاحية:

إن الهدف الرئيسي من تنظيم المزارع الفلاحية التي كانت تابعة لنظام التسيير الذاتي، كان من أجل محاولة إنشاء وحدات زراعية قابلة للاستثمار والاستغلال الزراعي ويسهل التحكم أكثر في مواردها المالية وعناصرها الإنتاجية الأساسية وبالتالي حتى نستطيع المساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية. وعلى هذا الأساس، نشأت مزارع

فلاحية بلغت نحو **3429** مزرعة اشتراكية بمساحة تقدر بـ **3.830.000هكتار** و هذه المزارع الفلاحية الجديدة المتكونة أصبحت مدعمة بكثير من الإطارات الفلاحية في هذه المزارع مهندسين و فلاحين، بحيث وصل عددهم إلى **7600**إطار منهم **200**مهندسا زراعيا في حين عدد الإطارات الفلاحية في الوحدات الإنتاجية سنة 1977 بلغ **112** إطار.

ثانيا/ ضرورة إعادة الهيكلة:

إن الاستغلالات الزراعية التي نشأت بموجب نظام التسيير الذاتي بعد الاستقلال مباشرة، كانت تعتبر كبيرة من حيث المساحة، بحيث بلغ متوسط الاستغلالية الزراعية نحو **1140**هكتار.وهذا الحجم الكبير كان سببا في بروز الكثير من الصعوبات والمشاكل في إدارة وتسيير هذه المزارع كما أن هذه الاستغلالات تتكون من مساحات متقطعة وبعيدة عن بعضها البعض، وأن كثير من هذه الاستغلالات تعيش في عجز مالي دائم إذ تمثل نسبة العجز **80 %**من عدد الاستغلالات الزراعية.

كما أنها تعاني كذلك من نقص الإطارات الزراعية، العمال المتخصصين وشيخوخة العمال، وبروز التداخل في تسيير شؤون الاستغلالات الزراعية، إذ أن كل هذه العوامل وغيرها ساهمت في ضرورة التفكير في معالجة وتنظيم القطاع الفلاحي.

ثالثا/ تنظيم مؤسسات الدعم والإسناد وهيئات الإدارة الفلاحية:

لقد توسعت إعادة الهيكلة في القطاع الفلاحي لتشكل تنظيم مختلف هيئات الإدارة الفلاحية الفنية ومؤسسات الدعم والإسناد التي لها علاقة بالفلاحة مثل الدواوين والتعاونيات الفلاحية. وفي هذا الإطار، نشأت على مستوى الولايات هيئات خاصة بقطاعات التنمية الزراعية كانت تقوم أساسا بالإشراف والمتابعة الفنية لمختلف الخدمات الزراعية التي تحتاجها المزارع الفلاحية.

وتتكون قطاعات التنمية الزراعية الجديدة من مهندسين وفنيين، وكل قطاع كان يضم مجموعة من المزارع من 30 إلى 40 مزرعة، أما مؤسسات الدعم والإسناد، فإنه على إثر إعادة تنظيم هذه المؤسسات التي لها علاقة بالفلاحة، أصبحت تتكون من:

*الديوان الوطني للتموين والخدمات الفلاحية.

*الدواوين الجهوية لتربية الدواجين، التي نشأت في كل من الشرق والغرب والوسط.

*الدواويين الجهوية للحليب، في الوسط والغرب والشرق.

*دواويين إنتاج الزيتون في الشرق والغرب والوسط.

*الديوان الوطني لإنتاج أغذية الأنعام في الغرب والشرق والوسط.

*الديوان الوطني للعتاد الفلاحي.

وبالإضافة إلى هذه المؤسسات، فقد نشأت عدة تعاونيات زراعية متخصصة في تربية الأبقار والمشاتل وتربية النحل.

4-3-4: قانون منح الملكية العقارية في إطار عملية الاستصلاح:

- إن استصلاح الأراضي الزراعية طبقا **لقانون رقم83 -18 الصادر في 13-8 1983المتضمن منح الملكية العقارية**، جاء هذا القانون ليحرز تقدما بهدف زيادة ثروة الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة. ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى الإمكانيات والوسائل الخاصة بإنجاز العمليات المختلفة التي تتطلبها خدمات التهيئة والاستصلاح والتي تحتاج أيضا إلى مجهودات معتبرة وتسهيلات مادية ومالية خاصة في الولايات النائية والصحراوية.فمن بين المساحات الزراعية الموزعة على الفلاحين من أجل استصلاحها والتي تقدر بـ 291.571 هكتار لم يتم استصلاح منها سوى مساحة قليلة بلغت نحو 51.603هكتار وتمثل ولايات أدرار، بسكرة الوادي ورقلة أهم الولايات التي شملها توزيع الأراضي من أجل الاستصلاح وذلك بنسبة تفوق 75 % من مجموع الأراضي الزراعية المزروعة.

وتعتبر هذه الأراضي الزراعية المستصلحة ضعيفة جدا إذا ما حاولنا مقارنتها بعدد المستفيدين الذي بلغ في سنة1995 م نحو 47972مستفيدا.أي أن متوسط مساحة الفلاح من الأراضي المستصلحة أقل من 2 هكتار ومعنى ذلك أن مثل هذه المساحات لا تستطيع أن تشكل حيازات اقتصادية زراعية.

وإذا كانت عملية الاستصلاح بطيئة ولم تحقق الأهداف المرجوة منها، فإن ذلك يرجع إلى أن أحكام القانون الصادر في سنة 1983 أصبحت لا تتلاءم مع التطورات الاقتصادية التي عرفتها بلادنا مما نجم عنها إصدار **مرسوم تنفيذي رقم92-289 – المؤرخ في06 -07 – 1992والذي يحدد شروط التنازل عن الأراضي الصحراوية،** كما أن هذا الأمر يمنح امتيازات مالية وشروط أحسن للقيام بعمليات الاستصلاح مهما كانت المنطقة و مهما كان النظام القانوني للأراضي الزراعية 5**قانون** 87-19 المؤرخ في 2 ديسمبر 1987 الخاص بضبط كيفيات استغلال الاراضي العمومية وتحديد حقوق وواجبات المنتجين.

إن الأراضي الزراعية التي كانت تابعة لنظام التسيير الذات يجرى تنظيمها بمقتضى القانون المذكور أعلاه وذلك في شكل مستثمرات زراعية سواء كانت جماعية أو فردية. وبمقتضى هذا القانون، فإن العمال الزراعيين الذين كانوا يشتغلون في هذه الأراضي الزراعية وكذلك بعض لهم علاقة بالفلاحة يستطيعون تشكيل وتكوين المستثمرات الزراعية.

أولا/ تكوين المستثمرات الزراعية:

بمقتضى القانون فإن المستثمرة الزراعية الجماعية تتكون من ثلاثة أشخاص فأكثر، أي أن الفلاحون يستطيعون ضمن المزرعة الواحدة إنشاء عدة مستثمرات جماعية) أو مزارع جماعية (، كما أن القانون سمح بإمكانية تكوين المستثمرات الزراعية الجماعية.

وقد سمح هذا القانون بإنشاء مستثمرات زراعية بلغت 27131 مستثمرة منها22018 مستثمرة فردية، وقد وصل عدد المنتجين الفلاحين بهذه المستثمرات 165673شخص.

ثانيا/ طبيعة التنازل عن الملكية:

لقد نص القانون على إمكانية تنازل الدولة لصالح الفلاحين المنتجين وذلك في ملكيات مقيدة أو في ملكيات حرة.

أ- **الملكيات المقيدة:** بناء على المادة "6 " من القانون السالف الذكر فإن الدولة تمنح الفلاحين المنتجين حقا لانتفاع الدائم على الأراضي الزراعية وعلى هذا الأساس فإن قانون المستثمرات الزراعية قد أبقى على الملكية العقارية للأراضي الزراعية في يد الدولة وبالتالي غير خاضعة للمعاملات التجارية وأيضا فيما يخص العقارات الأخرى كالمستودعات والبنايات، فإن القانون سمح بانتقال هذه العقارات إلى المستفيدين الفلاحين، غير أن القانون اشترط عدم تغيير طبيعة نشاطها الفلاحي أي عدم التصرف فيها بحرية تامة.ولكن هل هناك معيار أو مقياس موضوعي أخذ بعين الاعتبار عند محاولة إنشاء المستثمرات الزراعية.إننا لم نجد أية مستندات أو معطيات أو وثائق أساسية أخذت بعين الاعتبار عند محاولة إنشاء أو تكوين المستثمرات الزراعية وخاصة من حيث الأرضي الزراعية ونوعيتها، العتاد الفلاحي، المياه، البنايات، الأشجار والحيوانات....الخ

-إن غياب الدراسة التحليلية الدقيقة لمحاولة تكوين المستثمرات الزراعية تفتح إمكانيات واسعة للكثير من الاعتبارات الإدارية والشخصية والعائلية كأساس لتكوين المستثمرة الزراعية.

ب –ملكيات حرية التصرف:

لقد انتقلت إلى ملكية المنتجين الفلاحين بعض الموارد كالآلات وقطع الغيار والبذور والحيوانات كالأبقار وغير ذلك من الوسائل وحسب القانون فإن هذه الممتلكات قابلة للانتقال والتصرف فيها بحرية تامة.

4-3-5-:مكانة القطاع الفلاحي في المخططات التنموية:

يمكن تحديد مكانة القطاع الزراعي في المخططات التنموية من خلال عدة مؤشرات اقتصادية، سياسية واجتماعية من بين هذه المؤشرات جحم الاستثمارات المخصصة للقطاع الزراعي دوريا خلال المخططات التنموية أو خلال الميزانيات السنوية، غير أن الحكم من خلال هذه المبالغ المخصصة يبقى دون المدلول حقيقي إذ لم يتبع بمدى تنفيذ هذه المبالغ في تحقيق الاستثمارات المستهدفة من جهة، وكذلك من خلال حجم المخصصات المالية هذا القطاع مقارنة بما خصص لقطاعات الأخرى.

4-3-5-1: حجم الاستثمارات المخصصة للقطاع الفلاحي قبل إصلاحات 2000.

من خلال السياسة التنموية للبلاد وأهدافها يتغير حجم المبالغ المالية المخصصة للاستثمار في القطاع الفلاحي وهو ما توضحه الدراسة التالية:

حيث نلاحظ أن هناك ارتفاع في حجم المبالغ المالية المخصصة للاستثمار في القطاع وإذا قارنه بحجم المبالغ المالية المخصصة للاستثمارات الفلاحية من مخطط إلى آخر إلا أن هذه المبالغ ضعيفة مقارنة بحجم الاستثمارات الكلية إذ أنه شهد هذا القطاع خلال السنوات السابقة تهميش رغم أنه يعتبر المصدر الأكثر واقعية لتحقيق الاكتفاء الغذائي والتوجه إلى القطاع الصناعي بإتباع سياسة الصناعة المصنعة بتوجيه مبالغ هامة من حجم الاستثمارات الكلية إلى هذا القطاع.

بعد انتهاء المخطط الخماسي الثاني تغيرت السياسة الاقتصادية وأصبحت السياسة التنموية تعتمد على توزيع الاستثمارات العمومية من خلال الميزانيات السنوية وهذا ناتج عن التحول الاقتصادي الجديد المتمثل في اقتصاد السوق، فأصبح القطاع الزراعي يتحصل على مخصصات استثمارية سنوية انطلاقا من سنة 1991 حيث أن نصيب القطاع الزراعي من إجمالي الاستثمارات عرف تطورا من سنة إلى أخرى حيث كان سنة 1991يقدر بـ8 ، 9مليار دينار جزائري ليرتفع إلى 40 مليار دينار جزائري سنة 1998 بنسبة زيادة تعادل4 مرات تقريبا عن سنة 1991 وازداد أكثر في السنوات التي تلتها وهذا من خلال اهتمام الدولة بهذا القطاع:

–تنمية زراعة الحبوب والكروم وإنتاج البطاطا والحليب وبناء منشآت التخزين وتهيئة شبكة الريفي المناطق الشمالية.

–تنمية زراعة الأشجار المثمرة في المناطق الجبلية والتلية وكذا تنمية الزراعة الغابية و ترقية تربية المواشي

–تهيئة المنطقة الرعوية الكبرى وتجنيد مصادر المياه في إطار برنامج المحافظة على الثروة الحيوانية في المناطق السهلية.

–تهيئة الري الفلاحي وإعادة الاعتبار لنظام الواحات وتنمية المستثمرات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الصحراوية

4-4 – مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي:

يعتبر حساب الناتج الداخلي الخام بمثابة مقياس (مؤشر) اقتصادي عامل لحكم على مستوى النشاط الاقتصادي في البلاد، حيث يعتبر المقياس الأكثر استخداما لقياس درجة الأداء الاقتصادي الكلي، أو القطاعي، والذي يعتبر القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية التي أنتجها مجتمع خلال فترة زمنية محددة تكون عادة سنة أو هم عبارة عن مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي أنتجها المجتمع، وهو يشمل جميع النشاطات

الاقتصادية للدولة في صورة إحصائية لكل القطاعات)الزراعة، الصناعة التجارة (وعلى أساس هذه الإحصائيات يحدد مساهمة كل قطاع في الناتج الداخلي الخام، وللحكم على مدى مساهمة القطاع الفلاحي.

-4-4-1-المرحلة الأولى وأولوية الجانب الاجتماعي (1962/ 1970)

لقد ركدت الظروف ومستويات إنتاج القطاع الفلاحي خلال هذه المرحلة بحيث أن متوسط معدل النمو كان06.0% ففي حين استعادت الجزائر ملكية القطاع الفلاحي وأقامت نظاما لتسيير الذاتي على ما يعادل8.2 مليون هكتار من بين أخصب الأراضي الصالحة للزراعة.

*** -الثورة الزراعية أو محاولة تحويل العالم الفلاحي والريفي**(1971 /1980)هذه المرحلة تميزت بنمو مؤشر الإنتاج الفلاحي اتخذت عدة إجراءات و منها خصوصا الثورة الزراعية في 1971 والتي استهدفت تحويل العالم الفلاحي والريفي وإدماجه في مسار العامل لتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد بالارتباط مع جهود التصنيع القائم في البلاد وبموازاة ذلك تم القيام بمحاولات إعادة الهيكلة القطاع الفلاحي العمومي مثل إجراءات 1975الرامية إلى تأمين استقلالية تسيير المزارع المسيرة ذاتيا، والتي لم تطبق.

-أولى إجراءات التحرير وتحسين القطاع (1990/1981)

خلال عشرية الثمانينات انطلقت إجراءات جديدة للسياسة الاقتصادية مع تحرير السوق الخضر والفواكه وشرع في تنفيذ عملية تحول كان يجب أن تفضي إلى تحرير تدريجي للقطاع، في خضم الإصلاحات الاقتصادية في عام 1987 مع إعادة تنظيم المزارع المسيرة ذاتيا والنظام التعاوني .ويلاحظ زيادة سنوية متوسطة لمؤشر الإنتاج الفلاحي بلغت23.2%.

*** -إجراءات التعديل الهيكلي1990 -2000**

من 1987 انطلاق الإصلاحات وحتى صيف 2000 بداية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية استنفذت السياسات المطبقة عملية القطيعة مع نظام الضبط الإداري والمركزي للاقتصاد الجزائري الساري المفعول خلال العشريات السابقة، ففي خضم إصلاحات 1988 وخاصة أثناء تطبيق برنامج التعديل الهيكلي المدعوم من طرف صندوق النقد الدولي تم الشروع في إصلاحات مهمة:

-إزالة القيود الكمية على استراد المواد والخدمات والتفكيك الإجراءات الإدارية لمنح العملات الصعبة وتحرير الأسعار وتخفيض الإعانات وتخفيض 73قيمة الدينار والانتقال إلى نظام صرف مرن تدريجيا .وقد سمح برنامج التعديل الهيكلي (1995-1997) الذي شمل عدة قطاعات من بينها الفلاحة بمتابعة وتعميق الجهود الجارية .وقد كانت النتائج خلال هذه المرحلة تتسم بما يلي:

-نمو معتبر لمؤشر الإنتاج الفلاحي بلغ4 %

-النمو القطاع الفلاحي كان أعلى من معدلات القطاعات الأخرى3 ، 3للفلاحة مقابل 1 للصناعةو2، 3 للخدمات.

- محاولات إنهاء تشتيت الهياكل وتبعثر الوسائل والجهود المخصصة للتنمية الفلاحية.

4-4-2-المخطط الوطني للتنمية الزراعية في الجزائر قبل سنة 2014/2000

تميزت سياسة الدعم الزراعي قبل سنة 2000بمرحلتين أساسيتين تماشيا والتحولات التي عرفها الاقتصاد الوطني من النظام الاشتراكي الذي تسير فيه الدولة كل دواليب الإنتاج، إلى نظام اقتصاد السوق الذي يعطي المبادرة للقطاع الخاص، ويبقى دور الدولة القيام توفير البنية الأساسية ودعم القطاعات الاستراتيجية.

4-4-3-سياسة الدعم الفلاحي خلال الفترة1990 /1999:

- تميزت هذه المرحلة باتساع نطاق الاختلالات الاقتصادية الكلية وارتفاع حجم المديونية التي أدت إلى وصول خدمة الدين الخارجي إلى نسبة 80% من الموارد المتأتية من الصادرات، ووصول نسبة العجز في الميزانية ما يقارب 8.7% من إجمالي الناتج المحلي لسنة، 1993بسبب ارتفاع الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية الأساسية التي كانت تمثل 05%من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة، 1992-1993ما عرفت هذه المرحلة عملية تصحيح المسار الاقتصادي بالتحول إلى اقتصاد السوق، بالإضافة إلى تطبيق شروط صندوق النقد الدولي حول التصحيح الهيكلي، كل هذه الإصلاحات دفعت الدولة إلى:

- تحرير الأسعار الزراعية بالنسبة للمنتجات الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعي وإلغاء الدعم الكلي لأسعار مدخلات الإنتاج عام، 1991وربط دخول المنتجين بالإنتاج، والاعتماد على قواعد المنافسة التي تؤدي إلى الزيادة في مرونة عرض الإنتاج في الفترة الطويلة، وبالتالي تصحيح تشوهات السياسات المقننة للمنتجات الزراعية عند مراحل الإنتاج والتوزيع.

-تحرير أغلب الأسعار المحلية ورفع معظم ضوابط الأسعار وإلغاء معظم بنود الدعم، والضوابط التي كانت تحكم هوامش الربح بالنسبة لمعظم السلع بداية من، 1994مع العلم أن المستهلكين كانوا يستفيدون من دعم عام يشمل أسعار الطاقة إلى جانب 15سلعة غذائية، في حين بقيت الضوابط قائمة فقط بالنسبة لثلاث مواد غذائية أساسية وهي الدقيق والحليب ومنتجات الطاقة.

إن تطبيق هذه السياسة السعرية جعل أسعار المنتجات الزراعية مرتفعة لكن لم تعوض تكاليف الإنتاج خاصة أسعار مدخلات الإنتاج التي هي الأخرى ارتفعت بسرعة أكبر من أسعار المنتجات النهائية الزراعية، مما أثر سلبا على الإنتاج النباتي والحيواني،

وهو ما يعني أن آلية السوق التي اتبعتها الدولة لم تتبعها تغيير في المحيط لتنفيذ الإصلاحات الهيكلية، مما سبب نقص في شراء وسائل الإنتاج، وكذا نقص أو عدم استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات الحشرية وغيرها من المواد من قبل المنتجين، مما أدى بالدولة إلى القيام بتغيير الهياكل الأساسية لدعم وتمويل القطاع الزراعي، بإنشاء مجموعة من الصناديق المتخصصة في دعم مختلف مجالات النشاطات الزراعية تعمل على ترقية ونمو القطاع الزراعي.

4-4-4-الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي:FNDA

إنشاء هذا الصندوق بمقتضى المادة 198من قانون المالية لسنة 1988 و عمليا سنة 1990 (بمرسوم تنفيذي رقم 90-208 1990/7/14)ويأشر مهامه فعليا ابتداء من فيفري 1991 وخصصت له الدولة مبلغا قدره 380 مليون دج، يعمل على تنفيذ عمليات دعم الدولة لترقية الفلاحة وتنميتها، لاسيما إعانات دعم الاستثمارات المنتجة التي يبادر بها المنتجون والمربون والحرفيون في اطار برامج استصلاح الاراضي وتوسيع المساحات المسقية وتعبئة الموارد المائية وتحسين المنتجات الاستراتيجية[68]، وتكفل الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي (CNMA) وبأمر من البنك المركزي بالقيام بتسجيل العمليات الحسابية الخاصة بالصندوق الوطني للتنمية الفلاحية بموجب مرسوم رقم 95-01 المؤرخ في 1995/02/28 والمتضمن منح الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي رخصة ممارسة عمليات مصرفية، أي يتكفل الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي بالإعانات والتحويلات الموجهة لتنفيذ عمليات دعم الدولة للترقية والتنمية الفلاحية، وفي هذا الإطار قام الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية وبإشراف الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي بالتدخل في دعم الأعمال التالية.

---

[68]- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: **الجهاز المؤطر لبرنامج استصلاح الأراضي عن طريق منح الامتياز**، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المملكة العربية السعودية، 1998م، ص 10.

-منح إعفاءات لنسب الفوائد على القروض الفلاحية التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADحيث يدفع القرض نسبة فائدة 8% عوض 23.5%، 13.5% الباقية تتحملها الدولة اما فيما يخص القروض المتوسطة الاجل (التجهيز) وقروض الطويلة الأجل(الاستثمار)فنسب الفوائد 6%، 5% على الترتب والفارق تتحمله الدولة.

--تنمية الإنتاج والإنتاجية الفلاحية.

-تثمين الإنتاج الفلاحي وتخزينه وتوضيبه وتصديره عمليات تطوير الري الفلاحي.

-حماية الثروة الجينية الحيوانية والنباتية وتثمينها.

دعم أسعار المنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة.

-تخفيض نسبة الفائدة على القروض الفلاحية والزراعية الغذائية ذات المدى القصير والمتوسط والطويل المتحصل عليها في إطار برامج القطاع الزراعي.

-المصاريف المتصلة بدراسات الجدوى والتكوين المهني والإرشاد ومتابعة تنفيذ المشاريع ذات الصلة بها.

-يستفيد من دعم هذا الصندوق الفلاحين والمربين بصفة فردية أو المنضمين في تعاونيات أو تجمعات أو جمعيات، وكذا المؤسسات الاقتصادية المتدخلة في النشاط الفلاحي وتثمين المنتجات الفلاحية والصناعات الغذائية وتصديرها، حيث عرف نظام الدعم في هذه المرحلة تغييرات تمثلت في ربط مبالغ الدعم بنسب مئوية من تكلفة المشروع الاستثماري، والتي حددت بنسبة30 %من تكلفة المشروع، بالإضافة إلى وضع سقوف قصوى لحجم الدعم، رفع حجم الدعم لبعض الفروع الزراعية، مع إدخال فروع جديدة في عملية الدعم، وهو ما نتطرق إليه فيما يلي[69].

[69]- **قانون رقم06**-24مؤرخ في 6ذي الحجة 1427 الموافق 26 ديسمبر 2006م (الجريدة الرسمية رقم 85 لسنة 2006م) ص34.

أولا/ دعم تنمية السقي الفلاحي:

تم إعادة سياسة دعم تنمية السقي الفلاحي، حيث أصبح دعم إعادة الاعتبار لمصارف المياه في حدود 200 ملل/للهكتار ومساحة 5 هكتار بـ30 %من حجم الاستثمار وحد أقصى 250دج/ملل، ودعم إنشاء مصرف جديدة في حدود 200 ملل/للهكتار ومساحة 05 هكتار بـ 30%من حجم الاستثمار وحد أقصى 600دج/ملل.

-دعم تجديد الموارد المائية عن طريق دعم التنقيب بواسطة آلة غير الدوار 30%من حجم الاستثمار وحد أقصى 2000دج/ملل و 120ملل وقطر 50 سم، مع تحديد عمق الحفر من قبل مصالح الري الولائية.

-دعم الحفر بآلة بالدوار بـ 30% من حجم الاستثمار وحد أقصى 8000 دج/ملل و 120 ملل وقطر 50 سم وعمق تحدده مصالح الري الولائية.

-دعم حفر البئر وبناءه بـ 30% من حجم الاستثمار وحد أقصى 5000 دج/ ملل و 20 ملل.

-دعم إنشاء هياكل التخزين الوسطية من خلال دعم إنشاء أحواض لجمع المياه ذات هياكل الإسمنت سعة 100م3بـ 30% من حجم التكلفة وحد أقصى 70.000دج/للوحدة.[70]

ثانيا/ دعم تكثيف إنتاج الحبوب:

عرف هذا الفرع تغيير في نظام الدعم الخاص به، حيث خصص لدعم تنمية الإنتاج والإنتاجية في المناطق الأولى ذات الكثافة في الإنتاج مبلغ 8000 دج/للهكتار، و 7500 دج/للهكتار كحد أقصى للشعير والخرطال معا، وهذا الدعم موزع بالشكل التالي : 2000دج/للهكتار للحرث العميق والمتقاطع، و 2000دج/للهكتار للقمح،

[70]– رجراج محمد: **آثار الاصلاحات الهيكلية على السياسات الزراعية الجزائرية**، أطروحة منقدمة لنيل شهادة الدكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الجزائر، الجزائر، 1999م، ص70.

و1500دج/للهكتار للشعير والخرطال معا للبذور، و 2000دج/للهكتار للأسمدة، و 2000دج/للهكتار لمحاربة الأعشاب الضارة–في المناطق الثانية المستخدمة في زراعة الشعير والخرطال خصص لها دعم كلي 3000 دج/للهكتار وحد أقصى دج/للهكتار، موزعة كالآتي :2000 دج/للهكتار لبذور الشعير والخرطال المتعددة الاستخدام وكحد أقصى2100دج/للهكتار، 2000 دج/للهكتار للأسمدة وكحد أقصى 2000دج/للهكتار، 1000دج/للهكتار لمحاربة الأعشاب الضارة، و 1000دج/للهكتار تعويض المحصول التالف.[71]

ثالثا/ دعم زراعة النخيل:

عرف دعم زراعة النخيل تغييرا تمثل في تخفيض دعم قطع الأشجار المسنة والغير منتجة إلى 1000دج/للنخلة عوض 1500 دج/للنخلة، ونقل الأشجار المقطوعة أو حرقها بـ 2000 دج/للنخلة عوض 20.000دج/للنخلة، دعم الغرس الجديد من خلال عمليات تحضير التربة بحفر الحفر في التربة العادية بـ 80دج/للحفرة وحد أقصى 120حفرة في الهكتار، ودعم الحفر في التربة الصلبة بـ 123دج/للحفرة وحد أقصى 123حفرة ذات 1م 3عوض عن30.000 دج/للهكتار، دعم اقتناء الجبار بـ 600 دج/للشجيرة بالنسبة لدقلة نور، و 300دج/للشجيرة للأنواع الأخرى من النخيل، وحدا أقصى 200 نخلة في الهكتار عوض الدعم السابق 220.000دج/للهكتار، كما تدعم الحماية الصحية النباتية بـ 2.000دج/للهكتار، كما أنشأ دعم للتصدير تمثل في الدعم بـ 5 دج/لكغ دون ترتيب و 8 دج/ لكغ للكمية المعلبة في علب ذات 1كلغ وأقل، وهذا في إطار اتفاقية بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ووزارة.

[71]– وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مقرر رقم220، الذي يحدد: **شروط التأهيل للاستفادة من دعم الصندوق الوطني لدعم الاستثمار الفلاحي وكيفيات دفع الإعانات**، المؤرخ في 10ديسمبر2002

رابعا/ دعم زراعة الكروم:

بعد إصلاح 2005 تم تغيير دعم هذا الفرع من الزراعة، حيث أصبحت تدعم شتلات عنب المائدة وعنب التجفيف بـ 20.000دج/للهكتار وحد أقصى 3.000شتلة/للهكتار، دعم الشتلات المعدة للتطعيم بـ 10دج/للشتلة، دعم اقتناء الشتلات المطعمة بنوع عنب الخمور والطاولة والتجفيف بـ 40 دج/للشتلة وحد أقصى.

4-4-5: صندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحيFNRPA :

إنشاء هذا الصندوق بالأمر رقم 05-05 مؤرخ في 18 جمادى الثانية عام 1426 الموافق 25 يوليو، 2005 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة، 2005 وفتح له حساب التخصيص الخاص بالخزينة رقم 302 -121- الذي عنوانه الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي، ويقوم بدعم النشاطات المحددة في القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 20ربيع الأول 1427 الموافق 20 أفريل 2006 في مادته الثالثة والمتمثلة في ما يلي[72]:

-الإعانات بعنوان حماية مداخيل الفلاحين للتكفل بالمصاريف المترتبة عن تحديد الأسعار المرجعية وهذا بالنسبة لكل المنتجات الفلاحية ذات سعر مرجعي محدد لاسيما الحبوب والحليب.

- الإعانات الموجهة لضبط المنتوجات الفلاحية وهذا عن طريق المساهمة في مصاريف تخزين المنتوجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع والبذور والشتائل، تقديم المنحة عند إنتاج المنتوجات الفلاحية الآتية وجمعها وتحويلها(الحليب، اللحوم، البيض، العسل، الطماطم، الفلفل، والفليفلة، الجلبان، الفاصولياء، البطاطس، البصل، الثوم، البنجر السكري، الكرنب، الجزر، اللفت، الفطر، الفول، الحمص، العدس، الحمضيات،

[72]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد، 44 بتاريخ 08 جمادى الثانية 1427 الموافق 04 يوليو، 2077م، ص27.

التين، الزيتون، التفاح، الأجاص، اللوز الكرز، المشمش، التمر، الخوخ، البرقوق، العنب، السفرجل، الفراولة، العلف، القمح والشعير)

– المنح القصوى للفائض من الإنتاج الزراعي.

– التكفل بمصاريف تنوع الإنتاج الفلاحي المترتبة عن تحويل نمط الإنتاج.

أولا– دعم إنتاج الحبوب: يتم دعم تشجيع رفع إنتاج وإنتاجية الحبوب من خلال[73]:

تقديم منحة للإنتاج الحبوب بـ 2200دج/للقنطار للقمح الصلب، و 1900 دج/للقنطار للقمح اللين، عند تقديم الإنتاج إلى المصالح المعتمدة من طرف وزارة الفلاحة.

–منحة المحافظة على إنتاج أنواع الشعير والخرطال 1333دج/للقنطار، مرتبطة بالكمية التي تحصل على شهادة الاعتمادCAD من طرف المركز الوطني للمراقبة والتصديق على البذور والشتلات وشهادة الصحة النباتية من طرف IPW.

–منحة جمع الخرطال بـ 450دج /للقنطار، وهي منحة جزافية تهدف لضبط المخزون من هذا الصنف في المؤسسات.المعتمدة من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

–منح إنتاج البذور والشتلات بعد تسليم شهادة اعتماد نهائية CADمن طرف المركز الوطني للمراقبة والتصديق على البذور والشتلات .

ثانيا– دعم إنتاج الحليب :يتمثل دعم إنتاج الحليب في:

دعم تشجيع رفع إنتاج الحليب بـ 12دج/للتر عند تقديمه إلى وحدات التحويل المعتمد

[73] -ministère d'agriculture et du développement rural, **DECISION fixant les conditions D'éligibilité au soutien sur LE FONDS NATIONAL DE REGULATION AGRICOLE** (FNRPA) subventions, ministère de l'Agricultures et du développement rural, le 13 janvier 2008.

– من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، بهدف رفع الإنتاجية من حليب كل من الأبقار والماعز والأغنام والإبل

–دعم جمع الحليب الطازج بـ 5دج/للتر.

4-5-:المخططات الوطنية للتنمية الفلاحية وتقييمها:

القانون رقم 99-11 المؤرخ في 15رمضان عام 1420 الموافق لـ23 ديسمبر 1999 يتضمن قانون المالية لسنة 2000لاسيما المادة 54 منه فهو بمثابة انطلاقة حقيقية لهذا البرنامج الذي سيكون له نتائج معتبرة فيما بعد، سواء على مستوى هذا القطاع أو على مستوى الاقتصاد الوطني بحيث ما تم برمجته في المخطط نجد ما يقابله في قانون المالية لكلسنة.

4-5-1-: الإطار المالي للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية: إن ضرورة إعادة الاعتبار للبعد الاقتصادي للعمل الفلاحي، والاستثمارات تستدعي رد الاعتبار للأموال العمومية لجهود التمويل الذاتي الواجب يذلها من طرف الفلاحين والمتعاملين الاقتصاديين المعنيين، تقوم آلية التمويل أساسا على الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية الذي أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000 وهو يدعم الاستثمارات في إطار تطوير الفروع وحماية مدا خيل الفلاحين وتمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة وعليه قد تم إعداد مجموعة من النصوص التنفيذية، من أجل أن يصبح هذا الصندوق عملي في شكله الجديد.

–المرسوم التنفيذي الوزاري رقم 118-2000المؤرخ في 30ماي 2000 المحدد لكيفيات تسيير الصندوق.

–المنشور الوزاري المشترك رقم 586المؤرخ في 05 جويلية 2000 فهو يحدد شروط الاستفادة من الصندوق وطرق دفع المساعدات وكذا نسب الدعم حسب نوع النشاط.

-صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز: هذا الصندوق الذي أنشأ بموجب قانون المالية لسنة 1998كان محل تدابير خاصة تهدف إلى تنشيط استعماله عبر الشركة المعروفة بالتسمية العامة للامتيازات الفلاحية.[74]

فالمخطط الوطني يتجاوز مجموعة برامج أو أعمال مبرمجة ليعبر عن ذهنية جديدة من حيث أنه يرفع المزارع إلى مصاف العون الاقتصادي الحر، فباقتراح طرق جديدة للتنمية قائمة على المشاركة الفاعلة و المسؤولة للمزارعين وضع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الشروط الملائمة للإنعاش الفعلي للقطاع، فأدوات المساعدة هذه وضعت في إطار صيغ تمويل تسمح بتسيير المخاطر بصفة مشتركة بين المزارع والبنك وشركة التأمين والدولة، وقد كان القرض عاملا حاسما لولاه كان يستحيل على الفلاحين القيام بالتركيب المالي الضروري لإنجاز مشاريعهم، يركز المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

أولا- تطور دعم صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي و السهوب:

عرف هذا الصندوق تطورا في تقديم الدعم لمكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي من خلال التعليمة الوزارية رقم 62المؤرخة في، 2007/11/04التي جاءت ببرامج خاصة بالجنوب وأخرى خاصة بالهضاب العليا، يهدف كلمنهما إلى تطوير شروط حياة سكان الريف عن طريق إعادة تهيئة الأرياف والقصور، وتنويع النشاطات الاقتصادية في الأوساط الريفية، وتثمين الموارد الطبيعية وتوقيف ظاهرة تدهور الفضاءات، ومكافحة الفقر وظاهرة النزوح الريفي، وإنجاز البني التحتية والتجهيزات العمومية المصحات والمدارس، ومنشآت المياه والكهرباء، وهذه البرامج عرفت بداية من سنة 2008ببرامج التجديد الريفي، ومن أجل توفير التمويل اللازم لدعم هذه البرامج فتح لها فروع في حساب

[74]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: **ملخص الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للأمة لسنة 2008**، الجزائر، ديسمبر، 2009م.

التخصيص الخاص بالخزينة رقم 302 -109الذي عنوانه صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب.

ثانيا- تطور دعم صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز:

عرف هذا الصندوق تطورا في تقديم الدعم لتنمية المناطق الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز من خلال التعليمة الوزارية المشتركة رقم 39المؤرخة في، 2006/11/04التي أعطت الأمر بفتح حسابات فرعية في هذا الصندوق وهي حسابات فرعية لاستصلاح الأراضي في الجنوب عن طريق الامتياز، وحساب التخصيص الخاصب الخزينة الخاص لاستصلاح الأراضي في الهضاب العليا عن طريق الامتياز، وحساب التخصيص الخاص بالخزينة رقم 007-111-302 الذي عنوانه برنامج التنمية الريفية في الهضاب العليا، وتهدف هذه البرامج إلى[75]:

-توسيع الرقعة الفلاحية ونوعية التربة وتوفير الري الزراعي من خلال إنجاز الآبار وتهيئتها وتهيئة الينابيع والسدود الصغيرة وإنجاز قنوات نقل المياه.

-دعم المحافظة على الوسط الريفي والصحراوي من كل العوامل الطبيعية والبشرية التي تهدده، وذلك بتصحيح مجاري السيول عن طريق تنقية ضفاف الأنهار، إنجاز أسوار بالحجارة لمكافحة الانزلاقات والتصحر، غرس النباتات النخيل، تحسين الإنتاج الحيواني بدعم إنشاء وحدات لتربية الحيوانات الصغيرة(تربية النحل، الأرانب)، دعم إنشاء وحدات صغيرة لتربية (الأغنام، الأبقار، الإبل، الماعز).

- تطوير النشاطات التي تخص التنمية الريفية عن طريق استغلال التقنيات الحديثة وتحسين

[75]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديريDPA ، **مرجع سابق**.

– العقار وحرث التربة و الاقتصاد في الري وتطوير الثروات الغابية وحمايتها، مع ضمان تطوير الإطار المعيشي للسكان المحليين.

4-5-2-: توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى الأبعاد الريفية:

في هذا السياق الخاص تم إعطاء بعد ريفي واضح للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، فهو يهدف إلى إعادة بعث الحياة في الفضاءات الريفية، خاصة في المناطق المعزولة و المهمشة وقد تم تصور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDA)الذي هو نوع من الامتداد للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية باعتباره ردا شاملا و منسجما للتحولات الرئيسية و الضغوط الطبيعية و التقنية والتنظيمية و المؤسساتية التي تم حصرها، و التي كانت السبب في إضعاف قواعد الأمن الغذائي لبلادنا، وفي تدهور الموارد الطبيعية وفي انقطاع التلاحم و السلم الاجتماعيين في الوسط الريفي، و الضروريين للتوازنات الشاملة للمجتمع الجزائري.

يمثل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية المسلك الذي يؤدي إلى ضمان التماسك بين الاستغلالات الفلاحية و هي وحدات الاقتصادية القاعدية و لكنها أيضا كيانات ذات وظائف اجتماعية وبيئوية مهمة، وبين السلطات العمومية و المستثمرين والفاعلين الاقتصاديين الآخرين، مع احترام خصائص النظم البيئية و الفضاءات الريفية وخصوصيتها و قد شرع في تطبيقه على الأسس التالية:

–تحسين ظروف ممارسة النشاط الفلاحي و الغابي و الرعوي

–مرافقة تعددية النشاطات وتشجيعها وترقيتها باعتبارها عاملا لتحسين مداخيل العائلات.

–القطيعة مع الجمود الذي ميز المناطق الريفية ذات القدرات الضعيفة، بتوفير بدائل لتنمية اقتصادها و أنشطتها عبر تحويل نظم الإنتاج و تكييفها.

–تعجيل مسار تحديث القطاع بتشجيع الاستثمارات الإنتاجية والتكنولوجية في

الاستغلالات الفلاحية، وخاصة منها ذات الأحجام الصغيرة و المتوسطة التي لم يتم استكمال تأهيلها بعد.

في هذه الظروف تم تحديد جهاز قادر على بعث حركية فعلية لتنمية المناطق الريفية تقوم على فكرة مشروع التنمية الريفية الجواري الذي يعطي إمكانية التكفل باحتياجات وانشغالات السكان المستهدفين انطلاقا من تدعيم أنشطتهم الاقتصادية الأساسية.

مشروع التنمية الريفية الجواري أيضا إطار للعمل الميداني في الوسط الريفي، شمل إعداد أجهزة دعم التنمية الريفية عدة أبعاد رئيسية:

-تكييف الصندوق الوطني للضبط و التنمية الريفية للتكفل الأفضل بدعم تنمية فروع الإنتاج الفلاحي، ودعم التصدير.

-استعمال صندوق الإصلاح الزراعي بواسطة التنازل بصفة انتقالية حتى نهاية سنة2002م استجابة للحاجة إلى العمل المستعجل على المناطق الريفية المحرومة، ثم استعمال صندوق التنمية الريفية والإصلاح الأراضي بواسطة التنازل الذي أنشأه قانون المالية لسنة 2000م.

-وضع شروط عمل صندوق مكافحة التصحر و تطوير الرعي والسهوب

-إنشاء أجهزة موجهة للسكن الريفي، بالتعاون مع وزارة السكن و ذلك في إطار مشاريع التقييم الجوارية و يعتزم هذا الجهاز توسيع مساعدات الصندوق الوطني لمساعدة السكن إلى سكان الريف حسب معايير انتقاء و إجراءات خاصة، تنظيم التدخلات بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ووزارة الموارد المائية من إنجاز سدود صغيرة.

فيما يخص التعزيزات فإنه هناك سلسلة من الأدوات الضرورية لاختبار الأعمال و توسعه تدريجيا:

-تعزيز التقارب القطاعي وانسجام أنماط التدخل في الوسط الريفي شرع فيه مع قطاعات الحرف، الصناعات التقليدية.

-إقامة جهاز متابعة وتقييم لبرامج التنمية الفلاحية في علاقة وثيقة مع وزارة الداخلية و الجماعات المحلية، ويقوم هذا البرنامج على لجان دائرة للمتابعة والتقييم، تشرف عليها لجنة ولائية تحت سلطة الوالي.

-إعداد برنامج إعلام آلي خاص للمتابعة وتقييم برامج التنمية الفلاحية و الريفية يوضع تحت تصرف المستعملين لتأمين هذه الوظيفة الأساسية

-تكييف برامج التهيئة و تسيير فضاءات الريفية) المخطط الوطني للتشجير استصلاح الأراضي بواسطة التنازل، برنامج تهيئة المناطق السهبية

-التحضير لانطلاق المشاريع الرائدة بمساعدة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية و منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وقريبا البنك الدولي للإنشاء والتعمير على مستوى المناطق النائية.

-إجراء تحقيقات ومسوح على مستوى 600بلدية قصد تقدير الوضعية بشكل جيد يسمح بمعرفة احتياجات السكان المعني و تحضير استراتيجية وطنية للتنمية الريفية.

إن التقديرات الأولى للوضعية السائدة انطلاقا من مختلف الأعمال المنفذة قد سمحت بتبيان أن:

*التجهيزات العمومية والهياكل القاعدية موجودة في كثير من المناطق ولكن ما ينقص هو تثمينها

* .غياب التكامل و التآزر بين الأعمال التي تقوم بها مختلف القطاعات و بين الوسائل المجندة في وسط المجال الفلاحي إنما تعود إلى غياب سياسة حقيقية للتنمية الفلاحية.

*تعميق المعرفة بالعلاقات بين مختلف الجماعات ضروري لضمان فعالية التدخلات العمومية.

4-5-3: تقييم سياسة الدعم الفلاحي خلال فترة تطبيق المخطط الريفي للتنمية:

بعد مرور تسع سنوات من تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي عرف فيها الدعم الفلاحي تطورات كبيرة في جميع فروع الإنتاج النباتي والحيواني، وفي مجال التنمية الريفية، والبنية التحتية، يمكن تقييمه من خلال حساب مجموع الدعم الفلاحي ومقارنته بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي وكذا الإنتاج الزراعي، كما نتطرق في هذا المطلب إلى برنامج التطوير الفلاحي والتجديد الريفي الذي انطلق فعليا في سنة2009 ويمتد إلى سنة2013.

أولا/ تقييم سياسة الدعم الفلاحي خلال فترة تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

نظرا للأهداف التي جاء بها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية المتمثلة في تحقيق التنمية الفلاحية والاقتصادية والاجتماعية الشاملة على المستوى الوطني وخاصة في المناطق الريفية والصحراوية، جعل الدولة تعمل على تفعيل وتنمية النشاطات والأعمال الفلاحية المختلفة، من خلال إنشاء مجموعة من الصناديق الفلاحية التي تعمل على دعم هذه النشاطات والأعمال، وتتمثل هذه الصناديق كما ذكرنا سابقا في الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية الذي حول سنة2005 إلى الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي ليختص في دعم الاستثمارات الفلاحية فقط، وإنشاء معه الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي ليعمل على تثمين المنتوجات الفلاحية، كما أنشأ صندوق الصحة الحيوانية والوقاية النباتية، وصندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب، وصندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، بالإضافة إلى إنشاء فروع في كل من صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب وصندوق

التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز في سنة2006، لتقوم بدعم البرامج الخاصة بالجنوب، والبرامج الخاصة بالهضاب العليا، والبرامج الخاصة بالتنمية الريفية في الهضاب العليا، كل هذه الصناديق جعلت الدولة تخصص لها مبالغ مالية هامة يختلف حجمها من سنة إلى أخرى.

ثانيا/ برنامج التطوير الفلاحي والتجديد الريفي خلال المخطط الخماسي2009-2013:

جاء هذا البرنامج لمواصلة التنمية الفلاحية التي انطلقت في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ويهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي والتماسك الاجتماعي، اللذان يمثلان أهم عناصر السيادة الوطنية والأمن القومي، ويعتمد هذا البرنامج في استراتيجيته على وضع الأسس السياسية لإعادة مركزية سياسة التنمية الفلاحية و الريفية التي أدرجت في قانون التوجيه الفلاحي لسنة 2008م، الذي يضع الإطار القانوني وخريطة الطريق للسنوات الخمسة المقبلة. التي يتم خلالها تحقيق البرنامج المسطر الذي يرتكز على تكثيف إنتاج المواد الغذائية الأساسية من الحبوب، الحليب، البقول الجافة، اللحوم وغيرها، فضلا عن حماية مداخيل الفلاحين والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلكين، وكذا تحرير المبادرات وبناء ثقة في المستقبل، بالإضافة إلى تعزيز الاستشارة و التشاور مع كل الفاعلين و المسؤولين في المجال الفلاحي والزراعة الصناعية، مما يؤدي إلى حماية وتثمين الموارد الطبيعية، ومن جهة أخرى أكد البرنامج على أهمية العناية الخاصة بالاستغلال العقلاني للمياه باستخدام تقنيات الري الحديثة، كما يمنح هذا البرنامج نمط وحيد لاستغلال الأراضي التابعة للدولة عن طريق الامتياز بعلاقة تعاقدية على المدى الطويل، وبدأ تطبيق هذا البرنامج بالتوقيع على عقود النجاعة مع الولايات4 8للبلاد في سنة2009م، على أساس النتائج المحققة وخصوصية كل منطقة، وقسمت هذه العقود إلى نوعين هما:

أ/عقود مرتبطة ببرنامج تجديد الاقتصاد الزراعي :يقوم من خلالها بدعم النشاطات الفلاحية المباشرة دعم(إنتاج الحبوب، البقول الجافة، الحليب، البطاطا، وغيرها)، تقديم القروض الميسرة ومسح الديون، ودعم استخدام تقنيات الري التكميلي واقتصاد المياه، وتوفير البذور والشتلات والأسمدة، وهو ما يمثل متابعة الجهود المبذولة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، بهدف تعزيز الجهاز الإنتاجي للمواد الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع ورفع المردودية، وامتصاص مشكلة استراحة الأراضي.

ب/ **عقود مرتبطة ببرامج التجديد الريفي:** تقوم هذه البرامج على دعم وتشجيع سكان الأرياف على تطوير مناطقهم وتحسين ظروفهم المعيشية الخاصة، من خلال إنجاز مشاريع حيوية أطلق عليها مشاريع جوارية للتنمية الريفية المندمجة، تتمثل في توظيف أفضل للثروات الخاصة والعامة المتوفرة بتلك المناطق، والاستغلال والتسيير العقلاني لهذه الثروات المحلية ورفع القدرات الإنتاجية لها، وحماية الموارد الطبيعية، وتثمين المنتجات ذات الخصوصية المحلية، وتنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط السهبي وفي الواحات والجبال.

-لتحقيق هذا البرنامج بشقية تجديد الاقتصاد الزراعي والتجديد الريفي خصصت الدولة مبلغ 1000مليار دج ما يعادل 13.5 مليار دولار خلال 2009-2013، وهو ما يمثل200مليار دج سنويا لدعم النشاطات وفق ما يلي:

-تحمل الدولة تكاليف اقتناء البذور والشتلات وإعادة إنتاجها، كما يمنح دعم عمومي لأسعار اقتناء الأسمدة بالنسبة لكافة أنواع الإنتاج الفلاحي.

-تخصيص مساعدات عمومية لاقتناء العتاد الفلاحي لصالح كافة أنواع الإنتاج الفلاحي وتربية الماشية، وعتاد الري المقتصد للمياه، وسيوجه هذا الدعم حصريا للبيع بصبغة الإيجار للتجهيزات المصنعة محليا.

-مواصلة دعم أسعار الحبوب حرصا على تشجيع الإنتاج المحلي، ومنح الديمومة لأسعار محاصيل القمح والشعير التي تجمعها التعاونيات، وسيتم تقديم سعر تحفيزي أيضا لجمع محاصيل الخضر الجافة.

-دعم تطوير إنتاج الحليب وجمعه من خلال دعم اقتناء البقر الحلوب لدى الممونين المتعاقدين، ودعم لتجديد التجهيزات وشراء عتاد جمع الحليب وإنتاج العلف.

-دعم إنتاج اللحوم بكل أنواعها، حيث سيستفيد مربو الغنم والماعز على وجه الخصوص من التكفل بتلقيح الماشية، وإعانات من أجل تجديد حظائر تربية الماشية، وإنشاء مراكز التكاثر، وتوفير العلف بأسعار مدعمة في حالة الجفاف، كما ستستفيد تربية الدواجن والقطعان الصغيرة من دعم موجه لاقتناء الماشية وتجديد وسائل الإنتاج، و الاستثمار في الصناعة التحويلية، أما تربية الخيول والإبل فسيتم تدعيمها من خلال تشجيع توالد السلالات المحلية وتطوير المهن ذات الصلة بهذه النشاطات.

-تمنح مساعدات هامة للإنتاج الذي تدره بعض الأنواع من الأشجار المثمرة كما يستفيد إنتاج زيت الزيتون من دعم خاص يشمل اقتناء العتاد الموجه لإنجاز المعاصر وقدرات تخزين الإنتاج وتوضيبه، كما يستفيد إنتاج التمور وتصديرها من دعم ملائم يشمل الحفاظ على غابات النخيل وتجديدها، وبناء وحدات التوضيب والتصدير.

-رفع كفاءة الإطارات العاملة في قطاع الفلاحة بتكوين المهندسين والتقنيين في الفروع والمهن ذات العلاقة بهذا النشاط من قبل المنظومة الوطنية للتعليم والتكوين، بالإضافة إلى استفادة التعاونيات الفلاحية وتعاونيات تربية[76]

المواشي من الإطارات الجامعية في إطار الاندماج المهني المرتبط بالقطاع الفلاحي، وستتكفل الدولة مؤقتا بقسط هام من الأجور المدفوعة لهم.

[76]- كلمة رئيس الجمهورية عند افتتاح الندوة الوطنية حول: **التجديد الفلاحي والريفي**، بسكرة، 28فيفري2009، ص4.

ثالثا/ النتائج الأولية لتطبيق برنامج التجديد الفلاحي والريفي:

مكنت بداية تطبيق الإجراءات التي تضمنتها استراتيجية برنامج التجديد الفلاحي والريفي خلال 2009في إطار تنفيذ عقود النجاعة الخاصة بتجديد الاقتصاد الفلاحي إلى تحقيق نتائج مشجعة خاصة فيا لفروع الزراعية الاستراتيجية ومع توفر الظروف المناخية المناسبة إلى تسجيل رقما قياسيا في إنتاج الحبوب بإنتاج61.5مليون قنطار، ,وفاق عبر 46ولاية النتائج المحددة في عقود النجاعة، كما سجل فرع الحليب إنتاج2.5 مليار لتر، وفرع البطاطا إنتاج29.5مليون قنطار، وفرع التمور6.5مليون قنطار، أما اللحوم الحمراء فقد فاق إنتاج30 ولاية الأهداف الوطنية التي رسمتها في عقود النجاعة، بينما فاقت16ولاية فقط أهدافها فيما يتعلق باللحوم البيضاء، وفي زراعة الزيتون فقد تحصلت33 ولاية من أصل 45ولاية على نتائج فاقت أهدافها، كما انتهجت الدولة سياسة القرض الرفيق بتوزيعها5263 قرضا بدون فائدة بقيمة 2.6 مليار دج بهدف تشجيع النشاط الفلاحي.

أما برنامج التجديد الريفي سجل هو الأخر في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة انطلاق 5برامج للتجديد الريفي، بهدف حماية وتوسيع وتثمين الثروة الغابية الوطنية منها حماية أحواض الأنهار3.5مليون هكتار، مكافحة التصحر ب20 مليون هكتار، حماية الأنظمة البيئية الطبيعية وتثمين الأراضي الفلاحية الغابية ب341.000هكتار، بالإضافة إلى بناء3000وحدة سكنية ريفية، وتهيئة قاعات للعلاج، وتوصيل الكهرباء وماء الشرب، كما تم إنشاء1000وحدة تربية لصالح5823 عائلة.

4-6-المشـــــاكل التـــــي تواجـــــه القطـــــاع الفلاحـــــي فـــــي الجزائـــــر:

فـي البدايـة نشـير إلـى ملاحظـة هامـة، ألا وهـي أن التنميـة الفلاحيـة تتجـه نحـو تطـوير القطـاع الفلاحـي خاصـة فـي المنـاطق الريفيـة، التـي هـي بـأمس الحاجـة إلـى اهتمام كبير نظرا للمشاكل التالية.

4-6-1: المشاكل المرتبطة بظروف استغلال الموارد الطبيعية:

وبشكل رئيسي العقار الفلاحي فغياب السند القانوني بوصفه إجراء للأشخاص المعنيين هو في حد ذاته عائق ينبغي إيراده في هذا المجال.

و بالارتباط مع هذا الجانب فإن مشكلة العقار المخصص للبناء، و تسليم رخصة البناء في الوسط الريفي تستحق علاجا خاصا يرفع الحرج عن هؤلاء السكان الموجودين أصلا في وضعية غير ملائمة فسواء تعلق الأمر بالحالة الأولى أو الثانية.

أولا/ مشكل الحبوب:

أن كثير من الأسباب التي كرست ظهور عدد كبير من العراقيل في وجه الفلاحين أثناء بحثهم عن البذور خلال فترة الحرث ونفس الشيء من المعاناة بعد فترة الحصاد بغرض تسويق الحبوب المنتجة لدى الديوان، هو غياب إطار للتشاور بين هذا الأخير والفلاحين. كما أن الديوان الوطني للحبوب يمارس وصاية تامة على التعاونيات الفلاحية التي بدورها تقوم بالوساطة مع فئة الفلاحين، ولهذا لابد أن يتم خلق فرص أكبر للتقاطع بين الديوان الوطني و أهل المهنة.

-مكافحة الجراد:

أكد وزير الفلاحة أن ما بين 32مليون دولار التي أعلنت الدول المانحة على تقديمها لدول إفريقيا لمكافحة الجراد لم يصل منها سوى 11مليار دولار منحتها منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة، وقال أن الدول الغنية تأخرت كثيرا في تقديم الدعم في الوقت الذي وصلت فيه أسراب الجراد إلى المدن وداخل المنازل كما حدث في موريتانيا وذكر أن الجزائر لم تتلق أية مساعدة من البلدان المانحة وقامت بعمليات مكافحة تشهد لها كل البلدان، حيث أنفقت ما يفوق 16مليار دينار بين سنتي[77] 2004.

[77]- جريدة الفجر الصادرة بـ: 11أكتوبر، 2006م، ص5.

-خطر الجفاف:

هذا ما أشارت إليه مديرية المصالح الفلاحية أن فلاحوا المنطقة الشمالية قد تكبدوا انتكاسة) فمثلا ولاية تبسة(، حيث تشير التوقعات أن معدل الإنتاج الفلاحي لا يتعدى 50 قنطار في الهكتار الواحد، و هو أسوء معدل شهدته المناطق الفلاحية منذ 4 سنوات و تشير الإحصائيات أن 70%من المنتوج قد انخفض بشكل ملموس و محسوس نتيجة تأثره بالجفاف و تساقط البرد و السيول الجارفة و الفيضانات و هي العوامل التي خيبت آمال الفلاحين الذين توقعوا مع بداية الموسم الفلاحي تحقيق أرباح معتبرة[78].

ثانيا/ فيما يخص المشاكل البشرية:

– السعي نحو تشغيل أكبر عدد من اليد العاملة في القطاع الزراعي وهذا بفضل تشجيع سكان المناطق الريفية على الاستقرار و عدم هجرة الأرض التي إن اهتموا بها كانت المصدر الحقيقي لتحسين مستواهم المعيشي.

– القيام بإنجاز مشاريع السكانات الريفية تتماشى و التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها الجزائر.

–تكوين يد عاملة مؤهلة و قابلة للتجديد مدركة بالتحولات التكنولوجية الحاصلة في الدول المتقدمة.

إعداد سياسة للإرشاد الفلاحي تتمثل في تحديد الأهداف.

– تحديد الهيئات المختصة بالإرشاد و العمال المكلفين بهذه المهمة.

–إعطاء فعالية للإرشاد بإعداد استراتيجية شاملة لتطبيق البرامج مع تحديد آليات الربط والتنسيق بين نشاطات البحث الزراعي.

–تطوير فعالية أجهزة الإعلام العلمي والتقني وتوفير المخصصات المالية اللازمة لذلك نظرا لأهمية القطاع الزراعي في اقتصاديات مختلف بلدان العالم سواء المتقدمة منها

[78]– جريدة الخبر الصادرة الخميس الصادرة بـ:29جوان 2006، عدد4741– ص6.

أو النامية جعل مسئول وهايولون أهمية كبيرة لهذا القطاع من خلال التخصيصات المالية الضخمة المخصصة لدعمه بالإضافة إلى إشكال الحماية الأخرى خاصة في الدول المتقدمة، وهذا بهدف توفير الغذاء بأسعار معقولة في الأسواق الداخلية وجعل المنتجات الزراعية الوطنية أكثر تنافسية في الأسواق الخارجية. أما بالنسبة لسياسة الدعم في الجزائر فعرفت ثلاثة مراحل، المرحلة الأولى كانت قبل سنة1990 والتي تميزت بوجود النظام الاشتراكي الذي كانت فيه كل المؤسسات والتعاونيات الفلاحية تابعة للدولة، مما جعل الدعم في هذه الفترة لم يكن له أثر على السياسة الزراعية، بسبب تحمل الدولة كل أعباء القطاع وكل الخسائر التي تحدث فيه، بالإضافة إلى أنه لم يعطى للقطاع الخاص الأهمية الكبيرة في تطوير القطاع، والمرحلة الثانية كانت بين1990/1999 عرفت التوجه نحو اقتصاد السوق الذي نتج عنه تحرير الأسعار، ومنها أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي، وأسعار المنتجات الزراعية، بسبب رفع الدعم على القطاع الزراعي، مما أثر على المنتجين والمستهلكين، أدى بالدولة إلى التدخل لدعم القطاع بطرق جديدة تمثلت في إنشاء مجموعة من الصناديق تتولى دعم القطاع، ويعتبر الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية من أهم هذه الصناديق، والذي ركز في تقديم الدعم على دعم إنتاج المواد الغذائية الأساسية (الحبوب، الحليب)، غير أن عدم وصول هذه المبالغ من الدعم إلى أصحابها الحقيقيين ووجود البيروقراطية دفع الدولة بالقيام بإصلاحات جديدة بداية من سنة2000 بتطبيق المخطط الوطني للضبط و التنمية الفلاحية، الذي يهدف إلى استخدام جميع الإمكانيات المتوفرة للقطاع لمواجهة التحولات الاقتصادية الداخلية(اقتصاد السوق) والخارجية (توقيع اتفاقية الشراكة، والدخول في مفاوضات الانضمام إلى) OMC ، جعل الدولة تخصص مبالغ مالية هامة من ميزانيتها السنوية ومن الهبات والوصايا وكل الموارد الأخرى المحددة عن طريق التشريع، لتوضع لدى حسابات التخصيص في الخزينة بأسماء الصناديق التي أنشأت لهذا الغرض، لتنفق في تحقيق البرامج المسطرة والمتمثلة في دعم

تكثيف أنظمة الإنتاج الزراعي، دعم تطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية في مختلف الفروع، دعم استصلاح الأرضي عن طريق الامتياز، دعم البرنامج الوطني للتشجير، ودعم استصلاح الأراضي بالجنوب. وبعد مرور أربع سنوات من تطبيق هذا المخطط تواصلت الإصلاحات في سنة 2005م، لتعطي أكثر صرامة في تسيير مبالغ الدعم بإنشاء الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار، ليتكفل بدعم جميع المشاريع الاستثمارية فقط، وأنشأ معه الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي الذي يتكفل بدعم الإنتاج الفلاحي وتثمينه ليعوضان الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، ثم تواصلت الإصلاحات في2006 بتنفيذ برامج خاصة بالصحراء وبالهضاب العليا وأخرى بالتنمية الريفية في الهضاب العليا، حيث فتحت لها حسابات تخصيص بالخزينة تخص هذه البرامج في كل من الصندوق الوطني لمكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب، وصندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، لتتواصل الإصلاحات في سنة 2008من خلال برنامج التطوير الفلاحي والتجديد الريفي الذي يمتد من 2009إلى2013، والذي ينقسم إلى شقين، شق مرتبط بالتطوير الفلاحي بدأ تطبيقه بتوقيع عقود النجاعة مع 48ولاية مرتبط بخصوصيات كل ولاية وقدراتها وتاريخ تنميتها الفلاحية، ويهدف إلى دعم تكثيف الإنتاج في الفروع الفلاحية الاستراتيجية، ومن أجل استعمال عقلاني للقدرات المتوفرة في كل منطقة، وشق ثاني مرتبط بالتجديد الريفي يهدف إلى المحافظة على الأراضي الزراعية ومهمتها الإنتاجية وتثمين الموارد الطبيعية، وتشجيع سكان الريف على تطوير مناطقهم وتحسين ظروفهم المعيشية الخاصة، من خلال توظيف أفضل للثروات الخاصة والعامة المتوفرة في تلك المناطق.

خلاصة القول: رغم أن القطاع الفلاحي قد تعرض لإصلاح عميق مع إعادة هيكلة القطاع العمومي والهيئات ومصالح الدعم الفلاحي في نهاية الثمانينات وبداية لتسعينات، ولتحرير المبادرات، فإنه ظل يواجه ضغوطا ما تزال ماثلة نذكر منها:

*عدم كفاية الاستثمارات في المستثمرات والتأخر المسجل في تحديث نظم الإنتاج

*عدم الاحتياط المسبق بإنشاء هياكل الإسناد للفلاحين لإدارة المخاطر التي تتعرض لها المحاصيل الزراعية والإنتاج الحيواني بسبب عدم انتظام الأمطار حسب المناطق والفصول تطوير السقي التكميلي، تسويق البذور والنباتات مكيفة مع ظروف الجفاف والمناخ الشبه الجاف في الجزائر وتكييف تقنيات الزراعة والجدول الزمني الفلاحي.

*ضعف تعبئة الموارد المائية وضع هياكل أساسية لري الأراضي الزراعية قيد الاستغلال بتكاليف عالية جدا، وبهندسة غير ملائمة، سواء كان الري كليا أو جزئيا، سوء برمجة وتنسيق المستثمرات المخصصة لجلب المياه وتجهيزات الري المحوري متأخرة عن إقامة أشغال تعبئة الموارد المائية.

*قصور خدمات دعم المستثمرات الفلاحية كما وكيفا وعدم استكمال إعادة تنظيم هذه الخدمات من طرف الدولة لتحسين الإرشاد الفلاحي

*قصور جهاز مكافحة المخاطر وسيرورة تدهور الموارد الطبيعية الناجم عن الضغط على الأراضي العبور وكثرة عدد الحيوانات في المرعى الواحد، والتلوث الحضري والصناعي (التعرية، التصحر، نزوح الرملي)

*عدم ملائمة التنظيمات المهنية الأساسية عبر شبكة الغرف الفلاحية وجمعيات المنتجين ومجالس الفروع المهنية المشتركة

*مطابقة النصوص التشريعية مع حركية الإصلاحات وإعادة الهيكلة (النصوص التي تحكما لوضع القانوني للأراضي الفلاحية للأراضي الخاصة بالدولة).

الفـــصل الخـــــامس:

منهجية الدراسة الميدانية

5-1- مجالات البحث.

5-2- المجال البشري وعينة الدراسة.

5-3- المنهج المتبع في الدراسة.

5-4-الأدوات المنهجية المستخدمة في البحث.

5-5-عرض ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية.

5-5-1- مناقشة النتائج في ضوء الفرضيات.

5-5-2- تقييم دور القطاع الفلاحي في ظل التجديد الريفي.

5-5-3- النتيجة العامة للدراسة.

تعدّ مدينة سيدي عقبة من مدن دولة الجزائر العربيّة، والتي تقع بين الأطلس الصحراوي في منطقة السهوب الصحراويّة، وهذا ما جعلها ذات موقع استراتيجي مهم، بالإضافة إلى أنّها تعتبر منطقة عبور الطريق الوطني 83، والذي يربط مقر ولاية بسكرة بمناطق تبسة، وخنشلة

وتشتهر هذه المدينة بوجود واحات النخيل المحيطة بالمدينة، وبالتالي فإنّ موسم التمور من أهم مواسمها، وذلك لأنّ هذا الموسم المصدر الأساسي لدخل سكانها، بالإضافة إلى ذلك يوجد مصدر آخر لدخل السكان، وهو بيوت الزراعة البلاستيكيّة التي يعتبر أهم محاصيلها الحبوب والخضروات؛ حيث تعتبر هذه البيوت من ضمن مشروع الدّعم الفلاحي الذي أطلقته الحكومة في العديد من البلديات أهمها بلدية سيدي عقبة.

وبعد دراستنا للبرامج التنموية وما حققته من أهداف إيجابية نوعا ما على المستوى المحلي بالمنطقة خلال الفترة الممتدة 1999-2005م اذ رأينا أن نقوم بدراسة تطبيقية لبرامج التنمية المتمثلة في برنامج التجديد الفلاحي والريفي بالولاية محل الدراسة الميدانية، ويمكن التعرف من خلالها على جهود الدولة في مجال التنمية الفلاحية.

5-1- مجالات البحث:

- ✓ **حدود الدراسة:**

تنصب هذه الدراسة على الفترة ما بعد التسعينات من القرن العشرين إلى فترة تطبيق المخطط الوطني التنمية الريفية، ثم بداية تطبيق برنامج التطوير الفلاحي والتجديد الريفي

5-1-1-:المجال المكاني:

لقد تم إجراء الجزء الميداني من الدراسة في منطقة سيدي عقبة التي تعتبر من بين المدن التي استفادت من قدر كبير من مخطط الدعم الفلاحي في اطار تنمية البيئة والمحافظة عليها، ولقد كانت الدراسة الميدانية على بعض المستفيدين الفلاحين من المشروع بالمنطقة.

المـوقع والتسمية:

تقع مدية سيدي عقبة بين نطاقين جغرافيين وهما الاطلس الصحراوي في المنطقة المسماة السهوب الصحراوية فهذا ما اعطاها موقع استراتيجي هام، كما أنها منطقة عبور للطريق الوطني رقم 83 الذي يربط مقر الولاية بسكرة بكل من تبسة وخنشلة مرورا بلديات عين ناقة وزريبة الواد وتبعد عن مقر الولاية بسكرة بـ18 كلم وعن الجزائر العاصمة بـ440كلم 2ويزيد سكانها 41000 نسمة. يحد مدينة سيدي عقبة من الشمال شتمة وبسكرة ومن الجنوب بلدية أوماش.

التسمية:

ترجع التسمية الحقيقية لمدينة سيدي عقبة نسبة إلى الفاتح عقبة بن نافع الفهري القرشي الذي وصل الى المنطقة أثناء فتوحاته الاسلامية في القرن السابع الميلادي حيث بنى على ضريحه مسجدا وحوله إلى أحياء عتيقة للمدنية.

من أهم ما يمز هذه المدنية العدد الكبير لأضرحة الفاتحين المسلمين وأشهرهم عقبة بن نافع الفهري القرشي الذي يوجد ضريحه في المسجد الكبير للمدينة والذي يحمل اسمه كذلك ويرجع نسب المدنية إلى هذا الفاتح العظيم، أنشئ بها مؤخرا معلم ديني وصرح علمي ممثل في مركب إسلامي للتكوين العلمي الاسلامي لسنوات ظلت مدينة الفاتح عقبة بن نافع الفهري قطب يتخرج منه لسنوات مئات الاساتذة والدعاة والمؤطرين الدنيين.

يبلغ عدد سكانها 33509نسمة (2008) تشتهر مدينة سيدي عقبة بواحات النخيل التي تحيط بالمدنية حيث تشهد هذه المدنية في موسمها الفلاحي الذي يبدأ من نضج ثمارها مطلع سبتمبر حركة ونشاطا منقطع النظير إذ يمثل موسمها الفلاحي المصدر الاول لدخل سكانها إلى جانب التمور وما تمتاز به من جودة عالمية تنتج المدنية محاصيل أخرى لا تقل شأنا عن محصول التمور إذ انتعشت زراعة البيوت المحمية خاصة في برنامج مشروع الدعم الفلاحي، من أهم المحاصيل الخضروات والحبوب من بلدياتها (عين الناقة /شتمة/الحوش).

المؤسسات الحكومية والمرافق:

تضم مدينة سيدي عقبة العديد من المؤسسات الحكومية والمرافق العامة التي جعلت منها مدينة حضرية بأتم معنى الكلمة فنجد مؤسسات تعليمية بمختلف أطوارها ودور الحضانة، كما تضم المدينة مجمعا صحيا في قلب المدينة والعديد من الملاحق الصحية موزعة على أجزاء من المدينة كما يتم حاليا العمل على إنشاء مجمع جراحي يعد مقصدا للعديد من المناطق المجاورة، كما تضم المدينة دار للبلدية وجميع الملحقات التابعة لها ومركزا بريديا إضافة إلى مؤسسات أمنية[79].

-1-توزيع الأراضي حسب المناطق:

-المنطقة الجبلية:51286هـ(38.77 %من المساحة الفلاحية الاجمالية)

-المنطقة المسقية:61494هـ(51.03% من المساحة الصالحة للزراعة)

-المنطقة شبه الجافة:13488هـ(10.12 %من المساحة الصالحة الزراعية)فيمكن ممارسة فيها تربية المواشي.

2- توزيع الاراضي حسب الطبيعة القانونية:

الاراضي التابعة للملك الخاص:70830هـ(50.16 من المساحة الصالحة للزراعية)

الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة 61438هـ(49.84 من المساحة الصالحة للفلاحة).

3-المستثمرات الفلاحية:

العدد الإجمالي للمستثمرات الفلاحية يقدر بـ 24722مستثمرة.

4-الإمكانيات الفلاحية لمنطقة:

نظرا لموقع المنطقة الفلاحية فإنها تتوفر على إمكانيات فلاحية كالآتي:

---

[79]- **معلومات عن سيدي عقبة** ، متاح على الموقع:

http//www.youtbe.com geonames.org ،. تاريخ النشر:2021/08/11، تاريخ الانزال:2022/02/13م.

1-الموارد المائية:

الآبار العميقة 30(4 لتر / ثا).

الآبار:10327(1لتر/ ثا).

السدود:

شبكة السقي:

السقي بالتقطير 11700هـ(34 من المساحة الإجمالية المسقية)تعتبر قليلة بالنسبة لأهمية هذه العملية في المحافظة على المياه.

السقي بالرش:9509هـ(27.5من المساحة الإجمالية المسقية).

السقي بالساقية 13270هـ(38.5من المساحة الإجمالية المسقية).

-استعمال الأراضي:

وتكون كالآتي:مساحة الحبوب 5000هكتار.

مساحة الاعلاف:14000هكتار.

مساحة البقول الجافة 5000هكتار.

مساحة الخضروات 3557هكتار منها 13360هـ بطاطس.

مساحة الاشجار المثمرة 13513هـ منها 4809 هكتار.

مساحة الكروم:169 هكتار.

مساحة الزيتون 7757 هكتار.

قدرات التخزين:

الحجم الإجمالي لمنشآت التخزين (تبريد froid.) يقدر بـ69850 م3 منها 10450م والمتمثل في والاسماك واما الباقي الخاص بالخضروات والمحاصيل الزراعية وتقدر بـ59400م.

إن مثل هذه المنشآت تستحق التوسيع تماشيا مع تطور الانتاج الذي تعرفه الولاية.

الحجم الاجمالي لمخازن الحبوب التابعة لفروع تعاونيات الحبوب والبقول الجافة.

مستلزمات الانتاج:

عدد الجررات 3000(44هـ لكل جرار)وتعتبر غير كافية.

عدد آلات الحصاد 49(1229هـ لكل آلة) وهي كذلك غير كافية.

عدد المضخات المائية 10000(3.4هلكل مضخة) تعتبر غير كافية.

عدد آلات الحرث 600تعتبر قليلة.

عدد آلات البذر 597.

عدد آلات النقل 4061.

هيئات الدعم:

يوجد هناك هيئات الدعم للقطاع الفلاحي التي يساهم في تطوره زيادة قيمة المضافة ويمكن أن يكون هذا الدعم تقني أو مالي أو حتى العلمي وهذه الهيئات هي:

-الغرفة الفلاحية لمنطقة CAW -الاتحاد العام للفلاحين الجزائريين .UNPA

بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR-الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي .CCLS.

تعاونيات الحبوب والبقول الجافة.

اتحاد التعاونيات الفلاحية UCA -مجموعة تربية الدواجن GAO.

المحطة الجهوية لحماية النباتات SRPV- الديوان الوطني للحليب Giplait.

الديوان الوطني للأراضي الفلاحية Onta.

المخبر الجهوي للبيطرة Labo Veterinaireregiona

الذي يمتد من 2002م إلى2004م كما تتركز الدراسةعلى القطاع الزراعي في الجزائر والدعم الفلاحي ككل.

5-2-: المجال البشري وعينة الدراسة:

نظرا للعد الكبير للمستفيدين من برنامج الدعم الفلاحي لمنطقة سيدي عقبة، قمنا باختيار عينة قصدية بحكم معرفة الباحث للمنطقة، وكان قوامها 259 مفردة من

المستفيدين والمزاولين فعليا للنشاط الفلاحي بالمنطقة (مجال الدراسة الميدانية)، ومن مبرراتها الموضوعية لهذا الاختيار العدد الكبير للمستفيدين من البرنامج؛ حيث أنه خلال مقابلاتنا لأحد المسؤولين بالغرفة الفلاحية لسيدي عقبة صرح بأنه: تقديريا من بداية برنامج الدعم الفلاحي إلى غاية نهايته استفاد ما يقرب 20000 ألف مستفيدا، ونظرا لصعوبة التعامل مع هذا العدد تم اختيار عينة قصدية.

5-3-: المنهج المتبع في الدراسة:

1-نوع البحث:

ينتمي البحث إلى البحوث الوصفية التي تقوم على وصف الظاهرة وصفا دقيقا، وجمع الحقائق والمعلومات عنها وتحليها وتفسيرها واستخلاص دلالتها، ووصف الظروف الخاصة التي مر بها مخطط الدعم الفلاحي، وتقرير حالته كما هو في الواقع، ويحاول بحثنا الحالي الوقوف على دور برنامج الدعم الفلاحي المحافظة على البيئة وهذا من خلال المخطط الذي وزع به البرنامج والأطر التي سطرت لاستفادة الفلاحين من هذا المخطط وذلك بغية الوصول إلى مجموعة من النتائج التي يمكن ان تسهم في دور هاته المخططات التنموية لدعم القطاع الفلاحي في المحافظة على مكانة البيئة ككل وبالمنطقة بصفة خاصة.

2-المنهج المستخدم:

يعبر المنهج عن الخطوات التي يتبعها الباحث في معالجته لموضوع بحثه واختيار الباحث للمنهج لا ينبع من اختياراته الذاتية بصفة مطلقة، بل يتأتى من خلال مقتضيات البحث و الصيرورة العامة له، ووفق ما يمليه التساؤل في الإشكالية ومن ثم الفرضية التي هي عبارة إجابة محتملة على ذلك التساؤل بمعنى أن الباحث لا يختار المنهج الذي يستخدمه في دراسته، لكن طبيعة الموضوع والأهداف التي يرمي إليها وعنوان موضوع البحث، هي المحددات لاختيار المنهج المستخدم.

ينبع من اهتماماتنا بتعداد البرامج التنموية وإجراءات التحفيزية للقطاع الفلاحي للمحافظة على البيئة وزيادة قطاع الخدمات الفلاحية قصد تنشيط الحركة التجارية وبتالي زيادة التنمية الاقتصادية وتبرز أهمية العلمية لهذا الموضوع في الوقت الحاضر لإمكانات المتوفرة من حيث الموارد الطبيعية والبشرية وكذلك الإمكانات المالية. ومع انخفاض أسعار البترول وانخفاض المداخيل أصبح لابد البحث عن قطاع بديل عن المحروقات وكان القطاع الفلاحي مرشح ليكون البديل، حيث قمنا بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في البحث وذلك من خلال جمع البيانات وتحليلها واستخلاص مختلف النتائج.

حاولنا أن نسلك في هذا البحث أسلوب البحث العلمي من أجل الوصول إلى الإجابة على الإشكالية الأساسية التي يطرحها الموضوع، وللوصول إلى نتائج البحث والإجابة عن كل التساؤلات المطروحة واختبار الفرضيات، اخترنا المنهج الوصفي التحليلي عند التعرض لمفاهيم حول سياسات الدعم الفلاحي وما تقدمه للتنمية الاقتصادية والزراعية للاستثمار والدعم الزراعي، الذي يمكننا توضيح كل عنصر من عناصر الموضوع ومدى تطوره أو تراجعه وفي حمايته للبيئة ككل.

5-4-الأدوات المنهجية المستخدمة في البحث:

تعتبر الأدوات المنهجية من بين الوسائل الأساسية في جمع البيانات والحقائق العلمية المتعلقة بموضوع البحث، لذا فإن اختيارها لا تقل على بقية العمليات الأخرى، فلا يمكن دراسة أي موضوع بحث دراسة علمية من دون توفر أدوات مناسبة لطبيعة الموضوع مرتبطة بصورة او بأخرى بالمنهج المناسب المستخدم، وهذا لتأكد من صحة الفروض ومحاولة جمع بيانات ومعلومات تعبر بموضوعية وفعالية عن مجتمع البحث، لذلك فقد استعنا في بحثنا هذا على أحد الأدوات في البحث وهي **الاستمارة**.

وقد احتوت الاستمارة اثنان وعشرون سؤال موزعة على ثلاث محاور وهي:

المحور الأول: البيانات الشخصية وتضمنت على 04اسئلة.

المحور الثاني: برنامج الدعم PNDA وعلاقته بتنشيط البيئة الاقتصادية بمنطقة سيدي عقبة وتضمن 08اسئلة.

المحور الثالث: و يتضمن 07اسئلة.

أولا/الوثائق والسجلات:

تعتبر الوثائق والسجلات من أهم الأدوات البحثية التي تم الاستعانة بها في هذه الدراسة لجمع المعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع الدراسة بشقيه النظري والميداني، وقد تحصلنا على هذه المعلومات والبيانات من بعض الهيئات والمصالح التي لها علاقة بموضوع الدراسة كمديرية الفلاحة لولاية بسكرة، ومديرية المصالح الفلاحية لولاية سيدي عقبة، والغرفة الفلاحية لولاية بسكرة.

ثانيا/التصوير الفوتوغرافي:

يعتبر التصوير الفوتوغرافي من بين الأدوات الثانوية المساعدة في جمع البيانات، وقد استعنا به في توثيق ملاحظتنا فيما يخص المستفيدين من برامج الدعم الفلاحي لمنطقة سيدي عقبة.

ثالثا/ أسلوب التحليل:

استخدمت دراستنا المتمحورة حول دراسة مكانة حماية البيئة في ظل مخططات التنمية الفلاحية بمنطقة سيدي عقبة، عمليات متداخلة من الوصف والتفسير على تحقيق أهداف البحث وقد جاءت على النحو التالي:

أ-الأسلوب الكمي:

اتبعت الدراسة الأسلوب الكمي، بحيث تم تكميم البيانات البيئية التي تناولها موضوع الدراسة بالإضافة إلى المعطيات الواقعية المتحصل عليها من الاستمارة وذلك عن طريق تصنيف وتبويب وحساب التكرارات والنسب المئوية وتمثيلها في جداول.

ب-الأسلوب الكيفي:

وقد تمثلت في عمليات استعراض البيانات التي تم الحصول عليها من مختلف المديريات الفلاحية في ولاية بسكرة وسيدي عقبة، ومن الاستمارة التي تم توزيعها والتي تم وصفها وتحليلها لإعطائها مدلولات ومعاني كيفية في إطار الأهداف التي يرمي إلى تحقيقها هذا البحث.

5-5 -عرض و مناقشة نتائج الدراسة الميدانية:

5-5-1-مناقشة النتائج في ضوء الفرضيات:

الجنس:

جدول رقم 01 يوضح توزيع المبحوثين حسب الجنس

العينة	التكرار	النسبة
ذكر	54	65.1
انثى	29	34.9
المجموع	83	100.0

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه سجلنا ما نسبته 65.1 % بتكرار 54 وهذا بالنسبة لذكور، أما الاناث فالنسبة 34.9% بتكرار 29. وهذا راجع لطبيعة مجتمعنا حيث أن الذكور يميلون الى الأعمال الزراعية التي تتطلب مشقة وتعب وجهد عضلي كبير. رغم الملاحظة أن المرأة قطعت شوطا كبيرا في اكتساح مجال الزراعة وهذا ما مثلته نسبة 34.9%حيث تغيرت الذهنيات وبدأت الفوارق بين الرجل والمرأة تتقلص من يوم لآخر.

السكـن:

-جدول رقم 02 يوضح توزيع المبحوثين من خلال السكن

العنية	التكرار	النسبة
حضرية	50	60.2
شبه حضري	25	30.1
ريفي	8	9.6
المجموع	83	100.0

ما نلاحظه من معطيات رقمية مسجلة في الجدول أن نسبة السكن الحضري حققت نسبة 60.2% وهذا راجع الى رغبة الفرد في الحصول على سكن لائق سواء في الريف او في المدينة، وعندما نقول سكن حضري أي سكن منجز وفقا لمعايير حضرية أي توفره على جميع مستلزمات الحياة من ماء وكهرباء وشبكات الغاز أي منجز حسب معايير عصرية شبه حضري، فحققت نسبة 30.1% وعندما نقول شبه حضري اي فهي سكنات حضرية لم تكتمل بعد بسبب ظروف مالكيها من سنة لأخرى، أما السكنات الريفية فقد سجلت ما نسبته 09.8 %التي هي في الاصل عبارة عن سكنات قديمة أغلبها من الطين وعلى جانبها ما يسمى بالحوش أو (الزريبة) الخاصة بالأغنام مصنوعة من دعائم خشبية او حديدية ومحاطة بالقش تستعمل كمأوى للأغنام والماعز والابقار رغم بداية ظهور الحظائر الخاصة بالأغنام الحديثة.

المستـوى:

-جدول رقم 03 يوضح توزيع المبحوثين من خلال المستوى التعليمي

الفئة	التكرار	النسبة
متوسط	**10**	**67.51**
ثانوي	**17**	**20.5**

جامعي	56	12.0
المجموع	83	100.0

من خلال الشواهد الكمية الواردة في الجدول الخاص بالمستوى الدراسي نلاحظ أن نسبة 67.5% حققتها اصحاب المستوى المتوسط لان هذه الفئة هي الاكثر عرضة للبطالة والاكثر توجها للميدان الفلاحي او عمال موسميين لان الحصول على عمل في الميادين الاخرى يتطلب مستوى او تكوين معين وهو ما يفتقده هؤلاء لان هذه البرامج موجهة لهذه الفئة للنهوض بالفلاحة و لامتصاص البطالة المتفشية في أوسطاهم، ويحتل المستوى الثانوي الاختيار الثاني بنسبة تقدر بـ 20.5% فقد كان الكثير منهم توجههم للزراعة بعد أن ارتفع المستوى التعليمي في المجتمع حيث طفئ عليهم خريجي الجامعات ولم ونعد بإمكانهم الحصول على وظائف بمستواهم اما النسبة الاقل فقد كانت للمستوى الجامعي والمقدرة بـ12% وهذا راجع لان هؤلاء او هاته النسبة يفضلون المناصب القيادية داخل المجتمع والتي توفرها لهم شهاداتهم فالقليل منهم فقط من يحالفه الحظ في الحصول على وظيفة يتجه الى الفلاحة او ان يكون صاحب شهادة متخصصة في الميدان.

والملاحظ في الآونة الأخيرة تشهد الجزائر تشبع في السوق العمل مما اضطر الكثير من أصحاب المستوى الجامعي إلى التوجه الى القطاع الفلاحي للحصول على فرص عمل وقد هيأت لهم الدولة برامج فلاحية خاصة بحملة الشهادات ونقصد هنا استصلاح الأراضي عن طريق عقود الامتياز الموجودة في كامل بلديات الوطن.

المـــهنة

جدول رقم 04 يوضح توزيع المبحوثين من خلال المهنة

الفئة	التكرار	النسبة
فلاحي	46	55.4

تجاري	**17**	**20.5**
قطاع الخدمات	**16**	**19.3**
بدون نشاط	**16**	**19.3**
المجموع	**83**	**100.0**

من خلال معطيات الجدول نجد ان اعلى نسبة سجلها قطاع الخدمات وهي 55.4 % بتكرار 46 أما القطاع الفلاحي فنسبته 20.5 % بتكرار 17، والقطاع التجاري نلاحظ أنه اقل نسبة وهي 4.8 % بتكرار 4. أما الافراد بدون نشاط فالنسبة المسجلة هي 19.3 % بتكرار16.

- ✓ **مناقشة نتائج الفرضية الأولى:**

جدول رقم 05: يوضح مساهمة برامج الدعم الفلاحي في تنوع النشاطات الاقتصادية بالمنطقة:

الاحتمال		**التكرار**	**%النسبة**
نعم	وفرة المنتوجات	**120**	**46.33**
	زيادة الاستثمار الفلاحي	**100**	**38.61**
	زيادة الحركة التجارية	**39**	**15.5**
لا		**00**	**00**
المجموع		**259**	**100**

من خلال القراءات للمعطيات في الجدول و لإحصائيات المبحوثين حول مساهمة برنامج الدهم الفلاحي في تنوع النشاطات الاقتصادية، فقد لاحظنا ما نسبته 46.33% تعبر عن وفرة المنتجات بالمنطقة باعتبار طبيعة المنطقة الفلاحية وماساهم به برنامج الدعم الفلاحي في توفير المنتجات بالمنطقة، أما بالنسبة لزيادة الاستثمار الفلاحي فقد عبرت عنه النسبة الموضحة في الجدول بـ38.61% من إجابات المبحوثين، تعتبر استغلال الأراضي الفلاحية من قبل سكان المنطقة كمهنة أولية في المجتمع بالإضافة الى ما تقدمه الدولة من برامج دعم تساهم في زيادة الاستثمار واستغلال الاراضي الفلاحية بالمنطقة والتي من شأنها تعمل زيادة فرص الشغل في الميدان الفلاحي، وكذا الاستغلال الواسع لليد العاملة في هذا القطاع.

-أما بالنسبة لزيادة الحركة التجارية فقد عبرت عنه النسبة الموضحة في الجدول بنسبة 15.5% من اجابات المبحوثين فهي تفسر او تعبر على نشاط الحركة التجارية من خلال توفير المنتجات الفلاحية وانتشارها في السوق التجارية بشكل ملحوظ، فالنشاط التجاري يعتمد على مدى توفر المنتجات الفلاحية التي يتطلبها السوق وبتالي الحركة التجارية تكون في اتجاه حركة نشطة من خلال استغلال ما تقدمه الدولة من دعم وبرامج تدعم الحركة التجارية وتطوير في حركة السوق في المجتمع، لان العرض والطلب في السوق التجارية يتوقف على توفر المنتجات التجارية في السوق.

-جدول رقم 06: يوضح برنامج الدعم الفلاحي وحركة الشغل.

الاحتمال		التكرار	النسبة %
نعم	فلاحية	90	34.74
	خدماتية	19	7.33
	تجارية	150	57.91

لا	00	00	00
المجموع		25 9	10 0

-من خلال القراءات التي يوضحها الجدول أعلاه أن ما نسبته 34.74% من إجابات المبحوثين كانت بنعم حول دفع حركة الشغل في القطاع الفلاحي من خلال توفير اليد العاملة الفلاحية، وهو ما يفسر الاستغلال الواسع للأراضي الفلاحية وبتالي تنشيط الحركة الفلاحية والتقليل من البطالة والاستغلال الواسع للنشاط الفلاحي.

-أما بالنسبة لعنصر الخدماتية فما يلاحظ من خلال الجدول المبين أعلاه، نجد ما نسبته 7.33% من دعم حركة الشغل في الميدان الخدماتي وهي اقل نسبة مقارنة بالنسب التي لوحظت بالجدول، وهو ما يفسر نقص الحركة الشغل في الجانب الخدماتي التي توفرها الفلاحة في لحركة الشغل.

-أما بالنسبة لتجارية فنجد ما نسبته 57.91% من إجابات المبحوثين حول دعم الفلاحي في تنشيط حركة الشغل في الجانب التجاري، وهو ما يفسر دعم الحركة التجارية من خلال توفير المنتجات الزراعية التي يتطلبها السوق، وبتالي فإن القطاعات الفلاحية والخدماتية والتجارية تعمل على تنشيط حركة الشغل بصفة عامة للفرد والمجتمع التي تعمل على امتصاص البطالة وتوفير اليد العاملة والاستغلال الواسع للأراضي الفلاحية لامتصاص ظاهرة الأراضي البور، والمحافظة على البيئة والتنمية المستدامة بالمنطقة.

الاحتمال	التكرار	النسبة %
اتساع مساحة الأراضي من قبل المستثمرين	170	65.63
تحسين معدلات دخل الأسرة والإفراد	80	30.88
انتعاش القدرة الشرائية	109	28.23

المجموع	259	100

-الجدول رقم 07:يوضح أهم ملامح التحول الاقتصادي التي احدثتها برامج الدعم الفلاحي.

من خلال نتائج الجدول رقم07 يتبين أن أفراد عينة الدراسة قدرت نسبة الإجابات حول اتساع الأراضي من قبل المستثمرين بـ65.63% وهو مايفسر الاستغلال الواسع للأراضي الفلاحية خاصة لطابع المنطقة الفلاحي، بالإضافة إلى ما أحدثته برامج الدعم الفلاحي في التحول الاقتصادي في تنشيط حركة استغلال الأراضي الفلاحية من قبل المستثمرين لاحتواء البرنامج على خطط تعمل على زيادة استغلال الأراضي الفلاحية التي من شأنها تعمل على المحافظة على البيئة والتنمية المستدامة في الطابع الفلاحي وكذا في المجال البيئي.

أما فيما يخص تحسين معدلات دخل الأفراد، تعمل برامج الدعم الفلاحي على تحسين معدلات دخل الأسرة من خلال ما عبرت عنه النسبة المبينة في الجدول أعلاه التي قدرت بـ30.88 % من إجابة أفراد عينة الدراسة بالمنطقة وذلك من خلال توفر الشغل وتطور وسائل الحديثة للاستغلال الأراضي، كما أن التكنولوجيا تلعب دورها في تحسين مستوى الاستغلال الأراضي الفلاحية، وهذا ما يفسر انتعاش معدلات الدخل للأسرة في توفير متطلبات واحتياجات الفرد وتحسين مستوى المعيشة للأفراد في توفير السكنات الريفية وانتعاش القدرة الشرائية وتحسين مستوى العيش للفلاحين.

من خلال بيانات الجدول الموضحة لإجابات أفراد عينة الدراسة نجد ما نسبته 28.23% تعبر عن انتعاش القدرة الشرائية من خلال التحول الاقتصادي الذي أحدثته برنامج الفلاحي وما يحتويه من مخططات لتنمية الفلاحية التي تسعى إلى تحقيق الانتعاش في القدرة الشرائية من خلال توفير متطلبات السوق التي تعد من الضرورة التي يهتم بها الاقتصاد الوطني في المجتمع فبرامج الدعم الفلاحي تسعى إلى التنمية الاقتصادية من خلال وضع برامج ومخططات لتنمية الاقتصادية.

الجدول رقم 08: يوضح انعكاسات برنامج الدعم الفلاحي على طبيعة العلاقات الاقتصادية بالمنطقة.

الاحتمال		التكرار	النسبة %
بصورة ايجابية		100	38.61
بصورة سلبية	اختلال علاقات التبادل	60	23.16
	ظهور ملاك لا يملكون معرفة بنشاط الفلاحي	49	18.91
	سيطرت بعض الفئات على حق الاستفادة من الدعم	50	19.30
المجموع		259	100

يوضح الجدول رقم 08 انعكاسات برنامج الدعم الفلاحي على طبيعة العلاقات الاقتصادية بمنطقة سيدي عقبة وقد لاحظنا في الجدول من خلال القراءات الإحصائية ما نسبته 38.61% من إجابات المبحوثين لعينة الدراسة كانت بصورة ايجابية وهو ما يفسر انعكاس برنامج الدعم الفلاحي على العلاقات الاقتصادية من خلال تنشيط حركة ما جاء به مخطط الدعم الفلاحي، من امتيازات إيجابية في استصلاح الأراضي التجارية والاهتمام بالمنتجات الفلاحية التي تلبي الاحتياجات العامة للفرد والمجتمع.

أما في الإجابات المبحوثين بصورة سلبية فنجد ما نسبته 23.16% من إجاباتهم وهو ما يفسر اختلال علاقات التبادل بين الفلاحين من خلال ظهور فلاحين ملاك للأراضي الفلاحية والتجهيزات والوسائل الحديثة التي تساعد على تطوير النشاط الفلاحي من جهة، ومن جهة تعمل على توسيع نطاق التجارة والتبادل الاقتصادي بالمنطقة مما

يخلق علاقات تبادل اقتصادية متباينة بين الفلاحين وسكان المنطقة اللذين يقومون بالعمل الفلاحي.

كما نلاحظ ما نسبته 18.91% من إجابات المبحوثين كانت بصورة سلبية و هو ما يفسر ظهور ملاك لا يملكون معرفة بنشاط الفلاحي، ويظهر ذلك من خلال استغلال الغير عقلاني الاراضي الفلاحية، وكذلك عدم الاهتمام بالجانب الزراعي واستغلال الاراضي الفلاحية في نشاطات اقتصادية أخرى اي الاهتمام بالجانب الاقتصادي على حساب الجانب الزراعي.

أما بالنسبة لظهور فئات مسيطرة على حق الاستفادة من الدعم فنجد ما نسبته 19.30% من إجابات المبحوثين والتي تفسر استحواذ فئات على الأرضي الزراعية دون الدراية بالنشاط الفلاحي وهو ما يوضح نسبة الإجابات التي تم رصدها للمبحوثين وبالتالي ظهور ملاك غير قادرين على الاهتمام بالنشاط الفلاحي واستغلاله في النشاط الصناعي.

-الجدول رقم 09 يوضح مساهمة برنامج الدعم الفلاحي في جذب الخيرات الوطنية والمحلية للمنطقة.

الاحتمال		التكرار	النسبة %
نعم	تحسين القدرة الإنتاجية	140	54.05
	ظهور المنافسة على المستوين الإنتاجي والتجاري	60	23.16
	ظهور مشكلة الاحتكار والسيطرة في العلاقات الاقتصادية	59	22.77
لا	00	00	00
المجموع		259	100

من خلال بيانات الجدول الموضحة نجد ما نسبته 54.05%من إجابات المبحوثين حول مساهمة برنامج الدعم الفلاحي في جذب الخيرات للمنطقة، ويتضح ذلك من خلال تحسين القدرة الإنتاجية المنطقة كما يظهر في توسيع نطاق الإنتاج الفلاحي والحيواني وزيادة الاهتمام بالاستصلاح الاراضي الصالحة لزراعة لدعم إنتاج المحاصيل الزراعية التي يتطلبها الاقتصاد الوطني.

– أما بالنسبة لما يلاحظ من خلال بيانات الجدول فنجد ما نسبته 23.16% من إجابات المبحوثين حول ظهور المنافسة على المستويين الإنتاجي والتجاري وهو ما يفسر ويوضح ويظهر في تطوير النشاط الفلاحي من خلال ما سطر في برامج ومخططات الدعم الفلاحي والذي يسعى من خلالها إلى تطوير هذا النشاط الفلاحي لزيادة تطوير الإنتاج التجاري وبخاصية أن طبيعة المنطقة وتأقلم سكانها مع النشاط الفلاحي، سعت برامج الدعم الفلاحي الى تطوير النشاط التجاري وذلك بإدخال مخططات التنمية حيز التنفيذ لتنافس النشاطين التجاري و الفلاحي.

–أما ما يلاحظ من قراءات بيانات الجدول ما نسبته 22.77% من إجابات المبحوثين حول ظهور مشكلة الاحتكار والسيطرة في العلاقات الاقتصادية ويظهر ذلك من خلال امتلاك فئة معينة للأراضي الفلاحية واستثمارها في قطاعات اقتصادية أخرى واستغلال برامج الدعم الفلاحي والمخططات التي جاء بها للاستفادة أكثر من امتيازات هذا البرنامج، وبتالي السيطرة الاقتصادية على الملاك أي الفلاحين بإنشاء مستثمرات خاصة واستغلالها في تنمية العلاقات الاقتصادية لمالكيها، كما تظهر من خلال توسيع النشاطات التجارية والاقتصادية والمحافظة البيئة و على التنمية المستدامة بالمنطقة.

✓ **مناقشة نتائج الفرضية الثانية**

-الجدول رقم 10 يوضح انعكاسات برنامج الدعم الفلاحي على منطقة الدراسة.

الاحتمال	التكرار	النسبة %
استغلال المحيط الفلاحي	**100**	**38.61**
تراجع مستوى المياه الصالحة للري	**90**	**34.74**
التنوع الزراعي	**69**	**26.64**
المجموع	**259**	**100**

-من خلال بيانات الجدول رقم 10 لإجابات المبحوثين أفراد عينة الدراسة ما نسبته 38.61%من إجاباتهم حول استنزاف المحيط الفلاحي، وهو ما يفسر استغلال ألا راضي الفلاحية وطغيان الطابع الفلاحي على العمران كما أن لبرامج الدعم الفلاحي تنشيط حركة الاستغلال والاهتمام بالجانب الفلاحي على حساب الجوانب الاقتصادية الأخرى مما يزيد من تشجيه نشاط هذه المهنة التي تعتبر المهنة الأولى لسكان المنطقة لطابعها الفلاحي.

ان استنزاف المحيط الفلاحي انعكاس لبرامج الدعم الفلاحي الذي يعتبر من احد البرامج التي سطرتها الدولة لاستغلال المحيط الفلاحي خاصة في المناطق الزراعية كمنطقة سيدي عقبة.

- أما بالنسبة لتراجع منسوب المياه الصالحة للري، ومن خلال بيانات الجدول لإجابات أفراد عينة الدراسة نجد ما نسبته 34.74% تفسر هذه النسبة الاستغلال الواسع للمياه الجوفية مما يؤثر على انخفاض منسوب المياه الصالحة للري واستغلالها في سقي الاراضي المزروعة.

أما ما يلاحظ في المتغير تنوع الزراعي فقد سجلت ما نسبته 26.64% من إجابات افراد عينة الدراسة في انعكاس برامج الدعم الفلاحي في إحداث التنوع الزراعي لإنتاج بعض المحاصيل الزراعية التي تلبي احتياجات الفرد والمجتمع مما يزيد ن اهتمام الفلاحين في أنتاج المحاصيل التي تلبي احتياجات الفرد، مما يسعى الحرص على التنوع الزراعي في المحاصيل والإنتاج بصفة عامة. فبرامج الدعم الفلاحي من شأنها أن تثري التنوع الزراعي بتطبيق ما جاءت به من مخططات تنموية للمحافظة على البيئة وتنوعها الزراعي

-الجدول رقم 11 يوضح تقييم وضع البيئة والمحيط بمنطقة سيدي عقبة.

احتمال	التكرار	النسبة %
جيـد	**109**	**42.08**
متـوسط	**100**	**38.61**
ضـعيف	**50**	**19.30**
المجـموع	**259**	**100**

من خلال بيانات الجدول نجد ما نسبته 42.08% من إجابات المبحوثين 'جيد' حول تحسين الأوضاع البيئية بالمنطقة، وهي الأكبر نسبة مقارنة بالنسب الأخرى، اذ يعكس قدرت ومساهمة البرنامج في تغير البيئة نوعا ما من خلال الاهتمام بالزراعات التي تحافظ على البيئة من جهة ومن جهة أخرى تسعى إلى استصلاح الاراضي.

ونجد من بيانات الجدول ما نسبته 38.61%من إجابات المبحوثين 'بمتوسط' وهو ما يفسر رأي الأقلية من المبحوثين في تحسين أوضاع البيئة من خلال ما جاء به البرنامج بالمنطقة.

أما النسبة المتبقية من إجابات المبحوثين فقد قدرت بـ19.30%كانت ب'ضعيف' وهو ما يفسر أقل نسبة مقارنة بالنسب الأخرى في تحسين الأوضاع البيئية من خلال البرنامج الدعم الفلاحي.

-الجدول رقم 12 يوضح أثر برنامج الدعم الفلاحي على الشعب الفلاحية التي كانت منتشرة بالمنطقة.

احتمال		تكرار	النسبة%
عم	شعبة النخيل	90	34.74
	شعبة الحبوب	90	34.74
	شعبة الأشجار المثمرة	79	30.50
لا		00	00
المجموع		259	100

-يوضح الجدول رقم 15 اثر برنامج الدعم الفلاحي على الشعب الفلاحية التي كانت منتشرة بالمنطقة، مما يلاحظ من بيانات الجدول ما نسبته 34.76% من إجابات أفراد عينة الدراسة على اثر برنامج الدعم الفلاحي على الشعب التي كانت منتشرة بالمنطقة، ويفسر ذلك اعتماد سكان المنطقة على شعبة النخيل لطبيعة الاراضي الفلاحية بها واعتمادها كمنتوج فلاحي أولي بالمنطقة، بالإضافة إلى ان سكان المنطقة يعتمدون على مقومات أولية لزراعة النخيل وتعتبر من أهم المنتجات الضرورية في الجانب الفلاحي بالمنطقة.

-أما بالنسبة لشعبة النخيل فقد لاحظنا من خلال نتائج البحث الميداني ومن إجابات أفراد عينة الدراسة ما نسبته 34.74% وهو ما يفسر إنتاج الحبوب بالمنطقة واعتماد سكان المنطقة على التنوع الفلاحي في المحاصيل الزراعية ويرجع ذلك لطبيعة

الأرض بالمنطقة ولاعتماد سكانها على إنتاج هذه المادة الأولية التي تعتبر من أهم المنتجات التي يعتمدها سكان المنطقة وتعتبر كمحصول أولي لسكان المنطقة لاعتباره احد مستلزمات كل بيت بالمنطقة.

-أما بالنسبة لبيانات الجدول نلاحظ من خلال القراءات ما نسبته 30.50% من إجابات المبحوثين حول اثر برنامج الدعم الفلاحي في إنتاج الأشجار المثمرة، وهو ما يفسر اهتمام سكان المنطقة بإنتاج شعبة الأشجار المثمرة لزيادة التنوع الزراعي بالمنطقة وهو ما يفسر إنتاج مختلف المحاصيل الزراعية التي تنتشر بالمنطقة وذلك لطبيعة الاراضي الفلاحية التي تشجع على إنتاج مختلف المحاصيل الزراعية التي تلبي احتياجات الفلاحين وسكان المنطقة بصفة عامة.

-الجدول 13 يوضح تقييم وضع البيئة والمحيط بمنطقة الدراسة:

احتمال	التكرار	النسبة%
جيد	**109**	**42.08**
متوسط	**100**	**38.61**
ضعيف	**50**	**19.30**
المجموع	**259**	**100**

من خلال بيانات الجدول رقم 13 نلاحظ ما نسبته 42.08% من إجابات أفراد عينة الدراسة 'جيد' في تحسن الأوضاع البيئية بالمنطقة اذ تعكس قدرة ومساهمة البرنامج في تغير البيئة نوعا ما من خلال الاهتمام بالزراعات التي تحافظ على البيئة من جهة ومن جهة أخرى تسعى إلى استصلاح الاراضي من جهة أخرى.

ونجد ما نسبته 38.61% من إجابات المبحوثين 'بمتوسط' وهو ما يفسر او يعبر على تحسين أوضاع البيئة من خلال ما جاء به البرنامج للمنطقة، ويظهر ذلك من خلال استصلاح الاراضي الصالحة لزراعة واستغلالها في إنتاج مختلف المحاصيل الزراعية

التي تعمل على تلبية متطلبات حياة الفرد والمجتمع، خاصة وان المنطقة ذات طابع فلاحي ينتج مختلف المحاصيل والأشجار التي تساعد على حماية البيئة من التصحر ومن مختلف الأوبئة التي تعمل على تدهور صلاحية الاراضي لإنتاج مختلف لمحاصيل الزراعية، إن برامج الدعم الفلاحي تعمل على مساعدة الفلاحين في إنتاج والحافظة على البيئة بشكل مستدام.

-أما يلاحظ من بيانات الجدول لإجابات أفراد عينة الدراسة نجد ما نسبته 19.30% من إجاباتهم كانت 'بضعيف' وهي الأقل نسبة مقارنة بالنسب الأخرى وهو ما يفسر ان برامج الدعم الفلاحي ساهمت في تحسين الأوضاع البيئية للمنطقة مقارنة بما كانت عليه من قبل، فهي تدل على تغير الأوضاع البيئية من فترة لأخرى وقد كانت لبرامج الدعم الفلاحي اثر في تطور هذه الأوضاع لما جاءت به من مخططات تنموية تعمل على استصلاح الاراضي الصالحة لزراعة والاهتمام بالجانب الفلاحي قصد المحافظة على البيئة وتطوير أوضاع الفلاح الذي يسعى الى تكثيف الجهود بتوفير الإمكانيات والوسائل الحديثة التي تساعد على إنتاج مختلف المحاصيل الزراعية التي تساعد على تنشيط السوق الاقتصادية بصفة عامة.

-الجدول رقم 14 كيفية تأثير المحاصيل التي اعتمدها برنامج الدعم الفلاحي على البيئة بمنطقة الدراسة:

احتمال	التكرار	النسبة%
الاستغلال غير العقلاني للمحيط الزراعي	**120**	**46.33**
استنزاف الموارد المائية	**100**	**38.61**
القضاء على بعض الأنواع البنائية	**39**	**15.05**
المجموع	**259**	**100**

-من خلال بيانات الجدول رقم 14 حول تأثير المحاصيل التي اعتمدها البرنامج الفلاحي على البيئة منطقة الدراسة، نجد ما نسبته 46.33% من إجابات المبحوثين حول الاستغلال غير العقلاني للمحيط الزراعي وهو ما يفسر استغلال واستصلاح الاراضي الصالحة للزراعة بالمنطقة في إطار مخططات برامج الدعم الفلاحي التي وضعتها الدولة للمحافظة على البيئة في تنشيط الجانب الفلاحي بالمنطقة.

أما بالنسبة لاستنزاف الموارد المائية فقد قدرت نسبة الإجابات للمبحوثين من عينة الدراسة بـ38.61%، وهو ما يفسر استغلال الموارد المائية بشكل واسع في ري الاراضي المزروعة، وهو ما يدل على استنزاف المياه بكثرة مما يقلل من جوفية المياه الصالحة لاستغلال اليومي لسكان وبتالي فإن استنزاف المياه للري بشكل دائم يقلل من توفره بشكل واسع وهو ما يؤدي الى انجراف التربة وبعض الاراضي التي لم يتم استصلاحها في إنتاج المحاصيل الزراعية.

أما بالنسبة للقضاء على بعض الأنواع النباتية فنلاحظ ما نسبته 15.05% من إجابات المبحوثين وهو ما يسفر اهتمام مخططات وبرامج الدعم الفلاحي على بعض الأنواع النباتية التي تساهم في تنمية القطاع الفلاحي بالمنطقة، من خلال تشجيع زراعة المنتجات التجارية كالنخيل، والحبوب، والأشجار المثمرة التي تساهم هي الأخرى في تنمية الزراعة بالمنطقة، ان برامج الدعم الفلاحي تساهم في إعداد خطط وطرق لتنمية إنتاج بعض المحاصيل التي لا تتوفر بشكل واسع بالمنطقة، فهي تعتمد على مخططات وبرامج وتقنيات حديثة في استغلال الاراضي الزراعية بشكل واسع قصد الاهتمام بالبيئة والمحافظة على الاستغلال الواسع الاراضي الزراعية لتنمية مستدامة بالمنطقة.

-الجدول رقم 15 مراعاة متطلبات البيئة الحيوانية برنامج الدعم الفلاحية بمنطقة الدراسة.

احتمال	التكرار	النسبة%
مراعاة التنوع الحيواني	00	00
المحافظة على المجال الحيوي لبعض الحيوانات	00	00
الالتزام بالقوانين التي تحمى الأنواع الحيوانية المهددة بالانقراض	00	00
تركيز المستثمرين على الأهداف الاقتصادية للبرنامج	125	48.26
غياب الرقابة والمتابعة فيما يتعلق بعدم الأضرار بالمجال الحيوي	40	15.44
التركيز على الأنواع الحيوانية ذات العلاقة بالمنفعة التجارية	84	32.43
المجموع	259	100

– من خلال بيانات الجدول نلاحظ ما نسبته 48.26% من إجابات أفراد عينة الدراسة في تركيز المستثمرين على الأهداف الاقتصادية للبرنامج ويظهر ذلك من خلال ما جاء به البرنامج من مخططات تنموية تعمل على تشجيع الاستثمار في المنتجات الاقتصادية، بالإضافة إلى تحسين القدرة الإنتاجية للفلاح من خلال برامج الدعم الفلاحية التي تنظمها الدولة لتحسين مستوى الإنتاج الفلاحي من خلال تطوير هذا الإنتاج ويعتمد هذا على ما تقدمه هاته البرامج من دعم ومن تجهيزات ووسائل حديثة كالجرارت، وآلات الحفر، والمعدات الفلاحية التي تعمل على تسهيل عملية استغلال الاراضي الصالحة

لزراعة واستثمارها في إنتاج مختلف المحاصيل الزراعية التي تنمي الاقتصاد المحلي للمنطقة والوطني للدولة.

-أما بالنسبة لغياب الرقابة والمتابعة فيما يتعلق بعدم الإضرار بالمجال الحيوي فنجد ما نسبته 15.44% من إجابات المبحوثين وهو ما يفسر عدم توفير الدولة للجان المراقبة والمتابعة للحد من الإضرار الناجمة على الاستعمال الواسع الأسمدة الكيماوية وبعض المبيدات التي لها تأثير على المحال الحيوي وبتالي الإضرار البيئي الذي بدوره يضر بالفرد داخل محيطه، وبتالي فإن عمل لجان المراقبة يخفف من انعدام الوعي بالاهتمام بالجانب البيئي بصفة خاصة وبالمجال الحيوي من جهة وبصفة عامة.

أما بالنسبة لتركيز على الأنواع الحيوانية ذات العلاقة بالمنفعة التجارية فنلاحظ من خلال بيانات الجدول لإجابات المبحوثين أفراد عينة الدراسة ما نسبته 32.43% وهو ما يفسر ويوضح الاهتمام بالأنواع الحيوانية ذات المنفعة التجارية، ويتضح ذلك من خلال الاهتمام بتربية الحيوانات والحرص على تربيتهم وتوفير الرعاية البيطرية للحفاظ على سلامة هذه الحيوانات التجارية والمساهمة في النمو الاقتصادي والتجاري، و الفلاحي فبرامج الدعم الفلاحي أعطت بعض الاهتمامات لبعض الأنواع الحيوانية التجارية كالأبقار، والمواشي، و حظائر الدواجن....الخ فالبرامج التنموية التي جاءت بها مخططات وبرامج التجديد الفلاحي تسعى إلى التنمية الفلاحية والحيوانية في إطار التنمية المستدامة خاصة بالمنطقة التي تعتبر منطقة فلاحية ورعوية بدرجة الأولى.

-الجدول رقم 16 اهم التحويلات المسجلة على مستوى المحيط البيئي بمنطقة سيدي عقبة بعد تنفيذ برنامج الدعم الفلاحي.

احتمال	التكرار	النسبة%
زيادة المساحات المزروعة	**80**	**30.88**
انتشار الزراعة المحمية	**70**	**27.02**

زيادة استغلال المياه الجوفية	109	42.08
المجموع	259	100

يوضح الجدول رقم 18 التحولات التي طرأت على البيئة بعد تنفيذ برنامج الدهم الفلاحي ومن القراءات الإحصائية للمبحوثين نجد ما نسبته 30.88% من إجابات كانت تحول زيادة المساحة المزروعة وهو ما يفسر استغلال الاراضي الصالحة للزراعة بالمنطقة مما يؤدي الى المحافظة على البيئة والمحيط.

أما بالنسبة لانتشار الزراعة المحمية فنلاحظ ما نسبته 27.02% من إجابات المبحوثين وهو ما يفسر الاهتمام بالزراعة المحمية التي هي إحدى النشاطات الفلاحية بالمنطقة مما يوسع في إنتاج بعض المحاصيل التي يتطلبها السوق والمجتمع لتلبية حاجيات الطلب باعتباره منطقة فلاحية بالدرجة الأولى.

اما بالنسبة لاستغلال المياه الجوفية فقد عبر عنها بنسبة 42.08% عن إجابات المبحوثين وهو ما يفسر استغلال المياه الجوفية والراكدة واستعمالها في السقي بحفر الآبار واستعمال الشبكات الري والسقي بكل أنواعه كالري بتقطير والسقي بالأنابيب، ان إدخال التكنولوجيا في استغلال المياه الجوفية ساعد على استغلال المساحات المزروعة لان توفر عنصر المياه احد مقومات الزراعة خاصة في المناطق الريفية النائية يكون النشاط الزراعي اشد صعوبة من ناحية الإمكانيات التي يجب ان تتوفر حتى يصبح الفلاح قادر على استصلاح اكبر قدر ممكن من الاراضي الصالحة لزراعة، وبتالي تنشيط اليد العاملة والتقليل من حدة البطالة والاهتمام بالنشاط الفلاحي لطبيعة المنطقة التي تسعى برامج الدعم الفلاحي الى استصلاح اكبر قدر ممكن من الاراضي الفلاحية.

-الجدول رقم 17يوضح الفعاليات التحسيسية للمحافظة على البيئة الموجهة للفلاحين بميدان الدراسة.

الاحتمال		التكرار	النسبة %
نعم		50	19.30
لا	ضعف الثقافة البيئية للفلاح	00	00
	اهتمام الفلاح بالجانب الريفي فقط	150	57.01
	عدم اهتمام مسؤولي قطاع الفلاحة بمثل هذه النشاطات	09	3.47
المجموع		259	100

يوضح الجدول 17 فعاليات التحسيسية للمحافظة على البيئة الموجهة للفلاحين بمنطقة الدراسة اذ من خلال قراءات بيانات الجدول الإجابات المبحوثين أفراد عينة الدراسة ما نسبته 19.30% كانت' بنعم ' وهو ما يفسر ايجابية هاته الفعاليات التحسيسية المقدمة للفلاحين للمحافظة على البيئة.

أما بالنسبة لإجابة المبحوثين بـ'لا' في ضعف الثقافة البيئية للفلاح فنجد ما نسبته 50% وهو ما يفسر ضعف اكتساب الفلاح للثقافة البيئية فقد ينصب اهتمامه بالجانب الفلاحي المعتاد كطريقة تقليدية فالاهتمام بالزراعة والميدان الريفي هو الوسط الميداني للفلاح لان النشاط الفلاحي يعتبر الحرفة الأولى للفلاح بالمنطقة محل الدراسة الميدانية.

ونجد ما نسبته 57.91% من اجابات المبحوثين حول اهتمام الفلاح بالجانب الريفي فقط اذ تفسر المعطيات في الجدول حول هذا المتغير انه بحكم الموقع للمنطقة ميدان الدراسة فهي منطقة زراعية بالدرجة الاولى، وهي قاعدة النشاط الفلاحي، الا ان

عدم الاهتمام به من طرف المسؤولين جعل من هذا النشاط محل اهمال وهو ما بينته نتائج البحث من خلال إجابة المبحوثين التي قدرت بـ19.30% وهو ما يفسر عدم إعطاء الأهمية لهذا النشاط الذي يعتبر اول المهن والحرف التي عرفها الانسان منذ القدم، ان الاهتمام بالجانب الفلاحي من قبل المسؤولين هو استحداث الوسائل و الامكانيات التي تخدم هذا النشاط، كما يمكن ان تكون برامج مسطرة لدعم وتوعية الفلاح قصد تطوير النشاط الفلاحي وما قدمته برامج الدعم الفلاحي هي بمثابة امتيازات للفلاحين لتحسين وتطوير النشاط الفلاحي وللمحافظة على هذا النشاط وبتالي المحافظة على البيئة والتنمية المستدامة بالمنطقة.

- ✓ **مناقشة نتائج الفرضية الثالثة:**

الجدول رقم 18 يوضح أهم التغيرات التي أحدثها برنامج الدعم الفلاحي على البيئة الاجتماعية بالمنطقة

الاحتمال		التكرار	النسبة %
نعم	التوسع العمراني	59	22.77
	زيادة النمو السكاني	140	54.05
	النزوح الريفي	60	23.16
لا	00	00	00
المجموع			

من خلال بيانات الجدول رقم 18لاهم التغيرات التي أحدثها برنامج الدعم الفلاحي نجد ما نسبته 22.77% من اجابات أفراد عينة الدراسة كانت حول التوسع العمراني بالمنطقة، وهو ما يفسر زيادة التوسع العمراني راجع للاستغلال النشاط الفلاحي بالمنطقة مما يزيد من استغلال المساحات الصالحة لزراعة، وبتالي التوسع بدرجة كبيرة لاستغلال الاراضي الصالحة لزراعة فكلما زاد الاستغلال لأراضي زاد التوسع العمراني بدرجة

كبيرة.أما بالنسبة لزيادة النمو السكاني فنلاحظ ما نسبته 54.05% من اجابات المبحوثين وهو ما يفسر الارتفاع الملحوظ في زيادة السكان نتيجة ما جاء به مضمون برنامج الدعم الفلاحي من القروض المستفيد منها الفلاحين، والتي بدورها تعمل على تحسين مستوى المعيشة في توفير متطلبات الحياة الاجتماعية من سكنات حضرية بالإضافة الى تحسين مستوى متطلبات الأسرة في حد ذاته مما يشجع على زيادة النمو الديمغرافي في المجتمع.

أما بالنسبة لنزوح الريفي فقد لاحظنا ما نسبته 23.18% من إجابة المبحوثين وهو ما يفسر او يعبر على النزوح الريفي إلى المدن بحثا عن الحياة الحضرية التي تلبي متطلبات الفرد في المجتمع، لان الحياة الريفية الفلاحية اشد واقل توفير لمتطلبات الحياة الاجتماعية لان حياة المدن حياة حضرية توفر للأسرة الدراسة، ووسائل النقل وكل ما يحتاجه الفرد في حياته.

-الجدول رقم 19 يوضح أهم الآثار الاجتماعية للنمو الفلاحي بمنطقة الدراسة.

الاحتمال	التكرار	النسبة %
توطين السكان	**160**	**61.77**
زيادة فرص العمل	**99**	**38.22**
سيادة الاستقرار الاجتماعي بالمنطقة	**00**	**00**
المجموع	**259**	**100**

من خلال بيانات الجدول رقم 19 نلاحظ ما نسبته 61.77% من اجابات المبحوثين حول أهم الآثار الاجتماعية لنمو الفلاحي بمنطقة الدراسة، وهو ما يفسر التغير الواضح لسكان المنطقة اي ان توطن السكان بالمنطقة أصبح بالأمر العادي لان التطور في المرافق الاجتماعية وزيادة الاهتمام بتوفير متطلبات الحياة الاجتماعية للفلاح جعل منه يستقر في المنطقة التي يزاول فيها نشاطه الفلاحي.

أما فيما يخص من الآثار الاجتماعية لبرامج الدعم الفلاحي في زيادة فرص لعمل للشباب وهو ما وضحته النسبة التي لوحظت في الجدول والتي قدرت بـ38.22% من اجابات أفراد عينة الدراسة والتي تعبر عن توفير القطاع الفلاحي للشغل لأبناء المنطقة وذلك لتقليل من حدة انتشار البطالة ونقص اليد العاملة، ان من الاثار الايجابية لبرنامج الدعم الفلاحي توسيع النشاط الفلاحي وتدعيمه، كما عمل على تشجيع إنتاج مختلف المحاصيل الزراعية التي تعمل على تحقيق متطلبات الحياة الاجتماعية كما عمل على تشجيع اليد العاملة بأكبر قدر ممكن في المنطقة.

-الجدول رقم 20 يوضح أثر تنويع النشاط الفلاحي على التشكيلة الاجتماعية بالمنطقة.

الاحتمال	التكرار	النسبة %
تراجع سلطة العرش	**100**	**38.61**
بروز قوى اجتماعية جديدة في شكل أثرياء جدد	**120**	**46.33**
ضعف مصادر التأثير التقليدية في الواقع الاجتماعي	**39**	**15.05**
المجموع	**259**	**100**

من خلال بيانات الجدول رقم 20 حول اثر تنوع النشاط الفلاحي على التشكيلة الاجتماعية بمنطقة الدراسة نجد ما نسبته 38.61% من اجابات أفراد عينة الدراسة حول متغير تراجع سلطة العرش وهو ما يفسر استغلال الاراضي الفلاحية في النشاط الفلاحي مما يوضح تراجع الملكية للفلاحين لهذه الاراضي واستغلالها في إطار الامتياز او استصلاح الفلاحي بالمنطقة وبتالي توسع الملكيات للأراضي الزراعية يكون لملكيات خاصة وليست للعرش كما هو سائد بالمنطقة سابقا، اما بالنسبة لبروز قوى جديدة في شكل اثرياء جدد فنجد ما نسبته 46.33% من اجابات عينة الدراسة، وهو ما يفسر

ظهور قوى جديدة تستحوذ على ملكية الاراضي الزراعية بالإضافة الى الاستفادة من برامج الدعم الفلاحي من القروض ومعدات تجعل من هذه القوى الجديدة تسيطر على الأحقية والملكية للفلاحين، بالإضافة الى استغلالهم للأراضي الفلاحية تجعل من أصحاب الملكية الزراعية يتراجعون على خدمة الاراضي الفلاحية لعدم قدرتهم على خدمة الارض بوسائل بسيطة تعتمد على معدات تقليدية لتتاح الفرص لأصحاب النفوذ لاستحواذ على ملكية الأراضي الزراعية.

أما بالنسبة لإجابات المبحوثين حول ضعف مصادر التأثير التقليدية في الواقع الاجتماعي فنجد ما نسبته 15.05% من اجابات المبحوثين أفراد عينة الدراسة بالمنطقة، وهو ما يفسر تراجع سلطة المكيات التقليدية للأراضي الفلاحية واستحواذ أصحاب النفوذ والقوة على ملكية المساحات الزراعية واستغلالها في مشاريع و استثمارات تخدم مصالحهم الخاصة، بالإضافة الى الاستفادة من برامج الدعم الفلاحي جعل من أصحاب النفوذ تسيطر على عدم أحقية استفادة الفلاحين من مخططات وبرامج الدعم الفلاحي التي تخدم مصالح الفلاحين والبيئة في نفس الوقت مما يقلل من نسبة استفادتهم مقارنة مع استفادت أصحاب القوى الجديدة.

-الجدول رقم 21 يوضح أهم التحولات المرفولوجية في المجال العمراني التي أحدثتها برامج التنمية الفلاحية بالمنطقة.

الاحتمال	التكرار	النسبة %
ترييف الوسط الحضري	**80**	**30.88**
تمدن المناطق الريفية	**90**	**34.74**
اتساع التجمعات السكانية على حساب المحيط الفلاحي	**89**	**34.36**

المجموع	**259**	**100**

من خلال بيانات الجدول رقم 20نلاحظ ما نسبته 30.88% من اجابات المبحوثين حول متغير ترييف المدن وهو ما يفسر تفاقم هذه الظاهرة التي واكبت عملية التطور السريع للمدن الكبرى، ويظهر ذلك من خلال ظهور النشاط التجاري غير المنظم نتيجة لزيادة السكانات غير المرتبطة بالتخطيط بين السكان وفرص العمل، مما يؤدي الى للجوء العاطلين على العمل الى ممارسة انشطة تجارية غير منظمة، كما تفسر ظهور تجمعات على شكل أحياء منعزلة داخل المدن تقتصر على أشتراك سكان الإحياء في هذه التجمعات مما يعطي مؤشر على ضعف الاندماج في محيطهم الحضري، بالإضافة الى ظهور ظاهرة تربية المواشي والدواجن داخل الأحياء السكنية كأنشطة فلاحية مثل تربية الأغنام داخل الوسط الحضري وسيرها بجانب السيارات مما يخلق انتشار مشاكل بيئية وآفات عديدة بين السكان، كذلك اكتظاظ المدن وانعدام المرافق العامة والمساحات يؤدي إلى لجوء الأطفال إلى الشارع و الأرصفة لممارسة الأنشطة الترفيهية.

أما بالنسبة لتمدن المناطق الريفية فقد قدرت نسبة اجابات المبحوثين بـ34.74% وهو ما يفسر طغيان التنمية على المناطق الريفية اذا أصبحت التكنولوجيا ونوفر وسائل التعليم والتواصل من ضروريات الوسط الريفي فقد باتت التنمية من إحدى دعائم تمدن الأرياف وأصبح الفلاح يزاول النشاط الفلاحي بوسائل وتقنيات حديثة خاصة ما جاءت به برامج الدعم الفلاحي من سياسات وبرامج تعمل على بث التنمية الفلاحية في الوسط الريفي بصفة عامة.

وهذا ما أثر سلبا على اتساع التجمعات السكانية على حساب المحيط الريفي والتي فسرتها نسبة اجابة المبحوثين افراد عينة الدراسة التي قدرت بـ34.36% والتي تعبر او تفسر استغلال الأراضي الفلاحية في بناء المنشآت العمرانية والادارية، وهو ما يقلل من عملية استصلاح الاراضي الصالحة لزراعة والاهتمام بتطوير القطاع الفلاحي للمحافظة

على البيئة وحمايتها من مخاطر الانجراف والتصحر، أن مخططات وبرامج الدعم الفلاحي والتنمية الفلاحية التي سطرتها الدولة تعمل على المحافظة على البيئة والتنمية المستدامة بالمنطقة.

-الجدول رقم 22 يوضح مدى توازن بين حاجات ومتطلبات حماية البيئة في برنامج الدعم الفلاحي.

احتمال		التكرار	النسبة%
نعم		69	26.64
لا	عدم احترام معايير الاستدامة	90	34.74
	بروز نتائج سلبية على الواقع الاجتماعي	70	27.02
	تدهور البيئة الطبيعية والمجال الحيوي بالمنطقة	30	11.58
المجموع		259	100

من خلال بيانات الجدول نجد ما نسبته 26.64% من اجابات أفراد عينة الدراسة كانت 'بنعم' في تحقيق برامج الدعم الفلاحي لتوازن بين حاجيات ومتطلبات حماية البيئة وهو ما يفسر الاهتمام بالجانب الفلاحي واستغلال الاراضي الصالحة لزراعة في إنتاج بعض المحاصيل، كما نجد ما نسبته 34.74% من اجابات الباحثين كانت 'لا' حول عدم احترام معايير الاستدامة من خلال الزراعات العشوائية التي لا تراعي التخطيط الجيد بالإضافة الى الاستغلال الغير منظم للمساحات الصالحة لزراعة والتي بدورها ينغي لها ان تحدث هذه البرامج توافق بين أهداف المشروع و معايير تطبيقه للمحافظة على البيئة دون الإضرار بالمحيط والفرد في ذات الوقت

مما يظهر نتائج سلبية على الواقع الاجتماعي وهو ما عبرت عليه النسبة المبينة في الجدول لإجابات أفراد عينة الدراسة والمقدرة بـ27.02% والتي تفسر في عدم استغلال برامج الدعم الفلاحي في توسيع نشاط الفلاحي واستغلالها في تنمية المحيط البيئي واعتماد المخططات التي اعتمدتها برامج الدعم الفلاحي في تحقيق حماية البيئة.

أما في تدهور البيئة الطبيعية والمجال الحيوي فقد سجلت ما نسبته 11.58% من اجابات افراد هينة الدراسة وهو ما يفسر استنفاذ الموارد الطبيعية مثل المياه واجهاد التربة بالاستعمال الواسع للأسمدة الكيماوية، بما في ذلك إخلال في النظام الحيوي كذلك التلوث في الهواء والمياه مما يستلزم وضع سياسات اللازمة لسيطرة على الوضع و حماية البيئة وتشجيع التنمية المستدامة.

5-5-2-: تقييم دور القطاع الفلاحي للولاية في ظل برنامج التجديد الريفي:

5-5-2-1-تقييم دور الإنتاج الفلاحي:

-تطور الإنتاج النباتي:

يوضح الجدول تطور الإنتاج النباتي في الفترة ما بين 2001-2005 الوحدة /قنطار

الانواع	2001-2002	2002-2003	2003-2004	2004-2005
الحبوب	1012837	1025146	690131	727432
خضروات(البطاطس)	3241875	3700808	3750098	4136030
الاعلاف	473830	476416	489121	544280
الطماطم الاصطناعية	103680	110200	114000	10000

الكروم	363409	420344	381788	385606
الزيتون	96700	110128	125824	1183511
الاشجار المثمرة	676259	686846	675127	683570

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية تقرير حول القطاع الفلاحي للولاية ديسمبر 2001.

من خلال ما يوضحه الجدول نلاحظ ان الإنتاج النباتي في ارتفاع وانخفاض فنجد الحبوب في الموسم 2002-2003 ارتفع ليصل الى 1025146 ق الا انه تراجع الى قيمة 690131 ثم ارتفع قليلا في موسم 2004-2005 وهذا راجع الى ما جاءت به برامج الدعم الفلاحي بالمنطقة، والتي ركزت اهتمامها على زراعة الحبوب والخضر والزيتون والاشجار المثمرة، كذلك ادى عزوف الفلاحين الى زراعة الخضر الى الاستغلال الواسع لهذا المنتوج وهذا ما بينه الجدول فمثلا زراعة البطاطس شهد ارتفاع من 3241875 ق في الموسم 2001-2004 الى 4136030 في موسم 2004-2005الى نسبة 27% وكذلك لأعلاف كانت الزيادة بنسبة 17% ولكنها تعتبر غير كافية لاحتياجات المنطقة الموجه لتربية الحيوانات ولطابعها الرعوي اما بالنسبة لطماطم الاصطناعية فبقيت بين 103680 و 100000 وكذلك الكروم لم يكن هناك تطور كبير اما بالنسبة لمحصول الزيتون شهد تطور في الانتاج من 96700 ق في الموسم 2001-2002 الى 125824 ق في الموسم 2004-2005 اي بنسبة 29%.

-تطور الإنتاج الحيواني:

يوضح الجدول تطور الانتاج الحيواني في الفترة مابين 2001-2005.

الانواع	2002-2001	2003-2002	2003-2004	2004-2005
الابقار	26730	26900	27000	30000

الاغنام	206030	206000	207000	210000
العنز	18000	18080	18200	18200
دجاج البيض	1007050	1028000	1.144750	1.027720
دجاج اللحم	2836871	4888000	4800000	3968300
عدد خلايا النحل	17852	18460	18500	19000

المصدر مديرية المصالح الفلاحية للولاية ديسمبر 2001.

من خلال الجدول نلاحظ هناك ارتفاع في تربية الاغنام والماعز وهذا راجع الى طبيعة المنطقة الرعوي، كذلك ان هذا النشاط وراثي اضافة الى العناية التي اولتها الدولة بقيامها بحملات تحسيسية وتكوين للفلاحين خاصة في مجال تربية الابقار وهذا حسب دراستنا السابقة الذكر، كما سطرت الدولة من خلال برامج الدعم الفلاحي حملات تلقيح ضد الحمى القلاعية بالنسبة للأبقار والجدري بالنسبة للأغنام واما فيما يخص إنتاج البيض فنلاحظ ارتفاع الانتاج تم انخفاضه في الموسم الاخير وهذا راجع لعزوف الفلاحين في تربية دجاج البيض بسبب ارتفاع تكايف انتاجه وانخفاض سعره، اما بالنسبة لإنتاج العسل فهناك ارتفاع ملحوظ في إنتاجه اذ يلاحظ اقبال الفلاحين على تكوين في هذا المجال خاصة في مرتكز التكوين والحرص على تحسين تربية النحل الذي لا يقل اهمية من تربية الحيوانات السابقة الذكر ما يلاحظ من خلال هذه الاحصائيات انا لبرامج الدعم الفلاحي دور في مساعدة الفلاحين في تحسين الانتاج وزيادة الانتاجية وهذا راجع لحرص الدولة على زيادة الاستصلاح والاستثمار في القطاع الفلاحي.

5-5-2-2-تقييم تطور مؤشر ومعدل النمو للإنتاج الفلاحي.

يوضح الجدول تطور مؤشر معدل النمو للإنتاج الفلاحي خلال الفترة 2001-2004.

السنة	2001	2002	2003	2004
المؤشر الانتاج	59420	82029	91023	96569.28
معدل النمو	%7.6	%67.29	%13	%3.19

المصدر:مديرية المصالح الفلاحية للولاية.

من خلال بيانات الجدول نلاحظ معدل النمو موجب حيث في سنة 2002 كان هناك معدل نمو كبير تقريبا 68% لكن ابتداء من هذه السنة بدا معدل النمو يتراجع ليصل الى 3.19% وهذا راجع لتراجع توفير الامكانيات التي تساعد أكثر على زيادة الاستثمار وخاصة التي جاء بها برنامج الدعم الفلاحي لاستغلال الواسع في السنوات الأولى للبرنامج.

5-5-2-3- تقييم تطور تشغيل في القطاع الفلاحي للولاية:

يوضح الجدول تطور نسبة التشغيل في القطاع الفلاحي الوحدة نسمة.

السنة	العدد
2002	70400
2003	71925
2004	75925
2005	74108

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية للولاية:

نلاحظ ان هناك تطور طفيف في عدد العمال في القطاع الفلاحي وهذا لا يعكس أهمية الفلاحة في امتصاص البطالة وخاصة ان هناك تطور في الإنتاج الفلاحي وعند استفسارنا لبعض الفلاحين أكدوا لنا عزوف الشباب في التشغيل في مجال الفلاحة في ظل عدم تامين العمال في هذا القطاع، وكذلك عدم ديمومة العمل حيث يزداد الطلب

على العمال في مواسم الغرس والحصاد ولا ننسى اعتماد الفلاحين على الآلات الحديثة في النشاط الفلاحي مما يلاحظ نسبة التشغيل قليلة نوعا ما .

5-5-3: النتيجة العامة للدراسة:

ما يمكن استخلاصه من هذا التحليل في الدراسة الميدانية، هو أن الدولة أولت أهمية بالغة لهذا القطاع الحيوي في المنطقة؛ حيث لوحظ تحسن في الإنتاج والنمو في عام 2001م على كل المنتجات؛ اذ بلغ معدل النمو فيها 67% وهذه نسبة كبيرة معتبرة.

ومن خلال الاطلاع على الملفات والنتائج المحققة يمكن القول: أن هناك انجازات هامة تستدعي ضرورة مواصلة المجهودات المبذولة من قبل السلطات المحلية عبر كل الولايات، ومساهمة منا نطرح هذه الرؤية أمامكم لبعض النتائج التي استخلصتها وهي:

-أن الولاية منطقة رعوية فلاحية خاصة في تربية المواشي والدجاج نظرا لطابع المناخ.

-زراعة الحبوب تعتمد كليا على الأمطار وتمارس بصفة قليلة في أغلب المناطق رغم أهميتها في تحقيق الأمن الغذائي للبلد.

-زيادة المساحة المسقية لتصل ال 43289هـ، هذا بفضل برنامج التجديد الريفي الا أنها تستدعي الإسراع في توسيعها كما أن هناك تطور كبير في تربية دجاج للحم.

-تحسين إنتاج البطاطس خاصة في الموسم الأخير بعدما كانت تستورد هذا المنتوج.

-وصول نسبة انجاز استعمال الأسمدة 96% من الأهداف المسطرة، وهذا قصد تجديد الأراضي الفلاحية وتوسيعها، وتعتبر نسبة كبيرة في رفع نمو القطاع الفلاحي بالمنطقة.

- من خلال التناول النظري للموضوع، وما وقفنا عليه من مؤلفات نظرية وأخرى ميدانية استنتجنا أنه بالرغم من الأطر القانونية الحامية للبيئة في الجزائر، إلا أن الممارسات الانسانية في تعاملها مع البيئة بمواردها تسعى غلى الانتفاع من هذه الموارد اقتصاديا، دون الأخذ بعين الاعتبار لمسألة الاستدامة لهذه الموارد.

– من أهم ما تم التوصل إليه كذلك أن مخططات التنمية الفلاحية وبرامجها في الجزائر تضع دوما في أولوياتها العائد الاقتصادي، وتغفل أو لا تهتم بالأساس بالأبعاد الاجتماعية في علاقتها بالمجال البيئي.

– تم استنتاج كذلك أن العامل البشري هو العنصر الأهم في حماية البيئة كون هذا الأخير هو المستغل والمنتفع بموارد البيئة.

– تم الوقوف على تنامي الوعي البيئي لدى المبحوثين خاصة فيما تعلق بالموارد البيئية غير قابلة للتجديد، وهذا الوعي نقف على معالمه في النشاط الجمعوي المهتم بقضايا البيئة.

– رغم النقائص الملاحظة ميدانيا في تطبيق البرنامج إلا أنه ومن خلال دراستنا نجد أنه قد حقق الكثير من الأهداف المسطرة، خاصة من الناحية الاجتماعية في شكل توطين السكان، الاستقرار في حركية السكان، تحسين أوضاع الأسر ماديا

– ديمغرافيا: استقرار الساكنة وتراجع نسبة النزوع الريفي نحو المراكز الحضارية، تنوع المنتوجح الفلاحي ووفرته ، التوسع في المساحات المزروعة موسميا.

– التوسع في المساحات المزروعة بالأشجار المثمرة .

– السماح باستغلال المياه الجوفية عن طريق حفر الكثير من الآبار الارتوازية.

خـاتـمـة

على ضوء هذه الدراسة خلصنا إلى مجموعة من النتائج ندرجها في خاتمة هذا الإنجاز العلمي الذي نشير فيه إشارات مضيئة وموجهة مستقبلا، لتصبح مطيّةً لرفعِ الضّالَةِ عن المهتمّين بدّراسات العلوم الاجتماعية، فيما يتعلق بدراسة ميدانية بسيدي عقبة –بسكرة–، حول موضوع مكانة حماية البيئة في برامج الدعم الفلاحي؛ ونبيّنُ ذلك جملةً وتفصيلاً في النتائج الآتية:

–إن السياسات الفلاحية المعتمدة منذ الاستقلال والمتكونة من عدة مراحل بداء بمرحلة التسيير الذاتي والثورة الزراعية مرورا بمرحلة الإصلاح والاستقرار وصولا إلى مرحلة التجديد الفلاحي، اهتمت بمحاولة تطوير القطاع الفلاحي، اما بالنسبة لمسار التنمية فهو يسير وفق المخططات التنموية التي تسطرها الدولة، حيث ان النتائج الايجابية التي استطاع هذا القطاع تحقيقها خلال السنوات الأخيرة راجع الى الاهتمام المتزايد من قبل الدولة بغية تنمية الأوساط الريفية عن طريق دعم النشاط الفلاحي من خلال تخصيص اعتمادات مالية ضخمة وهذا ما حاولنا تأكيده من خلال الدراسة التطبيقية التي نتناولها في مساهمة برامج الدعم الفلاحي في حماية البيئة وتنميتها وفي صدد هذه الدراسة تطرقنا إلى التركيز على برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA وبرنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNRDA.

فتطبيق هذه البرامج سمحت للاقتصاد الوطني باستعادة النمو الاقتصادي في معظم السلع الزراعية وفي تقليص فاتورة استيراد المواد الغذائية وفي توفير مناصب شغل للسكان خاصة في المناطق الريفية وتحسن مشاريع الزراعة والتنمية الريفية، كما يأخذ بعين الاعتبار كذلك المستثمرة الفلاحية للرفع من مستويات الإنتاج لتحسينه بصفة سريعة ومساهمة القطاع الفلاحي في تلبية الاحتياجات الغذائية بالمنطقة ميدان الدراسة بصفة خاصة والدولة بصفة عامة.

وفي عام 2001ارجاع التربة الى استخداماتها وذلك بتركيز زراعة الحبوب والنخيل في المناطق صالحة لها، إعادة استخدام الاراضي السابق استغلالها الى بعض الاراضي

الجافة او المعرضة للجفاف او ذلك بتعويض زراعة الحبوب بزراعة الأشجار المثمرة التي تستطيع تحمل الجفاف وكذا تربية الحيوانات كما تشجع برنامج الدعم الفلاحي على تطوير زراعة الحبوب والأشجار المثمرة.

أما بالنسبة لعام 2002تم توسيع المخطط الوطني للتنمية من خلال إدماج عالم الريف ليتم إطلاق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية بمحاور استراتيجية جديدة، وفي عام 2004 تقرير ترقية إعادة إحياء المناطق الريفية عن طريق إطلاق العديد من النشاطات الاقتصادية التي تسعى الى تنمية القطاع الفلاحي بالمنطقة وتثمين الجهود المبذولة لذلك.

وقد جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لضرورة نزع الطابع السياسي عن العمل الفلاحي ورد الاعتبار لبعده الاقتصادي وقد تم إعطاء بعد ريفي واضح للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية فهو يهدف إلى إعادة بعث الحياة في القطاعات الريفية خاصة في المناطق المعزولة و المهمشة وقد تم تصور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية**PNRDA**...الذي هو امتداد للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية **PNDA**..وقد شرع في تطبيقه في إطار برامج متنوعة منها.

-تحسين ظروف ممارسة النشاط الفلاحي والرعوي.

-رد الاعتبار للمهن الريفية بخلق أنشطة اقتصادية جديدة.

-إمكانية الحصول على الخدمات العمومية الحصول على السكن وفك العزلة.

-تهيئة المناطق الجبلية والممرات السهبية.

وكتوصيات للدراسة :يجب.

تعجيل مسار تحديث القطاع بتشجيع الاستثمارات الإنتاجية والتكنولوجية في الاستغلالات الريفية، ولكي تدعم هذه السياسة الفلاحية بات عليها أن تتابع هذه الأعمال لفترات طويلة وتسهر على تكثيف عمل المؤسسات هن طريق وضع قوانين ذات فعالية واشتراك جميع الفواعل في صنع السياسة العامة الزراعية ووضع مكانة للبحث العلمي في

مجال الفلاحة التي تساهم في تطوير إنتاجية التربة التي لم تحدد في المناطق التي ارجع إليها استخدامها المناسب ولا في مناطق تكثيف زراعة الحبوب، يجب ان تكون أهداف الإنتاج الفلاحي متناسقة و أهداف برامج الدعم الفلاحي وحماية العقار الفلاحي.

وان نعطي هذه البرامج الأولوية القصوى للمنتجين المباشرين مما يتطلب اختيار أصحاب الاستفادة تفاديا للمضاربة، وفي هذا الصدد يجب الاعتماد على تنظيمات رسمية للفلاحين

في الأخير يجب تفعيل هذه البرامج حتى تكون أهداف البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية مستدامة لأنها غالبا ما تصطدم بأهداف فورية قصيرة المدى يمليها غالبا قانون السوق.

قائمة

المصادر و المراجع

قائمة المراجع:

أوّلا: باللّغة العربيّة:

01/الدراسات المنشورة:

أ-الكتب باللغة العربية:

1) - محمد عبد الفتاح القصاص: **الانسان والبيئة والتنمية**، (دط)، دار المعارف للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2000م.

2) - السيد رشاد غنيم: **الأبعاد الاجتماعية لمشكلة التلوث البيئي في القرية المصرية**،(دط)، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2006م.

3) إبراهيم سليمان عيسى: **تلوث البيئة أهم قضايا العصر، المشكلة والحل**، ط2، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2000م.

4) أحمد موسى خليل: **مقدمة في الجغرافيا البشرية المعاصرة**، ط1، المجلد1، المكتب العربي للمعارف، مصر، 2015م.

5) بشير ناظر الجحيشي: **الآثار الاجتماعية الميدانية للتلوث البيئي**، ط1، دراسة ميدانية لآثار الحرب على البيئة في المجتمع العراقي، دار الافاق العربية، مصر، القاهرة،2011م.

6) حسن خلف فليح : **اقتصاديات الوطن العربي**، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004م.

7) خليل حسين: **السياسات العامة في الدول النامية**، ط1، دار المنهل البناني، بيروت، لبنان، 2001م.

8) ربيع عادل مشعان : **التوعية البيئية**، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011م.

9) رفعت لفوشيه: **التنمية الزراعية قراءة في المفهوم التطور**، (دط)، المكتبة الاكاديمية للنشر التوزرع، القاهرة، مصر، 1997م.

10) رفعت لقوشة : **التنمية الزراعية قراءة في مفهوم متطور**، ط1، المكتبة الأكاديمية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1998م.

11) سالم توفيق النجفي: **التنمية الاقتصادية الزراعية**، ط2، جامعة الموصل: كلية الإدارة والاقتصاد، الموصل، العراق، 1987م.

12) سالم حمدي: **التحرير النهائي حول الأمن الغذائي**، مشروع المساعدة في التحرير المؤسساتي والسياسات الزراعية، سوريا، 2000م.

13) سعد حسين فتح الله: **التنمية المستقلة، المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1995م.

14) السيد عبد العاطى السيد: **الايكولوجيا الاجتماعية: مدخل لدراسة الانسان والبيئة والمجتمع**، (دط)، دار المعارف الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1989م.

15) سيد محمدين : **حقوق الانسان واستراتيجيات حماية البيئة**، الوكالة العربية للنشر والاعلان أفرست، القاهرة، مصر، 2006م.

16) عبد الحميد أحمد رشوان حسين: **البيئة والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع**، (دط)، المكتبة الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2006م.

17) عبد الحميد بوقصاص: **النماذج الريفية الحضرية ومجتمعات العالم الثالث في ضوء المتصل الريفي الحضري**، (دط)، ديوان المطبوعات الجامعية، المطبعة الجهوية بقسنطينة، الجزائر.

18) عبد الرؤوف الضبع: **علم الاجتماع وقضايا البيئة: مداخل نظرية ودراسات واقعية**، (دط)، دار الوفاء للطباعة والنشر الإسكندرية، مصر، 2004م.

19) عبد الله عبد الرحمان : **ادارة البيئة والتنمية المستمرة في العالم الثالث**، (دط)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000م.

20) عبد المقصود زين الدين: **البيئة والانسان: علاقات ومشكلات**، ط1، منشأة المعارف، القاهرة، مصر، 1981م.

21) عبد لله الدبوبي وآخرون: **الانسان والبيئة دراسة اجتماعية تربوية**، ط3، دار المأمون للنشر والتوزيع، المملكة الاردنية الهاشمية، عمان، الأردن، 2014م.

22) عبد لله عطوي: **الجغرافية البشرية، صراع الانسان مع البيئة**، ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1996م.

23) عزام البلاوي : **التنمية الزراعية إشارة خاصة للدول العربية**، (دط)، معهد البحوث والدراسات العليا، 1967م.

24) علي جدوع الشرفات: **مبادئ الاقتصاد الزراعي**، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006م.

25) عماد محمد ذياب الحفيظ: **الحماية البيئية: حمايتها، تلوثها، مخاطرها**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2011م.

26) عيد محمد مناحي المنوخ العزامي: **الحماية الإدارية للبيئة**، (دط)، دار النهضة العربية للبيئة، القاهرة، مصر،2009م.

27) غازي سفاريني، ملون عبد القادر عابد: **أساسيات علم البيئة**، ط1، دار وائل للطباعة والنشر، البوابة الشمالية للجامعة الأردنية، عمان، الأردن،2019م.

28) غلاب محمد السيد: **البيئة والمجتمع**، (دط)، دار شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1998م.

29) لحاج محمد الحاج: **اتجاهات المزارعين نحو الزراعة المستدامة**، مركز بحوث كلية العلوم الأغذية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1428هـ.

30) محمد السيد أرناؤوط: **الانسان وتلوث البيئة**، ط1، الدار المصرية اللبنانية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1999م.

31) محمد الطاهر قادري: **التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق**، ط1، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر، محافظة جبل، لبنان، 2013م.

32) محمد شفيق: **دراسات في التنمية الاجتماعية**، (دط)، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 1996م.

33) محمد عبد الرحمان الشربوني: **الانسان والبيئة**، ط2، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، مصر، 1981م.

34) محمد عبد العزيز هجمية، ومحمد على الليثي: **التنمية الاقتصادية، مفهومها، نظرياتها، سياساتها**،(دط)، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2000م.

35) محمود الكردي: **التخطيط للتنمية الاجتماعية**، (دط)، دار المعارف للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1988م.

36) محمود عودة: **أسس علم الاجتماع**، (دط)، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1997م.

ب- المعاجم:

37) ابن منظور: **لسان العرب**، ط3، المجلد الأول، دار صادر للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1999م.

ج- المجلات والدوريات المنشورة:

38) أحمد أبو بوزيد : **أزمة البيئة**، عالم الفكر، المجلد السابع، العدد الرابع، 1988م.

39) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (شعبة السكان): **التقرير الموجز للسكان والبيئة والتنمية**، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001م.

40) أسامة بدر أحمد: سامي محمود عبد الغفار، **الجانب الزراعي في منظمة التجارة العالمية**، (دط)، مركز الأرض لحقوق الإنسان، سلسلة: الأرض والفلاح، العدد 37، أغسطس 2006م.

ت- لتقارير والمنشورات والقوانين:

41) جريدة الخبر الصادرة الخميس الصادرة بـ:29جوان 2006، عدد 4741.

42) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد، 44 بتاريخ 08 جمادى الثانية 1427 الموافق 04 يوليو، 2077م.

43) جريدة الفجر الصادرة بـ: 11أكتوبر، 2006م.

44) عبد الله عبد الخالق : **التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية**، مقال في مجلة: المستقبل العربي، العدد 167، مركز دراسات الوحدة العربية الكويت، 1993م.

45) عبد الله عبد الخالق : **التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية**، مقال في مجلة: المستقبل العربي، العدد 167، مركز دراسات الوحدة العربية، الكويت، 1993م.

46) قانون رقم06-24مؤرخ في 6ذي الحجة 1427 الموافق 26 ديسمبر 2006م (الجريدة الرسمية رقم 85 لسنة 2006م).

47) كلمة رئيس الجمهورية عند افتتاح الندوة الوطنية حول: **التجديد الفلاحي والريفي**، بسكرة، 28فيفري2009م.

48) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: **ملخص الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للأمة لسنة 2008**، الجزائر، ديسمبر، 2009م.

49) المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: **الجهاز المؤطر لبرنامج استصلاح الأراضي عن طريق منح الامتياز**، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المملكة العربية السعودية، 1998م.

50) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: **مكانة الزراعة في التنمية المستدامة الطريقة إلى تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة**، وثيقة صادرة عن لجنة الزراعة الدورة السادسة عشر، روما، إيطاليا، 30 مارس 2001م.

51) المنظمة العربية للتنمية الزراعية: **دراسة قومية حول سياسات الدعم المحلي الزراعي في الدول العربية**، الخرطوم، السودان، ديسمبر 2006م.

52) وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مقرر رقم220، الذي يحدد: **شروط التأهيل للاستفادة من دعم الصندوق الوطني لدعم الاستثمار الفلاحي وكيفيات دفع الإعانات**، المؤرخ في 10ديسمبر 2002م.

02/الدراسات الغير منشورة

أ-أطروحة الدكتوراه:

53) إيمان سليمان محمد الروبي: **دور العوامل الثقافية والاجتماعية في تنمية السلوك الاجتماعي للحد من اطار التلوث البيئي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة: الماجستير، معهد البحوث والدراسات البيئية، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2007م.

54) رجراج محمد: **آثار الاصلاحات الهيكلية على السياسات الزراعية الجزائرية**، أطروحة منقدمة لنيل شهادة الدكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الجزائر، الجزائر، 1999م.

55) زبير يرابح: **الإصلاحات في القطاع الزراعي في الجزائر وآثارها على تطوره**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية: العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 1996م.

56) عبد القادر فاضل: **القطاع الزراعي في الجزائر استراتيجية وآفاق التعامل مع عملية الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية: العلوم الاقتصادية، جامعة جامعة الجزائر 2007م.

57) عز الدين بن تركي: تطور **المسألة الزراعية في ضوء المنظمة الدولية لتجارة السلع الزراعية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية: العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007م.

58) عزاوي عمر: **استراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، وواقع زراعة النخيل في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة الجزائر، 2005م، ص9-10.

59) عزت عجيب عبد الحميد متولي: **مستويات التنمية المستدامة في البيئات الحدودية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم البيئية –جامعة عين شمس، كلية الإدارة والاقتصاد، مصر، القاهرة، 2002م.

60) غردي محمد: **القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى منظمة العالمية للتجارة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية، تخصص: تحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2012م.

3-المواقع الالكترونية (WEB SITES)

61) بن عامر سكينة: **أهداف ومبادئ التربية البيئية**، متاح على الموقع: http://elaalim1989.ahlamontada.com ،تاريخ الاصدار: 2010/01/26م، تاريخ التنزيل: 2022/10/23م

62) **معلومات عن سيدي عقبة** ، متاح على الموقع: http//www.youtbe.com geonames.or تاريخ النشر:2021/08/11، تاريخ التنزيل:2022/02/13م.

63) وثيقة لوزارة البيئة والمياه والزراعة: **الاستراتيجية الوطنية للزراعة والملخص التنفيذي لعام 2030**، المملكة العربية السعودية، متاح على

الموقع:http //www.mewa.gov.sa، تاريخ النشر:2021/02/03، تاريخ التنزيل:2022/12/15م.

ثانيا/ باللغة الأجنبية:

64) - ministère d’agriculture et du développement rural**,**
DECISION fixant les conditions D’éligibilité au soutien sur LE FONDS NATIONAL DE REGULATION AGRICOLE (FNRPA) rural, le 13 janvier 2008.
.

الملاحق

إستمارة بحث بعنوان:

مكانة حماية البيئة في برامج الدعم الفلاحي
دراسة ميدانية بمنطقة سيدي عقبة – بسكرة-

أخي المبحوث نتشرف بإجابتكم على أسئلة هذه الإستمارة التي تستخدم بياناتها لأغراض البحث العلمي ولكم جزيل الشكر

إعداد الطـــالب :
خيراني الصالح

إشراف الأستاذ:
عباسي يزيد

السنة الجامعية: 2023/2022م

الملحق الأول:

الاستمارة الخاصة بالدراسة الميدانية لمدينة سيدي عقبة - بسكرة-

المحورالأول: خصائص العينة

1-الجنس: ذكر أنثى

2-السكن:حضري شبه حضري ريفي

3-المستوى التعليمي: - متوسط

-ثانوي

-جامعي

4- المهنة: - فلاح

- تاجر
- موظف
- بدون نشاط

المحور الثاني:برنامج الدعم الفلاحي وعلاقته بتنشيط البيئة الاقتصادية بمنطقة سيدي عقبة

5-ساهم برنامج الدعم الفلاحي في تنوع النشاطات الاقتصادية بمنطقة سيدي عقبة

نعم لا

-إذا كانت الإجابة بنعم كيف كان ذلك؟

- من خلال زيادة الاستثمار الفلاحي ( ).

- وفرة المنتوجات ( ).

- زيادة الحركية التجارية ( ).

6- رفع برنامج الدعم الفلاحي من معدلات الشغل بالمنطقة؟

نعم( ) ، لا ( ).

-إذا كانت الإجابة بنعم ماهي طبيعة أهم الوظائف الأكثر عرض في سوق الشغل بالمنطقة ؟

- فلاحية ( ).

- خدماتية ( ).

- تجارية ( ).

7- ماهي أهم ملامح التحول الاقتصادي التي أحدثها برنامج الدعم الفلاحي؟

-اتساع مساحة الأراضي المستغلة من قبل المستثمرين ( ).

-تحسين معدلات دخل الأسرة و الأفراد ( ).

-انتعاش القدرة الشرائية ( ).

8-كيف انعكس برنامج الدعم الفلاحي على طبيعة العلاقات الاقتصادية بالمنطقة ؟

بصورة إيجابية ( ) بصورة سلبية ( ).

- إذا كانت الاجابة بصورة سلبية ماهي أهم ملامحها ؟

- اختلال علاقات التبادل ( ).

-ظهور ملاك لا تملكون معرفة بالنشاط الفلاحي ( ) .

- سيطرة بعض الفئات على حق الاستفادة من الدعم ( ).

9- هل ساهم برنامج الدعم الفلاحي في جذب الخبرات الوطنية والمحلية للمنطقة؟

نعم ( ) ، لا ( ).

- إذا كانت الإجابة بنعم ماهي آثارها ؟

-تحسين القدرة الإنتاجية ( ).

-ظهور المنافسة على المستويين الإنتاجي و التجاري ( ).

- ظهور مشكلة الاحتكار و السيطرة في العلاقات الاقتصادية ( ).

المحور الثاني: انعكاسات برنامج الدعم الفلاحي على البيئة و المحيط بمنطقة سيدي عقبة

10-برأيك ماهي انعكاسات برنامج الدعم الفلاحي على منطقة سيدي عقبة.

-استنزاف المحيط الفلاحي

-تراجع منسوب المياه الصالحة للري

-التنوع الزراعي

11-ماهو تقيمك لوضع البيئة والمحيط بمنطقة سيدي عقبة ؟

- جيد
- متوسط
- ضعيف

12-هل أثر برنامج الدعم الفلاحي على الشعب الفلاحية المستثمرة في المنطقة ؟

نعم لا

-إذا كانت بنعم ماهي أكثر الشعب الفلاحية تأثرا؟

شعبة النخيل ( ).شعبة الحبوب ( ) .شعبة الفواكه ( ).

13-ماهي أهم المظاهر السلبية لبرنامج الدعم الفلاحي على مختلف الموارد بالمنطقة؟

-الإستغلال غير العقلاني للمحيط الزراعي ( ).

-استنزاف الموارد المائية ( ).

- القضاء على بعض الأنواع النباتية ( ).

14- برأيك ماهي أهم النقاط التي تم التركيز عليها من قبل المستفدين من برنامج الدعم الفلاحي ؟

- مراعاة التنوع الفلاحي
- المحافظة على المجال الحيوي للحيونات
- الالتزام بالقوانين التي تحمي الأنواع الحيوانية المهددة بالانقراض
- تركيز المستثمرين على الأهداف الاقتصاد للبرنامج
- غياب الرقابة و المتابعة فيما يتعلق بالأضرار بالمجال الحيوي
- التركيز على الأنواع الحيوانية ذات العلاقة بالمنفعة التجارية

15-ماهي أهم التحولات المسجلة على مستوى المحيط البيئي بمنطقة سيدي عقبة بعد تنفيذ برنامج الدعم.

- زيادة المساحات المزروعة
- انتشار الزراعة المحمية
- زيادة استغلال المياه الجوفية

16-هل هناك فعاليات تحسيسية للمحافظة على البيئة متعلقة المستفيدين من برنامج الدعم الفلاحي ؟

نعم لا

- إذا كانت الإجابة بلا ماهي أسباب ذلك الغياب
- ضعف الثقافة البيئية للفلاح
- اهتمام الفلاح بالجانب الريفي فقط
- عدم اهتمام مسؤول قطاع الفلاحة تمثل هذه النشاطات

انعكاسات برنامج الدعم الفلاحي P2/OAعلى البيئة الاجتماعية بمنطقة سيدي عقبة.

17-هل أحدثت البرامج التنموية تغيرات على البيئة الاجتماعية بمنطقة سيدي عقبة؟

نعم لا

-إذا كانت الإجابة بنعم ماهي أهم هذه التغيرات ؟

- زيادة التوسع العمراني
- زيادة النمو السكاني
- النزوح الريفي نحو المراكز الحضرية للمنطقة

18 – ماهي أهم الآثار الاجتماعية للنمو الفلاحي لمنطقة سيدي عقبة؟

- توطين السكان
- زيادة فرص العمل
- الاستقرار الاجتماعي بالمنطقة

19- ماهي مظاهر تأثير تنوع النشاطات الفلاحية على التشكيلة الاجتماعية بمنطقة سيدي عقبة؟

- تراجع سلطة العرش
- بروز قوى اجتماعية جديدة في شكل أثرياء جدد
- ضعف مصادر التأثير التقليدية في الواقع الاجتماعي

20-هل هناك توازن بين حاجات ومتطلبات حماية البيئة في برنامج الدعم الفلاحي؟

نعم لا

- إذا كانت الاجابة بلا، ماهي مظاهر ذلك؟

-عدم احترام معايير الاستدامة البيئة
-بروز نتائج سلبية على الواقع الاجتماعي
- تدهور البيئة الطبيعية و المجال الحيوي بالمنطقة

الملحق الثاني:

نماذج عن بعض المستثمرات الفلاحية بسيدي عقبة في إطار برامج الدعم الفلاحي

ملحق 1:توضح الصورة بعض المساحات المستغلة في الاستصلاح الزراعي في اطار برامج الدعم الفلاحي بمنطقة سيدي عقبة

ملحق2 :توضح الصورة بعض المساحات المستغلة في الاستصلاح الزراعي في اطار برامج الدعم الفلاحي بمنطقة سيدي عقبة

ملحق 3: توضح الصورة نموذج لمستثمرة فلاحية بسيدي عقبة

ملحق 4:توضح الصورة نموذج لمستثمرة فلاحية بسيدي عقبة

ملحق 5:توضح الصورة تطور طرق السقي من خلال برامج الدعم الفلاحي

ملخص الدراسة

من خلال دراستنا يتضح لنا إن السياسة التنموية التي انتهجتها الدولة الجزائرية لإنعاش القطاع الفلاحي منذ مراحل الثورة الزراعية جعلتها ترى ان التجديد في القطاع الزراعي لابد منه، من خلال السياسات الزراعية ومخططات التنمية الزراعية من 1999 ثم التوجه نحو تجسيد برنامج التجديد الفلاحي والريفي، فهو يعد وسيلة لتغطية النقائص والسياسات الموجودة في السياسة التنموية الأولى وكذا مواكبة مختلف التطورات والإصلاحات التي من شانها تعمل على التنمية الاقتصادية والسياسية وهذا ما عرقلة النمو في القطاع الفلاحي الذي يعد مادة أولية لتطوير الاقتصاد الوطني الذي يساعد على خروج الدولة من الأزمة التي تعاني منها.

Résumé :

Grâce à notre étude, il est clair pour La politique de développement adoptée par l'Etat algérien pour réanimer le secteur agricole commençant par le plan national de développement agricole en 1999, puis l'orientation vers la concrétisation d'un nouveau programme qui consiste en un programme de renouveau agricole et rurale qui est considéré comme un moyen pour couvrir les déficiences et les inconvénients existant dans la première politique de développement ainsi que pour l'accompagnement des différents développement et reformes qui ont touché le secteur économique et politique et ce dans le but de promouvoir le secteur agricole qui est considéré comme matière première pour le développement de l'économie nationale qui aide l'Etat à sortir de la crise alimentaire dont il souffre.

Summary

Through our study, it is clear to us that the development policy pursued by the Algerian state to revive the agricultural sector since the stages of the agricultural revolution made it see that renewal in the agricultural sector is a must, through agricultural policies and agricultural development plans from 1999 and then moving towards the embodiment of the agricultural and rural renewal program, as it is a means To cover the shortcomings and policies found in the first development policy, as well as keep pace with the various us developments and reforms that would work on economic and political development, and this is what hindered growth in the agricultural sector, which is a raw material for the development of the national economy, which helps the state out of the crisis it suffers from.